

حفل تقديم الجزء الثاني من كتاب «الحقيقة الضائعة»
يوم 20 يونيو بفندق حسان بالرباط

كواليس
الأخبار

شاهد عبد السلام أحيزون في إحدى شوارع
الرباط وهو يستقل سيارة «مايباخ» الجديدة،
نوع فخم لا يقل ثمنه عن 3 ملايين درهم..
وهي سيارة معروفة لدى العارفين (...) بأن
من يقودها سائق محترف بينما يجلس مالکها في
الصالون الخلفي، غير أن السّي «عبدالسلام» كان جالسا
على غير العادة بجانب السائق.. ما يُفسّر إما بسوء
ذوق.. وإما بفرحة مفرطة بالهدية (...).

مدير النشر:
الطيب العلوي

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

الأسبوعية

المؤسس:
مصطفى العلوي



أخنوش ضد لفتيت ولقجع

سياسة الأرض المحروقة

سبق لأخنوش أن هدد الدولة بإيقاف عجلة الاقتصاد الوطني داخل البرلمان، كما سبق له أن تسبب في قطع رزق أكثر من مسؤول حكومي، إما في المؤسسات العمومية أو في الوزارات، بدعوى البحث عن الكفاءات(..)، غير أن وزيرين نجيا من مقصلة أخنوش، هما وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت ووزير الميزانية فوزي لقجع، بحكم تواصلهما المباشر(..)، ولكن أخنوش الذي فصل منصبا للأمين العام على مقاسه في حزب الأحرار، ما يعني أنه يرفض المغادرة، عاد ليهدد بمحاربة جهات لم يذكرها بالاسم، في معرض جوابه عن سؤال لرئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، ونتيجة حديثه عن وزارة الداخلية، فهم المتتبعون أن الحرب مستمرة..
فهل هي سياسة الأرض المحروقة (..)؟

التفاصيل في ركن «تحليل إخباري»



النظام الغذائي.. «الناس مع الناس»
والدولة مشغولة بمشيط الراس

الانتخابات التشريعية.. من حسابات

ملف

الاستعمار إلى حسابات الدولة والأحزاب | مناقش |

الأسبوع

الأسبوع

بقلم: الطيب العلوي

فلوس زعطوط
ياكلهم الطبال..

مساء يوم الثلاثاء 9 يونيو، اهتزت مشاعر (...) سكان وسط المدينة، بالرباط، بعد سماع صوت يشبه الانفجارات، مُحدثا صدمة وهلعا في نفوس الناس، على الأقل لبضع ثوان، قبل أن يدركوا أنه مجرد عرض للألعاب النارية قرب موقع شالة..

حدث صغير دفع حب الاستطلاع الذي يسكن كل واحد إلى معرفة المناسبة (...). وقيمة العرض - ما دام الجميع اليوم يعرف أن كلفة عرض عادي للألعاب النارية قد تصل إلى ما يفوق 100 مليون سنتيم - حتى انهك كل واحد على هاتفه، ليفهم ويكتشف أن المناسبة كانت احتفالا من السفارة الأمريكية تستحضر فيه 250 سنة من علاقات الولايات المتحدة مع المغرب..

فبغض النظر عما إذا كانت الألعاب النارية الثمينة هاته، هدية من الماريكان، أم من صندوق الدولة (...). لا يهم، لكن ما يهم هو أن كلفة استعراضات من هذا النوع توكد دائما لدى كل غيور على وطنه (...) فتيل التخمام (...). خصوصا وأن هذا الاحتفال الذي أزعج الكثيرين (...). جاء بعد حوالي شهر من خبر اقتراض المغرب من لدن البنك الأوروبي للاستثمار ما يزيد عن 500 مليون يورو، لتمويل برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز.

كيفاش ؟! فهل المغربي ذاكرته محدودة إلى هذا الحد؟ وهو الذي أبهر العالم آنذاك لما تبرع المغاربة للصندوق رقم 126 الخاص بتدبير آثار الزلزال الذي ضرب منطقة الحوز، وكان قد بلغ 12 مليار درهم، أي ما يعادل 1200 مليار سنتيم، في ظرف أقل من 3 أسابيع، لتأتي الدولة، 3 سنوات فيما بعد، وترسم قرضا سياديا باسم المغاربة يزيدهم غرقا.. من أجل إعمار ما أسمته «الشاطر الثاني»، لتسوق رواية اقتراب طي صفحة مخلفات الفاجعة، وحجب فجوة تمويلية وبعض الالتزامات الإنشائية التي لن تر النور أبدا..

من المستحسن أن نتوقف هنا كي لا نصب الزيت على النار.. ونترك التخمام للأغلبية الذين على الأقل سيراود ذاكرتهم المثل المغربي: «فلوس اللين داهم زعطوط»، وما هو معلوم كذلك - للتكميل - أن هناك مثلا مغربيا آخر يقر بأن: «فلوس زعطوط ياكلهم الطبال»، وإذا كان الطبال في حالتنا هاته لا يعرفه أحد (...). فالنفار، الذي يسميه السلاويون القدامى كذلك زعطوط، يبقى يسوط في نفيره طيلة العام (...) لا فقط في رمضان، وخاصة في حفلات الأعراس التي يتشبه فيها بعض الأثرياء بالملوك، وإنما هم يهزئون عادات الملوك.. فيكتثرون من المخازنية بالسلاهم المجنحة وبالشواشي، الذين يقولون هم أيضا (...) الله يبارك، بمائة درهم للواحد.. مثلما يكتثرون النفار والطبال والغياط، وكل المظاهر التي توهمهم، للحظات قليلة، ودرهم قليلة، بأن لهم أيضا نفوذا وجاها..

المهم من اللعبة، أن يختلط «شي بشي».. وتختلط علينا الأدوار، من النفار ومن الطبال ومن الغياط، ومن صاحب العرس، حتى لا نتعزف على من انصرف بـ«فلوس اللين»..

حفل تقديم الجزء الثاني من كتاب «الحقيقة الضائعة»
يوم 20 يونيو بفندق حسان بالرباط

الرباط. الأسبوع

دولية ووطنية، مثل حرب الخليج الثانية، وأحداث فاس.. وأيضا مهازل التزوير



بمناسبة الذكرى الستين لتأسيس جريدة «الأسبوع الصحفي»، تنظم إدارة المؤسسة حفل تقديم الجزء الثاني من كتاب «الحقيقة الضائعة» لقيدهم الصحفيين المغاربة مولاي مصطفى العلوي، تغمده الله بواسع رحمته، وذلك يوم 20 يونيو الجاري بالرباط، بحضور عدد من الشخصيات السياسية والفكرية لمناقشة هذا الكتاب الجديد.

سيعرف حفل إصدار كتاب «الحقيقة الضائعة» فقرات متنوعة، تطبعها مداخلات أساتذة ومفكرين كانت تربطهم علاقة صداقة مع الراحل مولاي مصطفى العلوي، للحديث عن الجزء الثاني من الكتاب، الذي يتضمن أحداثا تاريخية ومحطات سياسية واجتماعية مختلفة طبعته مرحلة تسعينات القرن الماضي، خلدها الراحل في منبره «الحقيقة الضائعة». ويتناول الكتاب أهم المقالات التي نشرت لقيدهم الصحافة الوطنية ضمن «الحقيقة الضائعة» في الفترة 1990-1992، وهي الحقبة التي عرفت أحداثا

الانتخابي، والكتلة.. والتي مهدت للانتقال السياسي في المغرب، وغيرها من الأحداث السياسية والاجتماعية

وهبي يتوعد ويطبق مقولة
«الحساب صابون»

الرباط. الأسبوع

سلط وزير العدل عبد اللطيف وهبي الضوء على استفادة بعض المحامين من مبالغ كبيرة من تعويضات المساعدة القضائية، التي تعطي خلال الترافع والدفاع عن أشخاص داخل المحاكم. وكشف وهبي أن هناك من المحامين الذين يحصلون على أموال كبيرة من بينهم محامي من وجدة حصل منذ سنوات حتى اليوم بمبلغ 105 ملايين سنتيم، ومحامي آخر من أكادير حصل على 72 مليون سنتيم، وآخر

بالعيون استفاد من 51 مليون سنتيم، ومحامي بالبيضاء 26 مليون سنتيم، مستغربا من توصلهم بهذه المبالغ، في حين أن محامين آخرين يتوصلون بمبالغ لا تتعدى 3 آلاف درهم و1500 درهم. وأكد وهبي أنه يعتزم إحالة ملف المساعدة القضائية على المجلس الأعلى للحسابات، من أجل الاقتصاص والبحث في كيفية صرف هذه الأموال العمومية الطائلة، التي تذهب إلى جيوب بعض المحامين المحظوظين، مشيرا إلى أن القيمة الإجمالية لأموال المساعدة القضائية بلغت 240 مليون درهم، أي 24 مليار سنتيم.

لشكر:

«الله يخرج سربيسك على خير»

الرباط. الأسبوع

قرر إدريس لشكر، الكاتب الأول لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، تأجيل الإعلان عن اللوائح الجهورية الخاصة بالنساء إلى بداية شهر غشت المقبل، في خطوة تعكس استمرار التجاذبات والنقاشات الداخلية حول تدبير لوائح النساء والتوازنات التنظيمية المرتبطة بها.

وحسب مصادر مطلعة، فإن الواجب يأتي من أجل الاستمرار في تحضير اللوائح الجهورية وضبط الأمور في العدد من الجهات والأقاليم، في ظل النقاش حول الأسماء النسوية المرشحة. وتسعى بعض الأطراف في الجهات إلى تقديم وجوه نسائية محلية وكفاءات في المدن رغم أنها لا تنتمي للهيكل التنظيمي، وذلك للاستفادة من مكانتها، لكن هناك أطراف تفضل ترشيح الأسماء النسائية من داخل الهياكل والتنظيمات الحزبية.

الصابري «خرج طول وعرض»
في الاستقلال

الرباط. الأسبوع

خرج كاتب الدولة في التشغيل، هشام الصابري، بتصريح مثير للجدل منتقدا بعض الأحزاب، التي اعتبرها تعاني من مشكل في إنتاج النخب والكفاءات داخلها، ما يجعلها تلجأ إلى استقطاب أشخاص آخرين من أحزاب أخرى. وأضاف الصابري أن من بين الأحزاب التي تقوم باستقطاب مناضلي أحزاب أخرى، حزب الاستقلال، الذي يريد استقطاب مناضلي حزبه الأصالة والمعاصرة بجهة الدار البيضاء، في إطار التنافس الحزبي، معتبرا أن ذلك يؤكد أن حزبه يتوفر على كفاءات ومناضلين وقاعدة تنظيمية حزبية. ورفض الصابري اعتماد بعض الأحزاب على الاستقطاب فقط من أجل تعزيز صفوفها في الانتخابات المقبلة، مشددا على ضرورة تحسين قدرتها وكفاءاتها حتى تكون في مستوى تحمل المسؤولية داخل المؤسسات العمومية.



الصابري

كواليس الأخبار

أنت
الأضواء

ما فضي

تعرف الأحزاب السياسية المتحالفة داخل الائتلاف الحكومي للاستحقاقات المقبلة، حالة من الاستنفار الانتخابي.. فبين اختيار رؤوس اللوائح، وتشكيل فرق الحملة، وتأجيل التزكيات.. يبدو من همسات دهاليز الأحزاب أن الكل يسير بوتيرة متفاوتة (...). و«اللي ما حضر للعروسة ما ياكل من طعامها».

غابت وزيرتنا نحن (...) عن المؤتمر السنوي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الذي احتضنته باريس، وهو مؤتمر اجتمع فيه شخصيا وزراء مالية واقتصاد أزيد من 38 دولة مدركين أهمية الحضور المباشر في مرحلة يعرف فيها الاقتصاد الدولي بالتقلب والاضطراب (...). وبينما كانت فيه أضواء هذا المؤتمر مشتعلة، شوهدت وزيرتنا المعنية تتجول وتتسوق في شارع الشانزليزيه..

نجل زعيم البوليساريو الذي قتل وقتل معه حظوظ خلافة أبيه على رأس الجبهة، كان من المرتقب أن يلتقي المبعوث الأممي دي مستورا خلال زيارته للمنطقة (...).

شوهدت مدلة الاتحاد الاشتراكي كما يصفونها بعيدا عن صفوف الحزب في نشاط ترأسه شوكي منسق حزب الأحرار، ما حولها إلى مادة للاستهلاك الإعلامي عبر الانتقاد (...).

رفضت «تقديرات الموقف» ورفض عبد اللطيف الحموشي، المدير العام لمراقبة التراب الوطني والمدير العام للأمن الوطني العروض، والتي ارتبطت بإمكانية توليه منصب رئيس «الأنتربول» رغم أن العروض مغرية، بينما يواصل الإطار محمد الدخيسي مهامه في منصب نيابة الرئيس (...).

رغم تركيزه على كونه لم يعد من أجل الانتخابات.. إلا أن حميد شباط، عمدة فاس السابق، أثار موجة متابعة كبيرة بحديثه عن نضائج للشعب في ما يتعلق بطريقة اختيار المرشحين، وعن فاس التي كانت تسير في خطى تصاعدية.. وضرورة أن تكون الانتخابات نزيهة وديمقراطية، بعيدا عن شراء الأصوات..



أخنوش

بوانو

ضجة تحت قبة البرلمان

الاجتماع السري الذي جمع أخنوش و«الفراقشية»..

الرباط الأسبوع

من زاوية تدبير حدث معين، وإنما من زاوية الرسائل السياسية والمؤسسية التي يبعث بها، وما يفرضه من مسالة سياسية حول تداعيات القرارات الحكومية على الأمن والاستقرار.. وقال بوانو أن أخنوش اختار أن يواجه نائبا برلمانيا ومنتخبا بمنطق الاستعلاء والاستخفاف وكأن ممارسة الرقابة البرلمانية وطرح الأسئلة على السلطة التنفيذية أصبحت أمرا غير مقبول، والحال أن جوهر النظام الديمقراطي هو مساءلة الحكومة ومحاسبتها، وليس مطالبة المعارضة بالصمت أو الاكتفاء بدور المنفرج..

أما حديث أخنوش عن القاسم الانتخابي، فيقتضي شيئا من الدقة والموضوعية؛ فباستثناء دائرتين جهويتين، لم يبلغ أي مترشح القاسم الانتخابي بالشكل الذي حاول رئيس الحكومة الإيحاء به، يقول بوانو، مضيفا أن موقفنا من القاسم الانتخابي لم يكن يوما مدفوعا بحسابات المقاعد أو الربح الانتخابي، وإنما انطلق من اعتبارات سياسية وديمقراطية مرتبطة بطبيعة التمثيلية الانتخابية وجودة الاختيار الديمقراطي ووضوح العلاقة بين إرادة الناخبين والنتائج المفروزة، فالحديث عن الشرعية الانتخابية يقتضي قدرا من الانسجام السياسي، فمن يدعو الآخرين إلى الاحتكام لصناديق الاقتراع، عليه أولا أن يقدم نفسه مباشرة أمام المواطنين وأن يطلب ثقتهم على أساس حصيلته وبرنامجه، يؤكد بوانو منتقدا تهرب أخنوش من التصريح رغم موقعه التنفيذي الأول.

إن قوة الديمقراطية لا تقاس بحدة الخطاب ولا بمحاولات التخييس من الخصوم، وإنما بالقدرة على تقبل النقد والإجابة عن الأسئلة المشروعة واحترام المؤسسات وأدوارها الدستورية، يقول بوانو، ولذلك فإن المطلوب من رئيس الحكومة اليوم ليس الانفعال، بل تقديم الأجوبة التي ينتظرها المواطنون حول القضايا الحقيقية التي تهمهم، ومنها أزمة القدرة الشرائية، وتضارب المصالح، و«التفرقش» كسياسة عمومية، وتعيين المقربين في مناصب المسؤولية، وتعثر ورش الحماية الاجتماعية، وتزايد معدلات البطالة، وغيرها الملفات..

الأمر بملف الدعم المخصص لاستيراد القمح ووجود العشرات من البواخر في مداخل الموانئ ومخازن ميناء الدار البيضاء، والتي تم استقدامها قبيل إصدار مرسوم وقف الاستيراد للقمح، في الوقت الذي تشير فيه المؤشرات إلى تحسن الموسم الفلاحي، ومع اعتماد تسعيرة محددة لاقتناء القمح من الفلاحين المغاربة (280 درهما للطن)، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول الجدوى الاقتصادية لهذه الإجراءات، وحول المستفيد الحقيقي منها، ومدى انسجامها مع حماية الإنتاج الوطني وتشجيع الفلاح.

وواصل بوانو تعقيبته بإثارة صفة اقتناء معدات وآليات الكشف عن وسائل الغش في امتحانات البكالوريا، وهي مبادرة فاشلة أدت إلى ترهيب التلاميذ وإرباكهم وتشيتت تركيزهم وانتباههم عبر إقحام آليات لا تتناسب مع المحيط المدرسي والتربوي (وكاننا في فيلم للخيال العلمي) وتسفيه عمل الأطر التربوية، إذ من حقنا كمغاربة أن نعرف من المستفيد منها؟ وما قيمتها المالية؟ وما أثرها الفعلي في الحد من ظاهرة الغش؟ لأن الحكامة الجيدة تقتضي الشفافية في تدبير المال العام وربط المسؤولية بالمحاسبة.

وحسب بوانو، فإن ما أخرج رئيس الحكومة عن طوعه وهو يرد على المجموعة، هو الحديث عن تعيين مدير الخزانة والمالية الخارجية بوزارة المالية، في ظل ما أثير حول هذه العملية من ملاحظات تتعلق باحترام المقتضيات الدستورية المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وهو ملف يقتضي الوضوح الكامل من رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الأول عن هذه التعيينات، ويجب عن سؤال من تم إقصاؤه ولماذا؟ وهل المعني بالأمر استوفى الشروط المطلوبة؟

لكن الملف الأخطر، وفق المجموعة النيابية لـ«البيجيدي»، فيتعلق بالسلم الاجتماعي والاستقرار في بلادنا، إذ أن الحكومة الحالية سترتبط ولأول مرة منذ أحداث 1981، بوقائع تم فيها التعامل مع احتجاجات اجتماعية باستعمال الرصاص الحي لمواجهة احتجاجات «جيل زد»، الذي خرج مطالبًا بالصحة والتعليم والشغل ومحاربة الفساد.. وهو أمر بالغ الخطورة، ليس فقط

اتهم عبد الله بوانو، رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، رئيس الحكومة عزيز أخنوش، بمجموعة من الاتهامات الثقيلة المتعلقة بالتدبير الحكومي للعديد من القطاعات الحيوية، أهمها قطاع المواشي، والقمح والصفقات..

وانتقد بوانو توتر وارتيك رئيس الحكومة خلال جلسة المسالة الشهرية بمجلس النواب عندما تحدث عن اجتماع عقده أخنوش مع وزير الفلاحة ومسؤولين في الوزارة ومنبر إعلامي بمقر إقامته، مضيفا أن هذا التوتر يجد تفسيره في حجم الملفات والأسئلة التي طرحتها في تعقيب المجموعة النيابية للعدالة والتنمية، والتي لا زالت تنتظر أجوبة واضحة من رئيس الحكومة، قائلا: «إذا كان هذا الاجتماع عاديا ومؤسسا، ويصب في خدمة المصلحة العامة، فلماذا كل هذا الارتباك والتشنج من رئيس الحكومة؟ ولماذا لم يكن الرد سياسيا وموضوعيا يوضح الوقائع والمعطيات، بدل اللجوء إلى التشكيك والتهميش الشخصي؟».

فهذا الاجتماع الذي أثير بشأنه النقاش، غُقد بمقر إقامة رئيس الحكومة بحضور مسؤولين في قطاع الفلاحة ومنبر إعلامي، دون أن يتم إلى اليوم الكشف للرأي العام عن طبيعته وأهدافه وخلفياته، والنتائج التي ترتبت عنه، وهي أسئلة مشروعة في دولة المؤسسات والشفافية، ولا تستوجب الانفعال بقدر ما تستوجب التوضيح، يقول بوانو، مضيفا أن الملف الثاني يتعلق باستمرار محاولات استقطاب منتخبين ينتمون لأحزاب مشاركة أصلا في الأغلبية الحكومية، واستمالتهم بأساليب غير ديمقراطية للترشح باسم حزب رئيس الحكومة، وهذه ممارسات تناقض الخطاب الرسمي حول انسجام الأغلبية وتماسك مكوناتها، وتؤكد أن منطق التنافس داخل الأغلبية نفسها أصبح أقوى من منطق العمل المشترك، ورئيس الحكومة يعرف جيدا الأشخاص والوقائع التي تحدثت عنها.

كما تطرق بوانو لملف ثالث معتبرا أنه كان وراء تشنج رئيس الحكومة، ويتعلق

«الرابع من المرا».. هل يتبع لقجع «مولات الدار» أم يبقى تحت مظلة تكنوقراطية؟

الرباط. الأسبوع

أخذت قضية علاقة فوزي لقجع مع الأصالة والمعاصرة اهتماما كبيرا من وسائل الإعلام، خاصة بعد تصريحات المنسقة الوطنية للحزب فاطمة الزهراء المنصوري، التي اعترفت بوجود قنوات واتصالات بين القيادة ورئيس جامعة كزة القدم من أجل الانضمام لـ «البام» والترشح باسمه خلال الانتخابات المقبلة.. لولا خروج فوزي لقجع بتصريح صحفي لموقع «ميديا24» بنفي من خلاله الأخبار المتداولة حول التحاقه بحزب الأصالة والمعاصرة وترشيحه بشعار «التراكتور» في الانتخابات المقبلة، مؤكدا أنه لا ينتمي لأي حزب أو تنظيم سياسي حاليا، وليس مرشحا للانتخابات التشريعية وليس متخرطا في «البام»، وأنه ليس عضوا في أي حزب آخر.

فلقجع رغم أنه نفى الانضمام لحزب الأصالة

والمعاصرة، لكنه ترك المجال مفتوحا بالنسبة للانتماء السياسي أو الترشح للانتخابات المقبلة، بعدما أوضح أنه إذا فكر مستقبلا في ممارسة حقه الدستوري والسياسي، فإنه سوف يعلن عن ذلك بنفسه، مما يفيد أن مسألة التحاقه بـ «البام» مفتوحة وممكنة في ظل العديد من المؤشرات والعوامل..

من بين المؤشرات التي تجعل فوزي لقجع قريبا من حزب الأصالة والمعاصرة، زوجته هدى المغاري، التي تعتبر قيادة بارزة وعضوة داخل المكتب السياسي للحزب، إلى جانب ترأسها بعض الأنشطة النسائية لمنظمة نساء «البام» في جهة الشرق، كما أن تزكيتها للترشح في الانتخابات

المقبلة يجعلها قادرة على التأثير على زوجها لقجع لكي يترشح بدوره بلون «الجرار»، خاصة وأنهما ينتميان للمنطقة الشرقية.

في هذا الإطار، برزت معلومات جديدة تفيد بأن هناك احتمالا كبيرا لانضمام لقجع للحزب، بعد التصريحات الأخيرة، سواء لقيادات الحزب أو بالنسبة إليه، إذ وصلت مسألة التحاقه لمرحلة متقدمة من الحوار والنقاش، لكن الحسم سيتأجل إلى ما بعد نهاية مونديال أمريكا ومشاركة المنتخب الوطني، بسبب ارتبط فوزي لقجع باجتماعات «الفيفا» وبالتظاهرة ككل، وأمور أخرى تتعلق بالجامعة.



لقجع

المنشقون عن الزاوية البودشيشية يرفضون تنظيم ندوة للاحتفاء بخير البرية

الرباط الأسبوع

بدأت تلوح في الأفق مؤشرات البشري الكبيرة لأنصار المشيخة الشرعية لمينر القادري بودشيش(..)، بينما يواصل بعض المنشقين عن الزاوية البودشيشية، والمنتمدين على المشيخة الموصى بها في وصايا من جد لجد(..)، الدعاية لكونهم يمثلون «الجناح الرسمي» رغم أن الزاوية في مداغ هي نفسها(..)، وقد بلغت

التحركات أوجها لمحاولة التأثير على تنظيم الندوة الكبرى التي دعت إليها مؤسسة الملتقى، والزاوية البودشيشية بإذن من شيخ الطريقة مولاي منير القادري بودشيش، تحت عنوان: «إمارة المؤمنين وصيانة الهدي النبوي/الدلالات الحضارية والأبعاد الروحية لمرور 15 عشر قرنا على ميلاد الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم»، والتي ستحتضنها



الرباط اليوم الجمعة، ويروم اللقاء مناقشة عدة محاور، من بينها تقديم قراءات في مضامين الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المجلس العلمي الأعلى، بهذه المناسبة الغالية، باعتبارها وثيقة مرجعية جامعة، تضمنت توجيهات مولوية سامية تروم إحياء هذه المناسبة النبوية العطرة بما يليق بمقامها، وجعلها مناسبة لتجديد الصلة بمولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتعريف بمكارمه وشمائله، وتعميق الوعي بما تخرزته الهوية الدينية المغربية من مقومات روحية وحضارية أصيلة، ارتبطت، عبر تاريخها، بالتعلق الوثيق بالجناح الحمدي الشريف..

بعض المنشقين عن الزاوية وصل بهم الأمر إلى حد تزوير صفحات جرائد وطنية تقف مع الحق(..)،

بينما يفترض في أهل التصوف الانصراف عن ضغائر الأمور طالما أن الندوة - المشار إليها - ستساهم فقط في إغناء النقاش في بعض المحاور، منها: إمارة المؤمنين ودورها في حفظ الدين وترسيخ الثوابت الدينية للأمة، والهوية الدينية المغربية بين الأصالة والتجديد في ضوء الرسالة الملكية، وعراقة هوية في محبة النبي خير البرية، قراءات في الأبعاد الحضارية والروحية للرسالة الملكية وذكرى مرور خمسة عشر قرنا على ميلاد المصطفى، وأمانات الرسول ﷺ في النموذج الديني المغربي؛ نحو أفق للتخليق وتحقيق الحياة الطيبة، وتجليات عناية المغاربة بذكرى المولد النبوي الشريف، ونبوغهم في تأليف السيرة النبوية، والشمائل المحمدية، ومجالس الصلاة على النبي ﷺ، والسند الروحي للطرق الصوفية وأصول الاقتداء بالنبي ﷺ، وتجليات تنزيل مضامين الرسالة الملكية في الممارسة الصوفية داخل الطريقة القادرية البودشيشية.



منير بودشيش

الفساد يسبب خسارة كبيرة في الناتج الداخلي للمغرب

الرباط. الأسبوع

كشف تقرير صادر عن المعهد المغربي لتحليل السياسات، أن اشتغال المؤسسة التشريعية على وضعية الفساد لا يرتقي إلى مستوى رقابة، وفق ما تتبناه المؤسسة البرلمانية من صلاحيات للنواب، وأن الاهتمام بموضوع الفساد لا يتمتع بالزخم نفسه الذي يتمتع به في الشارع المغربي ولدى الرأي العام.

وأبرز التقرير أن الفساد يسبب خسارة كبيرة للمغرب ما بين 3 إلى 6 % من ناتجه الداخلي الخام، أي ما يعادل 50 مليار درهم في كل سنة، وقد زادت حدته في السنوات الأخيرة، بفعل الجمع بين السلطة والثروة في المستوى الحكومي، ويبرز الموضوع بسبب وقائع واحتجاجات «جيل زد»، مشيرا إلى أن عددا محدودا من البرلمانيين الذين اهتموا بموضوع الفساد لا يتعدى عددهم 70 برلمانيا من أصل 515 في الغرفتين.

وأضاف التقرير أن أسئلة البرلمانيين المتعلقة بموضوع الفساد شكلت 46.5 %، متبوعة بموضوع تضارب المصالح بنسبة 18 %، والرشوة 11 %، ثم تدهيد المال العام بنسبة 7 %، وغسيل الأموال 6 %، والتبليغ عن الفساد 3 %، وأخيرا الإثراء غير المشروع بنسبة 1.5 %، مشيرا إلى أن المعارضة تفوقت على الأغلبية في طرح موضوعات تضارب المصالح، وتدهيد الأموال العمومية والإثراء، وهي أسئلة تستهدف إحراج الحكومة عبر إثارة برامج وصفقات أثرت بشأنها شبهات الإثراء غير المشروع وتنازع المصالح لدى بعض أعضائها أو في الجماعات الترابية، مثل صفقات تحلية المياه، والمحروقات والأوكسجين والبوتان، وبرنامج «فرصة».

وحسب التقرير، فإن المعارضة طرحت أسئلة بلغت 117 سؤالا فيما يتعلق بموضوع الفساد، منها 75 سؤالا كتابيا و42 سؤالا شفها، بحيث تأتي الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، على رأس القائمة المتعلقة بموضوع الفساد بنسبة 27 %، متبوعة بوزارة الداخلية بـ 20.5 %، ووزارة العدل 13 %، ثم وزارة المالية بنسبة 7.5 %، ثم قطاعات أخرى بنسب تتراوح بين 1 و3 %.

عملية «مرحبا».. الحكومة والأحزاب «مرحبا باللي جا وجاب»

القادرة على كسب مقاعد برلمانية، بهدف التنافس على المراتب الأولى. وإلى جانب صعوبة إشراك الجالية المغربية من قبل الأحزاب في الانتخابات المقبلة، هناك إشكالية أخرى تتعلق بالاستثمار والصعوبات التي تقف عتبة أمام رغبة المهاجرين المغاربة والشباب القادمين من أوروبا وأمريكا، لإنجاز مشاريع متوسطة أو مقاولات ومصانع في المناطق التي ينتمون إليها، بسبب المساطر المعقدة وبيروقراطية المراكز الجهوية للاستثمار وكثرة الوثائق الإدارية وغياب الرقمنة وصعوبة التواصل عن بعد، بالإضافة إلى تدخل الإدارة في المشاريع والعديد من الجهات الأخرى التي قد تضع أسبابا غير واضحة لرفض المشاريع، مما يدفع بالكثيرين إلى العدول عن فكرة المشروع.

هذا الأمر خلق جدلا حادا بين شوكي وأوجار، الذي عبر عن رفضه للطريقة التي تدبر بها التزكيات داخل الحزب، خاصة بجهة الشرق التي يتولى فيها مهمة التنسيق الجهوي، والإشراف على التواصل مع المنتخبين والمرشحين.

ما يحصل داخل قيادة حزب الأحرار يراه البعض خلافا قد يتطور إلى أزمة، لأن أوجار غير راض منذ البداية على تولي شوكي قيادة الحزب خلفا لأخنوش، خاصة وأنه كان يحظى بالكثير من الدعم والتأييد وله مكانة خاصة داخل الحزب جعلته بمثابة المدير المسير للحزب بعد رئيسه.

يبقى ضروريا خصوصا بالنسبة للجيل الأول والثاني، بينما الجيل الثالث والرابع فيعيشان على الثقافة الغربية، بسبب غياب برامج وحملات تاطيرية من قبل الحكومة والمؤسسات الوطنية لتقريب هؤلاء الشباب والأطفال من بلدهم.

اليوم، الجالية تتطلع إلى أن تكون الانتخابات المقبلة محطة مهمة للترافع والدفاع عن قضاياها، وفتح المجال أمامها للمشاركة السياسية، سواء عبر ترشيح أفرادها في اللوائح الانتخابية الجهوية والبرلمانية، أو فتح الباب أمامهم من أجل ترؤس اللوائح الانتخابية أو الترشح في قائمة المستقلين، لكن المسؤولية تبقى على عاتق الأحزاب التي تعيش على إيقاع الصراع على التزكيات وتوزيعها على الأعيان والأسماء

الرباط. الأسبوع

انطلقت عملية «مرحبا» لاستقبال أفراد الجالية المغربية بالخارج، من خلال تجهيز العديد من فضاءات الاستقبال والمراكز وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية، لكن هذه السنة يتزامن حضور مغاربة العالم مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، التي تطرح سؤال المشاركة السياسية والإدماج في العملية الديمقراطية.

حضور الجالية المغربية خلال العطلة الصيفية يبقى تقليدا سنويا يدخل في إطار ربط صلة الرحم مع الوالدين والوطن والحنين للعائلة والمدينة والبادية، لكن هذا الحضور بالنسبة لآلاف المهاجرين

أوجار غير مرتاح لشوكي..

الرباط. الأسبوع

يعيش حزب التجمع الوطني للأحرار على إيقاع خلاف جديد بين محمد أوجار المنسق الجهوي بجهة الشرق ورئيس الحزب محمد شوكي، بعدما قرر تأجيل الحسم في أسماء المرشحين في الدوائر الانتخابية المعنية.

عودة «جيل زد» للواجهة..

هل هي بداية حركة انتخابية جديدة للإطاحة بأحزاب الإدارة؟

الرباط. الأسبوع

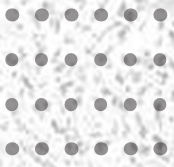
بعد اختفاء لعدة أشهر.. خرج شباب «جيل زد» بذاء جديد إلى الشباب من أجل التسجيل في اللوائح الانتخابية قصد المشاركة في الاستحقاقات المقبلة.

ويرى العديد من المنتسبين أن خرجة «جيل زد» الداعية إلى التسجيل بكثافة في اللوائح الانتخابية، وقبول الانخراط في العملية المقبلة، يعد رسالة مباشرة إلى الأحزاب السياسية بأن «جيل زد» سيكون حاضرا في الاستحقاقات التشريعية وسيقوم بالتصويت على الأحزاب التي يراها مناسبة مع مطالبه الأساسية، والتي خرجوا من أجلها خلال الأشهر الماضية، والتي تتعلق بتحسين الخدمات الصحية والتعليم وتوفير الشغل.

وقد تفاعل العديد من نشطاء

مواقع التواصل الاجتماعي مع دعوة «جيل زد» الرامية إلى التسجيل في اللوائح الانتخابية، والتي اعتبروها خطوة مهمة من أجل إعادة الثقة للشباب في المجال السياسي، فشباب «جيل زد» يعتبر إشارة مباشرة إلى الأحزاب السياسية التي تقود الحكومة، التي لم تكن في مستوى تطلعات هذا الجيل، الذي يتهمها بالهروب إلى الأمام والمناوئة السياسية، وتقدم الوعود الفارغة وعدم قدرتها على التواصل والحوار مع الشباب الذي طالب برحيل الحكومة..

وتأتي هذه الدعوة تزامنا مع خروج مطالب شعبية وحقوقية تدعو السلطات والدولة إلى إطلاق سراح معتقلي «جيل زد»، والعمل على تحقيق انفراج سياسي مع اقتراب الانتخابات المقبلة وفتح آفاق جديدة وفتح مرحلة ديمقراطية تسمح للشباب باستعادة الثقة والانخراط في السياسة.



كتاب «الحقيقة الضائعة»

الجزء الثاني



468 صفحة

حاليا في
الأكشاك
والمكتبات



الانتخابات التشريعية.. من حسابات الاستعمار إلى صراع حسابات الدولة والأحزاب والمواطن

تاريخ البلاد، هناك دائما قصص وحكايات حول وجود كواليس في الانتخابات تتدخل الدولة من خلالها من أجل عرقلة الحزب الذي كان يبدو صاحب الشعبية الأكبر قصد منعه من الفوز في الاستحقاقات الانتخابية، والأمثلة على ذلك كثيرة في تاريخنا.. سنورد بعضها في هذا الملف.

إن معادلة من يريد من، نشأت بين ثلاثي «الدولة والأحزاب والمواطن» منذ أن عرف المغرب طريقة التسيير الحديثة القائمة على تنظيم انتخابات تشريعية يتم من خلالها انتخاب الحزب الذي سيقود الحكومة، منذ الاستقلال، وكعادته، يشكل المغرب الاستثناء دائما؛ فعبر

أعد الملف: سعد الحمري

سلطات الحماية إلى عرقلة هذا المشروع الذي كان في مهده، من خلال العمل على خلق أحزاب جديدة قادرة على ترتيب المشهد السياسي المغربي حسب رغبة ورؤية سلطات الحماية، إلا أن هذه التجربة باءت بالفشل، فرغم شروع سلطات الاستعمار عمليا في تشجيع تفريخ عدة أحزاب خلال مرحلة الأربعينيات وبداية الخمسينيات، إلا أنها لم تنجح في مسعاها أبدا، حيث انمحت تلك الأحزاب من الوجود في تلك الفترة، بعد فشلها، وذلك لأنها لم تتمكن

دخل الملك محمد الخامس في صراع مع سلطات الاستعمار لأنهم أصبحوا ينعته بأنه سلطان حزب الاستقلال وليس سلطان باقي الشعب المغربي، لأنه كان يتبنى مطالبهم. كان هذا الأمر مبعث قلق لسلطات الاستعمار، حيث وجدت نفسها أمام أول تحدي؛ فقد أصبح تنظيم الشباب المغربي سياسيا في أحزاب، وأصبحت مطالبه تبلورها الأحزاب الوطنية، وخصوصا حزب الاستقلال، الذي دخل في تحالف عميق مع الملكية، لمواجهة هذا التحدي، عمدت

العالمية إلى مطلب بالاستقلال؛ فقد نشأت في منطقة الحماية الفرنسية ثلاثة أحزاب رئيسية وهي حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال ثم الحزب الشبيوعي المغربي، وسميت بالأحزاب الوطنية نظرا لأن مطالبها كانت تعبر عن الشعب المغربي، ثم سرعان ما تبنت الملكية هذه المطالب لتدخل في تحالف مع هذه الأحزاب، خصوصا حزبي الاستقلال والشورى والاستقلال، ثم ظلت الملكية في تحالف مع حزب الاستقلال لأنه كان يمثل مطالبها ومطالب الشعب، حتى

قصة بداية الظاهرة الحزبية.. كيف حاولت سلطات الحماية عرقلتها

ظهرت الأحزاب السياسية في السياق المغربي خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي، من أجل بلورة مطالب الشعب وتقديمها للمستعمر، وكانت في البداية عبارة عن مطالب إصلاحية ثم تحولت بعد نهاية الحرب

ملف الأسبوع



الحسن الثاني في اجتماع مع ممثلي الأحزاب

من استقطاب الشباب المغربي أو إقناعه بمشاريعها السياسية والاقتصادية، ويعود السبب في ذلك، إلى أن الشعب كان ينظر إليها كأداة بيد المستعمر.

الأحزاب والملكية والموطن.. من التحالف إلى الصراع في بداية الاستقلال

وبعد فشل سلطات الاستعمار.. بقي حل واحد، هو القضاء على حزب الاستقلال، عن طريق نفي واعتقال كل زعمائه، وبعد ذلك نفي الملك محمد الخامس إلى مدغشقر، ومن ثم بداية تجربة جديدة.. إلا أنه عوض بداية تجربة سياسية جديدة، عجلت محاولة التغيير تلك بنهاية الحماية وعودة محمد الخامس إلى العرش، ثم أصبح حزب الاستقلال القوة السياسية الأولى في البلاد، لأن عودة الملكية وعودة حزب الاستقلال كانا مطلبين للشعب المغربي.

حصل المغرب على الاستقلال، ونجحت الملكية وحزب الاستقلال في تحقيق مسعاهما، وهو استقلال البلاد، ثم ماذا حصل؟ لم تكن النهاية السعيدة بداية انطلاق البلاد نحو التقدم والبناء والتشيد، بل طرح إشكال حول من سيقود البلاد، الملكية، أم حزب الاستقلال؟ ومن هنا بدأ أول صراع، حيث طالب حزب الاستقلال بأن تمنح له الصلاحية كاملة والوزارات كاملة من أجل بداية مشروع تسير شؤون البلاد، في حين رأت الملكية في ذلك تهديدا حقيقيا لها وإمكانية استمرارها، ومن هذا المنطلق، كان على الملكية أن تلجئ إلى طريقة يمكن من خلالها كبح جماح حزب الاستقلال، وهي طريقة اعتمدتها سلطات الاستعمار الفرنسي من قبل، غير أنها فشلت، ويتعلق الأمر بتشجيع خلق أحزاب سياسية جديدة، من أجل استقطاب أطياف أخرى من الشعب المغربي.

والملاحظ، أن الملكية التجأت إلى حل كانت قد تبنته قبلها سلطات الحماية، وفشلت، ومع ذلك، فكرت الملكية في العودة إليه، ويمكن القول أن رهان الملكية على هذا الحل تم بناؤه على عدة حسابات جديدة، لعل أبرزها

بعد الاستقلال.. وجدت الملكية نفسها في قلب معادلات جديدة، أبرزها أن فئة كبيرة من الشعب بدأت تتذمر من مرحلة الاستقلال، كما انطلقت دعاية تحميل حزب الاستقلال المسؤولية في كل المشاكل التي بدأت البلاد تتخبط فيها، إضافة إلى أن الحزب كان يحتقر بعض فئات الشعب المغربي، وكان رهان الملكية ناجحا، حيث كانت النتيجة تأسيس حزب الحركة الشعبية، ممثل فئة من الشعب، ثم بعده تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي قاد الحكومة برئاسة عبد الله إبراهيم.

هناك بعض الباحثين في التاريخ يرون أن الملكية شجعت على ذلك، لكن هذا الحزب خلق مشكلا للملكية، حيث تحول من حزب يقود الحكومة إلى أقوى حزب معارض. وبعد إقرار أول دستور للبلاد على عهد الملك الحسن الثاني، الذي نص على اعتماد صناديق الاقتراع من أجل التعبير عن رغبة الشعب، ظهر تحدي جديد أمام الملكية؛ فقد كانت في الساحة السياسية أحزاب من شأنها أن تشكل خطرا عليها في حال حققت المرتبة الأولى في الانتخابات، ومعنى ذلك قيادة الحكومة وتشكيل الأغلبية في البرلمان، ويتعلق الأمر بحزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال. وقد حققت الأحزاب نتائج طيبة

هناك بعض الباحثين في التاريخ يرون أن الملكية شجعت على ذلك، لكن هذا الحزب خلق مشكلا للملكية، حيث تحول من حزب يقود الحكومة إلى أقوى حزب معارض.

وبعد إقرار أول دستور للبلاد على عهد الملك الحسن الثاني، الذي نص على اعتماد صناديق الاقتراع من أجل التعبير عن رغبة الشعب، ظهر تحدي جديد أمام الملكية؛ فقد كانت في الساحة السياسية أحزاب من شأنها أن تشكل خطرا عليها في حال حققت المرتبة الأولى في الانتخابات، ومعنى ذلك قيادة الحكومة وتشكيل الأغلبية في البرلمان، ويتعلق الأمر بحزبي الاتحاد الاشتراكي والاستقلال. وقد حققت الأحزاب نتائج طيبة

أن فئة كبيرة من الشعب المغربي بدأت تتذمر من مرحلة الاستقلال، كما انطلقت دعاية تحميل حزب الاستقلال المسؤولية في كل المشاكل التي بدأت البلاد تتخبط فيها، إضافة إلى أن الحزب كان يحتقر بعض فئات الشعب المغربي، وكان رهان الملكية ناجحا، حيث كانت النتيجة تأسيس حزب الحركة الشعبية، ممثل فئة من الشعب، ثم بعده تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، الذي قاد الحكومة برئاسة عبد الله إبراهيم. فهل كان تأسيس حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يدخل ضمن خطة تشجيع الملكية لتأسيس أحزاب سياسية جديدة من أجل خلق توازن داخل الحياة السياسية المغربية؟

هنا يمكن الحديث عن حسابات الشعب، الذي ذهب إلى صناديق الاقتراع، فوجد أنه ذهب في نهاية المطاف إلى التوجه الذي وضعته الدولة، وهو التصويت على الأحزاب التي دعمتها الدولة في الخفاء. إذن، كانت الدولة تتحكم في حسابات الشعب، ولم تنته مرحلة الستينيات دون تدخل قوي من الدولة في الحياة البرلمانية؛ ففرغم حصول حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي على مقاعد برلمانية مهمة في

حققت الأحزاب نتائج طيبة في الانتخابات التشريعية الأولى في تاريخ المغرب رغم

ما قيل عن شبهات تزوير لدعم بعض المرشحين، وكذا رغبة الملكية في تشكيل خريطة في البرلمان تلائم توجهاتها، من خلال دعم الأعيان القرويين، مما جعل ريمي لوفو، الباحث في العلوم السياسية والذي كان إطارا مطلقا في وزارة الداخلية المغربية، يؤلف كتاب: «الفلاح المغربي المدافع عن العرش»؛ فانطلاقا من العنوان، يتضح أن الملكية عملت على دعم النخب القروية مقابل وقوفها في وجه النخب الحضرية..

ملف الأسبوع



انتخابات 1963، إلا أن الدولة التجأت إلى خطة تقضي بجمع الأحزاب الإدارية في كتل واحد من أجل تشكيل الأغلبية البرلمانية، عندما تم تشكيل جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية.

محطة 1977.. إبداع الدولة في التدخل في الانتخابات

دخلت الدولة بعد ذلك في حالة الاستثناء، ودخلت معها الأحزاب السياسية في حالة جمود لمدة عقد كامل، وفي سنة 1977، قررت الدولة بعث الحياة السياسية من جديد وتنظيم انتخابات من أجل تشكيل الحكومة وإعادة الحياة للبرلمان من جديد، لكن كانت هناك حسابات للدولة وحسابات للأحزاب، حيث لم تكن الدولة راغبة في أن تتولى القيادة الأحزاب المحسوبة على المعارضة، كما كانت الأحزاب المحسوبة عليها في حالة ضعف كبير، وهنا التجأت الدولة إلى حل يتجسد في دعم المرشحين الأحرار، الذين لا ينتمون إلى أي حزب سياسي، حيث حصل المترشحون اللامنتمون في الانتخابات التشريعية ليوم 3 يونيو 1977 على 141 مقعدا من أصل 246 مقعدا في البرلمان بموجب دستور 1972، وبذلك ترأس أحمد عصمان المستقل، حكومة أكتوبر 1978، ثم عمل مباشرة على تأسيس حزب التجمع الوطني للأحرار، وجمع البرلمانيين المستقلين في حزب واحد، وقد أسس حزبه تحت مقولة «المغرب الجديد» الذي يعبر - حسب عصمان - عن «المسيرة الخضراء رمز توحيد التراب المغربي»، وهي تجربة أعطت للدولة هامشا للمناورة أمام أحزاب المعارضة.

انتخابات 1997.. عندما احترمت الدولة رغبة المواطن ولعبت في الكواليس

نحط الرحال أمام تجربة جديدة وهي انتخابات 1997، التي اعتبرت مفصلية في تاريخ المغرب، لأن الكل كانت له رغبة حقيقية في دخول عهد الديمقراطية، وهي أول مرة كانت فيها الانتخابات نزيهة، حيث فاز فيها الحزب الذي كان مطلبيا للشعب، حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، وصار عبد الرحمان اليوسفي وزيرا أول (رئيس الحكومة حاليا). يومها لم ترفع الدولة يدها وتترك الحكومة تعمل وفق برنامجها، حيث كان وزير الداخلية إدريس البصري في أوج قوته، وما زالت مذكرات الفاعلين تتحدث عن التدخلات التي كان يقوم

بها من أجل عرقلة عمل الحكومة. ثم جاءت مرحلة انتخابات 2002، التي كانت محطة جديدة لم تدخل الدولة فيها في الانتخابات التشريعية، التي أدت إلى فوز جديد لحزب الاتحاد الاشتراكي في الانتخابات التشريعية، وهنا وقفت الدولة من جديد في وجه مطالب الشعب وحسابات الأحزاب، عندما منحت قيادة الحكومة لحزب الاستقلال بدعوى التناوب الديمقراطي.

ما بعد دستور 2011.. رهانات جديدة ودور دائم للدولة

في سنة 2010، حصلت عدة تحولات دولية أهمها ما يعرف بالربيع العربي.. وقتها دخل المغرب في مجموعة من التحديات، أهمها صعود المد الإسلامي، حيث كان أبرز حزب سياسي هو حزب العدالة والتنمية، الذي كان يقود المعارضة بقوة ورسخ نفسه كبديل في الساحة السياسية، ثم جاءت انتخابات 2012 واحترمت الدولة رغبة الشعب، حيث صعد الحزب لأول مرة لرئاسة الحكومة، حكومة دستور 2011.. فهل كان أداء الحزب جيدا في ولايته الأولى؟ وقد تركت للشعب حرية التعبير خلال انتخابات 2017، وفاز حزب العدالة والتنمية مجددا في الانتخابات التشريعية من جديد، مما أهله لرئاسة الحكومة مجددا، لكن الدولة تدخلت بطريقتها، حيث وضعت عراقيل أمام عبد الإله بن كيران من أجل تشكيل الحكومة، ليتم اختيار الرجل الثاني في الحزب ليكون رئيسا للحكومة، ومن ثم بدأت

الأحرار لم يكن مرشحا بقوة للحصول على المرتبة الأولى، نظرا لاحتلاله مراتب متأخرة في استحقاقات 2012 و2017، إلا أنه تمكن من الحصول على المركز الأول، ولم يشكل ذلك مفاجأة إطلاقا، بل كانت المفاجأة في التشكيلة الحكومية، حيث تم تشكيلها من الأحزاب المحتلة للمراكز الثلاثة الأولى، في حين تركت المعارضة ضعيفة.

استحقاقات 2026.. غموض غير عادي

ومنذ ذلك التاريخ، وعلى مدار خمس سنوات كاملة، لم تفرز الساحة السياسية أي بديل سياسي قوي قادر على طرح نفسه كبديل حقيقي.. فآين تتجه الساحة السياسية في استحقاقات 2026؟

يبدو المشهد غامضا جدا، حيث لا نرى أي حزب، لا من المعارضة ولا من الأغلبية الحكومية، يشكل مطلبيا شعبيا حقيقيا؛ فقد ظهرت مؤخرا عدة مؤشرات تدل على أن هناك شيئا ما يطبخ في الأفق، منها إعلان الدولة توفير الدعم للشباب الذي يرغب في الترشح لاستحقاقات 2026 كأحرار، ما يطرح سيناريو إمكانية أن تشكل ظاهرة البرلمانيين اللامنتمين عنصرا جديدا داخل البرلمان، كما بدأ الحديث مؤخرا عن إمكانية ترشيح فوزي لقجع لرأس الحكومة، وهذا أمر مناف لدستور 2011، لأن هذا الأخير ينص على أن الحزب الفائز في الانتخابات هو من يقود الحكومة، ولحد الساعة لم يعلن لقجع عن انتمائه لأي حزب سياسي، في حين يظهر أن هناك فتورا حقيقيا وسط الشعب من الانتخابات والأحزاب.. فهل تفرز انتخابات 2026 شكلا جديدا في الحكم؟

على مدار خمس سنوات كاملة، لم تفرز الساحة السياسية أي بديل سياسي قوي قادر على طرح نفسه بقوة.. فالمشهد يبدو غامضا جدا، حيث لا نرى أي حزب، لا من المعارضة ولا من الأغلبية، يشكل مطلبيا شعبيا حقيقيا، وقد ظهرت مؤخرا عدة مؤشرات تدل على أن هناك شيئا ما يطبخ في الأفق، منها إعلان الدولة توفير الدعم للشباب الذي يرغب في الترشح لاستحقاقات 2026 كأحرار، ما يطرح سيناريو إمكانية أن تشكل ظاهرة البرلمانيين اللامنتمين عنصرا جديدا داخل البرلمان.

شعبية الحزب في التراجع نظرا لاختفاء زعيمه. وبعد ذلك بدأ الحديث عن بديل لحزب العدالة والتنمية، كما بدأ الحديث بقوة عن البدائل السياسية، إذ كان الوضع غامضا خلال مرحلة الإعداد لاستحقاقات 2021، رغم بروز ثلاثة أحزاب في الواجهة السياسية، يتعلق الأمر بالاستقلال، الأحرار، والأصالة والمعاصرة، ورغم أن حزب

وبعد ذلك بدأ الحديث عن بديل لحزب العدالة والتنمية، كما بدأ الحديث بقوة عن البدائل السياسية، إذ كان الوضع غامضا خلال مرحلة الإعداد لاستحقاقات 2021، رغم بروز ثلاثة أحزاب في الواجهة السياسية، يتعلق الأمر بالاستقلال، الأحرار، والأصالة والمعاصرة، ورغم أن حزب



الذكاء الاصطناعي وصندوق باندورا



نور الدين الرياحي

طلب مني مجموعة من القراء التحدث عن الذكاء الاصطناعي، الشغل الشاغل اليوم للإنسان المعاصر، وهو موضوع ملاً الدنيا وشغل الناس ووجدوا أنفسهم

مطوقين بخوارزمياته وعلومه، وأصبح واقعا مفروضا، بل منافسا شرسا للذكاء الإنساني نفسه الذي اخترعه، لدرجة أن العالم اليوم يريد مسألة هذا الذكاء نفسه عن مصير الإنسانية مستقبلا ليعيد ترتيب أولوياته في كافة المجالات.

فهناك مهن تعتبر مصدر خبز المئات الملايين من البشر سوف تختفي، وهناك أنظمة اقتصادية سوف تنهار قريباً بفعل التقدم المثير لهذا الذكاء.. وما دام الاقتصاد هو المتحكم في السياسات، فلا بد أن تتأثر الأنظمة السياسية بهذه التطورات التي أصبحت قاب قوسين أو أدنى من تقلبات لا يعلم إلا الله سبحانه وتعالى عواقبها.

وهي وقائع أصبح من اللازم أن نحاول تحليلها تبسيطها.. وإن كانت عصية على التحليل، بفعل تداخل عدة معطيات لا حصر لها من حيث الزمان والمكان.. وكأن العقل الإنساني حدث له مثل ما حدث لصندوق باندورا (Pandora's Box)، وهي واحدة من أكثر الاستعارات عمقا وبلاغة في الفلسفة التكنولوجية المعاصرة.

هذه المقارنة لا تأتي من فراغ، بل إنها تنبع من تشابه جوهري في طبيعة «الفضول البشري» والعواقب غير المتوقعة التي تترتب عن فتح أبواب مجهولة معينة.

وتبدأ قصة باندورا، عندما قام التيتان بروميثيوس بسرقة «نار المعرفة والأسرار الإلهية» من جبل أوليمبوس ومنحها للبشر، لمساعدتهم في تطوير حضارتهم، فثار آنذاك غضب زيوس (كبير الآلهة)، وقرر أن يعاقب بروميثيوس والبشرية جمعاء بطريقة ذكية وغير مباشرة، فامر زيوس إله الحدادة والنحت، هيفايستوس، بصنع امرأة من طين على قدر خارق من الجمال - منحتها الآلهة صفات عديدة: الجمال، الفصاحة، الموهبة - وثيابا من ذهب، ولذلك سُميت باندورا، التي تعني بالإغريقية «التي وهبت كل المزايا».

لكن إله الرسائل هيرميس، غرس فيها أيضا صفة مصيرية: «الفضول الشديد».

ثم أرسل زيوس باندورا إلى الأرض كهدية لإيميثيوس، وهو شقيق بروميثيوس.

ورغم أن بروميثيوس كان قد حذر شقيقه سابقا من قبول أي هدية من زيوس، إلا أن إيميثيوس وقع في حب باندورا وانهر بجمالها وتزوجها فوراً.

ومع باندورا، أرسل زيوس هدية رُفّاف: جرة كبيرة مغلقة ومحكمة (تحولت في الترجمات اللاحقة عبر التاريخ إلى «صندوق»)، وأمرها صراحة ألا تفتحها أبدا تحت أي ظرف.

عاشت باندورا الجميلة والفاتنة في سعادة، لكن أمر الصندوق الغامض ظل يؤرقها، شأنها شأن كل جميلة من النساء، ومع مرور الوقت، اشتعل الفضول في قلبها لمعرفة ما بداخل هذه الهدية الإلهية.. وفي لحظة ضعف، لم تستطع المقاومة، فرفعت غطاء الصندوق لتلقي نظرة سريعة، وبمجرد رفع الغطاء، انطلقت من الصندوق سحابة سوداء مرعبة طارت في كل أنحاء الأرض، وكانت هذه السحابة تحتوي على كل الآفات والشروخ التي لم يكن البشر يعرفونها من قبل: الأمراض والشيخوخة؛ المجاعات والفقر؛ الحروب والغيرة والجشع والموت.. فأصبحت باندورا بالذعر والرعب، وحاولت جاهدة إغلاق الغطاء مجدداً.

وبعد أن نجحت في إغلاقه بالكاد، التفتت لتجد أن كل الشرور قد هربت ومالت العالم، ولم يتبق في قاع الصندوق سوى شيء واحد صغير ومضيء لم يلحق بالخروج، وهو الأمل.

وهكذا تفسر القصة بأنه رغم امتلاء العالم بالصعاب والشرور والمعاناة نتيجة الفضول والأخطاء البشرية، إلا أن الأمل يبقى دائما ملازما للإنسان، محبوسا في قلبه ليمنحه القوة على مواجهة مصاعب الحياة والاستمرار.

فكيف يمكن مقارنة الذكاء الاصطناعي في عصرنا بأسطورة صندوق باندورا ؟

المغرب والبرازيل في كأس العالم

قراءة جيوسياسية لمواجهة تجاوز كرة القدم

الديناميات الأوسع للعولة، حيث تتحول الانتخابات الوطنية إلى واجهات رمزية للدول داخل سوق عالمية للرياضة، فالمغرب، من خلال حضوره المتزايد في المنافسات الكبرى، يعزز موقعه كفاعل إقليمي في إفريقيا والمتوسط، ويستثمر في كرة القدم كأداة لتعزيز الحضور الدولي وبناء صورة الدولة الحديثة، أما البرازيل، فهي توظف تاريخها الكروي كأحد أهم عناصر قوتها الناعمة في أمريكا اللاتينية والعالم.

كما أن البعد الأطلسي يظل حاضرا بقوة في هذا السياق الجيوسياسي، إذ يشكل المحيط الأطلسي فضاء تاريخيا لحركة البشر والثقافات والاقتصادات، وهو اليوم أيضا فضاء تنافسي تتقاطع فيه القوى الرياضية بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وتعد كرة القدم إحدى أهم أدوات إعادة إنتاج هذا الفضاء، ولكن بصيغة رمزية حديثة تقوم على التنافس بدل الهيمنة التقليدية.

على المستوى الرمزي، تعكس هذه المباراة أيضا تحولات أعمق في ميزان القوى الرياضية العالمي، حيث لم يعد التفوق محصورا في مجموعة تقليدية من الدول، بل أصبح أكثر انفتاحا على صعود قوى جديدة قادرة على المنافسة، كما هو الحال مع المغرب، الذي بات يمثل نموذجا لدولة تستثمر في الرياضة كرافعة للتأثير الدولي.

إن قراءة مباراة المغرب والبرازيل من منظور جيوسياسية الرياضة، تكشف أن ما يجري داخل الملعب هو امتداد لتحولات أوسع خارجها، حيث تتقاطع الهوية، والاستراتيجية، والاقتصاد الرمزي، وصورة الدولة، وبينما تظل النتيجة الرياضية مفتوحة على كل الاحتمالات، فإن هذا اللقاء يحمل تطلعا وطنيا واضحا إلى أداء مشرف، وطموحا مشروعا لتحقيق الانتصار وإبراز مكانة المغرب داخل المشهد الكروي العالمي، في مواجهة تجسّد إعادة تشكيل خرائط القوة الناعمة في عالم معولم أصبحت فيه كرة القدم لغة مركزية لفهم العلاقات بين الأمم.

تفتتح مباريات كأس العالم في الولايات المتحدة في سياق دولي تتداخل فيه الرياضة بالاقتصاد والسياسة والرمزية الجيوسياسية، حيث لم تعد كرة القدم مجرد منافسة داخل المستطيل الأخضر، بل أصبحت أحد أبرز مجالات «القوة الناعمة» التي تعكس توازنات العالم الجديد، وفي هذا السياق، يواجه المنتخب الوطني المغربي منتخب البرازيل في أولى مبارياته، في لقاء يتجاوز طابعه الرياضي إلى أبعاد جيوسياسية وثقافية ورمزية متشابكة، مع تطلع واسع داخل المغرب إلى تحقيق نتيجة إيجابية وانتصار يعزز الحضور الوطني في هذا المحفل العالمي.

من منظور جيوسياسية الرياضة، يمكن قراءة هذه المواجهة باعتبارها تقاطعا بين فضاءين كرويين مختلفين في موقعهما داخل النظام العالمي لكرة القدم؛ فالبرازيل تمثل إحدى القوى التقليدية الكبرى في كرة القدم العالمية، بما تحمله من رأسمال رمزي تاريخي قائم على الألقاب والخبرة والتأثير الثقافي الواسع، في المقابل، يبرز المغرب في السنوات الأخيرة كقوة كروية صاعدة استطاعت أن تعيد تموضعها داخل الخريطة الكروية العالمية، من خلال أداء تنافسي عالي المستوى، واستثمار ذكي في البنية التحتية والتكوين، وربط الرياضة بمشروع وطني للتحديث والانفتاح.

هذا التباين بين «قوة تاريخية راسخة» و«قوة صاعدة» يجعل من المباراة أكثر من مجرد اختبار تقني، بل مواجهة بين نماذج مختلفة في إدارة القوة الرياضية داخل النظام الدولي؛ فالبرازيل تعتمد على إرثها التاريخي في تصدير اللاعبين والثقافة الكروية، بينما يعتمد المغرب على استراتيجية تراكمية تقوم على الاندماج في المنظومة الكروية الأوروبية مع الحفاظ على هوية تنافسية خاصة به.

في هذا الإطار، تصبح كرة القدم جزءاً من



عبد الله بوصوف

إدغار موران وللاعائشة.. تلك المدرسة

قد يبدو الجمع بين إدغار موران وللا عائشة أمرا غير مألوف؛ فالأول فيلسوف وعالم اجتماع فرنسي من أشهر مفكري عصره، والثانية أميرة مغربية ارتبط اسمها بتاريخ تعليم المرأة المغربية وانخراطها في الحياة العامة، غير أن خبر رحيل موران يوم 29 ماي 2026 أعاد إلى ذهني صورة تعود إلى يوم الجمعة 6 فبراير 2004، عندما جاء إلى الرباط ليلقي محاضرة حول التربية والتعليم داخل ثانوية تحمل اسم للا عائشة.

في تلك الفترة، كان المغرب يعيش واحدة من أهم لحظات النقاش حول المدرسة ومستقبلها، وكان الميثاق الوطني للتربية والتكوين قد فتح ورشا واسعا للإصلاح، فيما كانت الأسئلة تتراحم حول نوع المدرسة التي يحتاجها المغرب في القرن الحادي والعشرين.

جاء موران ليشترك في هذا النقاش من زاوية مختلفة؛ فالرجل لم يكن منشغلا بالمقررات الدراسية أو بالهندسة البيداغوجية بقدر ما كان منشغلا بوظيفة التعليم نفسها؛ فقد اعتبر أن المدرسة الحديثة أصبحت تنتج كما هائلا من المعارف لكنها لا تساعد دائما على فهم الروابط التي تجمع بينها، لذلك دعا إلى تعليم يربط بين المعارف بدل أن يفصلها، ويعلم التلميذ كيف يفكر بدل أن يكتفي بتزويده بالمعلومات. كان سؤاله بسيطا وعميقا في آن واحد: هل نعلم أبنائنا ماذا يفكرون أم كيف يفكرون ؟

بعد أكثر من عشرين سنة، ما يزال هذا السؤال يحتفظ بكامل راهنيته؛ فقد تعاقبت الإصلاحات والاستراتيجيات، وتعددت التقارير والتقييمات، لكن النقاش حول المدرسة المغربية لم يتوقف، بل لعل التحولات الرقمية والذكاء الاصطناعي جعل



عبد الرافع حمزي



أذكر، خلال المرحلة الابتدائية، أننا كنا صغاراً وكنا نتنافس في تجميع أكبر عدد من الحكم والأمثال والأقوال المأثورة، وأذكر جيداً أن ملف أي مُتَنافِس لم يكن يخلو من القولة الشهيرة: «العقل السليم في الجسم السليم». هذه العادة اندثرت اليوم في المدرسة، وأصبحت المنافسة تتركز حول محتويات مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة الفيديوهات القصيرة أو ما يعرف بـ«الريلز» (Reels)، التي تتنوع موضوعاتها تنوعاً لا يعد ولا يحصى. وتتصدر المقاطع «التعليمية» السريعة (Micro-Learning) والمحتوى «الترفيهي» القائم على «التريندات» الموسيقية، أبرز مواضيع «الريلز» ومقاطع الفيديو القصيرة عبر المنصات الرقمية مثل «إنستغرام» و«الفيسبوك» و«تيك توك»، ويحظى المحتوى الغذائي والصحي في «الريلز» بمتابعة هائلة، لأن الجمهور يميل دائماً للمقاطع السريعة التي تمنحه حلولاً فورية لتحسين صحته (خسارة الوزن، أو زيادة طاقته) دون الحاجة لقراءة مقالات طويلة.

النظام الغذائي..

«الناس مع الناس والدولة مشغولة بمشيط الراس»

وظائف الكلي من الرتبة 9 إلى الرتبة 7، بتغير بلغ 440.8 +، وتراجع تلوث الهواء من الرتبة 6 إلى الرتبة 8، وسوء التغذية من الرتبة 2 إلى الرتبة 10.

المخاطر الغذائية في المغرب تسائل نظامنا الغذائي

فضلاً عن هذه المعطيات الدالة عن العوامل الأساسية للوفاة في المغرب، تشير أحدث البيانات المستمدة من دراسة العبء العالمي للأمراض (GBD) (2023) والصادرة عن المعهد نفسه (IHME)، والتقارير التكميلية الصادرة بين سنة 2024 و2026، إلى أن المخاطر الغذائية في المغرب سجلت تزايداً طفيفاً ومستمرًا في تأثيرها على الوفيات لتصل إلى 30.795 وفاة سنوياً، وتظهر المؤشرات المحينة المسارات المقلقة التالية في البيئة الغذائية والصحية بالمغرب:

(1) ترتيب المخاطر الغذائية المحدث (بيانات GBD 2023 وما بعدها): تؤكد أحدث نماذج مستكشف التغذية البشرية للمغرب (Method Triage)، الترتيب التصاعدي لأخطر العادات الغذائية المسببة للوفاة بالبلاد، ويأتي في المرتبة الأولى نقص استهلاك المكسرات والبذور (مسؤول عن 8.723 وفاة سنوياً). وفي المرتبة الثانية، نقص تناول الحبوب الكاملة (مسؤول عن أمراض القلب الإقفارية والسكتات الدماغية)، وفي المرتبة الثالثة، نجد نقص تناول الخضروات والفواكه والالياف الغذائية، أما في المرتبة الرابعة، فنجد الإفراط في استهلاك الصوديوم (الملح).

100 ألف نسمة، بلغ 24.1 +، و12.8 +، و13.8 +، و15.4 + على التوالي، والمثير في المعطيات المقدمة، هو انتقال السكري (Diabetes) كسبب رئيسي للوفاة من الرتبة 8 إلى الرتبة 6، بتغير في الوفيات لكل 100 ألف نسمة بلغ 2.4 +، وانتقال سرطان الرئة (Lung cancer) من الرتبة 13 إلى الرتبة 8 بتغير بلغ 6.4 +، ومرض الزهايمر (Alzheimer's disease) من الرتبة 12 إلى الرتبة 9 بتغير بلغ 3.5 +، فيما استقر مرض تليف الكبد (Cirrhosis) في الرتبة 7، بتغير بلغ 1.1 -، منذ 2013 وإلى غاية 2023 دائماً، كما استقرت حوادث السير خلال الفترة ذاتها، في المرتبة 5، بتغير بلغ 1.2 +، فيما تراجع مرض عدوى الجهاز التنفسي السفلي (Lower respiratory infect) من الرتبة 6 إلى الرتبة 10، بتغير في الوفيات لكل 100 ألف نسمة دائماً، بلغ 3.8 -.

وتفيد المعطيات نفسها، أن أهم عوامل الخطر التي تؤدي إلى أكبر عدد من الوفيات والإعاقات مجتمعة، بظل ارتفاع ضغط الدم (High Blood pressure) في المقدمة منذ سنة 2013 وإلى غاية 2023، بتغير في سنوات العمر المصححة باحتساب الإعاقة لكل 100 ألف نسمة، بلغ 1.075.1 +، فيما انتقل ارتفاع مؤشر كتلة الجسم/ السمنة (High body-mass index) من الرتبة 3 إلى الرتبة 2 بتغير بلغ 1.025.7 +، وارتفاع مستوى سكر الدم في بلازما الدم عند الصيام (High fasting plasma glucose) من الرتبة 4 إلى الرتبة 3، بتغير بلغ 794.4 +، فيما انتقل عامل المخاطر الغذائية Dietary risks من الرتبة 5 إلى الرتبة 4، بتغير بلغ 507.4 +، والتبغ من الرتبة 8 إلى الرتبة 5، بتغير بلغ 253.2 +، وارتفاع الكوليسترول الضار من الرتبة 7 إلى الرتبة 6، بتغير بلغ 137.0 +، والخلل في

تنبيه أصحاب هذه «الفتاوى» بالمغرب إلى أن القانون رقم 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، ينص على: ((يعتبر مزاولة مهنة الطب بوجه غير قانوني، كل من يشارك بصورة اعتيادية أو تحت إشراف غيره ولو بحضور طبيب من الأطباء، في إعداد تشخيص أو في وصف علاج لأمراض أو إصابات جراحية، أو خلقية أو مكتسبة، حقيقية أو مفترضة، وذلك عن طريق أعمال شخصية أو استشارات شفوية أو مكتوبة وبأي طريقة أخرى، أو يقوم بأحد الأعمال المهنية المنصوص عليها في المصنف العام المشار إليه في المادة 350 أعلاه دون أن يكون حاصلاً على شهادة تخوله الحق في التقييد في جدول الهيئة)).

مؤشرات الصحة العامة بالمغرب.. الجرس الذي لا تسمعه الحكومة

يعمل معهد القياسات الصحية والتقييم (IHME)، وهو منظمة بحثية مستقلة تعنى بصحة السكان، مقره كلية الطب بجامعة واشنطن، مع شركاء من مختلف أنحاء العالم، لتطوير أدلة علمية موثوقة، وفي الوقت المناسب، تسلط الضوء على الحالة الصحية في كل مكان. وفيما يتعلق بالمغرب، تفيد المعطيات المتاحة مجاناً على موقع المعهد، وتعود لسنة 2023، بأن أمراض القلب الإقفاري (Ischemic heart disease) والسكتة الدماغية (Stroke) ومرض القلب الناتج عن ارتفاع ضغط الدم (Hypertensive heart disease) ومرض الكلي المزمن (Chronic kidney disease)، تتصدر قائمة الأسباب الرئيسية للوفاة بالمغرب منذ سنة 2013 إلى غاية 2023، بتغير في الوفيات لكل



مصطفى السباعي

فقاعة «الغذاء الصحي» والمفتون الجدد

في الآونة الأخيرة، انفجرت فقاعة «الغذاء الصحي»، حتى إن المحتوى المتعلق بالموضوع خرج عن السيطرة بشكل كلي، وأصبح كل باحث عن الشهرة وعدد المشاهدات وعائداتها يقدم وصفات «صحية»، بل إن هذا العالم الافتراضي كله خرج عن السيطرة، إذ أصبح يعج بـ«المفتين الجدد»، في الدين والقانون والصحة والطب والتكنولوجيا ومختلف العلوم والمهن، وكل ما يخطر ولا يخطر على بال، وطبعاً فيهم المتخصص، وفيهم الدخيل، وما أكثر الدخلاء..

وعلاقة بموضوع الصحة العامة، نقدم بعض المعطيات والمؤشرات الدالة على نتائج النظام الغذائي على صحة المغاربة، والذي جاء كنتيجة حتمية لعولمة الطعام، وفوضى «الفتاوى الصحية» على الأنترنت في ظل غياب سياسة حكومية وقائية فعالة. وحيث إن العديد من «الفتاوى الصحية» عبارة عن وصفات طبية، بشكل جسم الإنسان (صحته ومرضه) موضوعاً لها،

السنين، وما زالت حية ومتطورة إلى يومنا هذا.

وميشيو كوشي هو مفكر، ومؤلف، ومعلم ياباني (1926-2014)، يُعتبر الأب الروحي والمسؤول الأول عن إدخال ونشر نظام الماكروبيوتيك والفلسفة الشرقية في العالم الغربي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ويتلخص جوهر فكرته في أن الغذاء ليس مجرد سعرات حرارية، بل هو طاقة حية (ين وياغ) تشكل دم الإنسان، وتفكيره، وسلوكه النفسي، ونادى بأن «السلام العالمي يبدأ من المطبخ» وعبر «تنقية الأمعاء والدم».

أما نحن، ففي غياب هيئة خاصة همهما الأول والأخير هو النظام الغذائي للمغاربة، وفي ظل تداخل اختصاصات مختلف المتدخلين في السلسلة الغذائية من الضيعة إلى جوف المستهلك، واقتصر هذه الاختصاصات على التدبير الإداري الصرف، فقد أوشك «المفتون الجدد» في مجال الصحة والتغذية على منصات التواصل الاجتماعي، أن يصبحوا طبائخنا المعتمدين.

مؤشرات الاقتراب من «نقطة اللاعودة»

يرى مؤرخو فكر «ميشيو كوشي»، وخبراء البيئة المعاصرون، أن البشرية تقف اليوم عند أخطر منعطف تاريخي يقترب بها من نقطة اللاعودة، لكن الباب لم يُغلق بالكامل بعد، وتتحقق اليوم نبوءات كوشي السلبية بشكل متسارع، بسبب هيمنة نظام الغذاء الغربي الحديث (SAD-Standard American Diet) عبر مختلف ربوع العالم، وهو ما يتجلى في:

■ الانفصال التام عن الطبيعة؛ باستهلاك أطعمة مصنعة ومعدلة وراثيا، غنية بالمواد الكيميائية والسكريات المكررة، مما يدمر «الين واليانغ» الطبيعي لأجسادنا؛

■ عوالة الغذاء وتدمير الموسمية؛ بفضل البيوت الزجاجية وحوايات الشحن، أصبح الإنسان يأكل البطيخ (طاقة ين باردة جدا) في ذروة الصيف، مما يربك دفاعات الجسم الحيوية ويهدم المناعة الذاتية؛

■ تدهور الميكروبيوم البشري؛ تؤكد الأبحاث الطبية الحديثة، أن الأغذية المصنعة والمضادات الحيوية في اللحوم، دمرت بكتيريا الأمعاء النافعة، وهو ما يربطه العلماء مباشرة بارتفاع معدلات الاكتئاب، والتوتر، والعوانية المجتمعية، وهو تماما ما حذر منه كوشي عندما قال «فساد الدم والأمعاء يقود إلى الحروب».

على أي حال، ما عاد أحد يذكر مقولة «العقل السليم في الجسم السليم»، فبالأحرى يعتمد مبدأ في حياته، ولعل القول المأثور لأجدادنا «الرجعيين»: «الناس مع الناس وعيشة في مشيط الراس»، ينطبق على وضعية الشرو هاته التي تعيشها حكومتنا الموقرة بهذا الخصوص، ولكم أن تضعوا مكان عبارة «مشيط الراس» هذا معظم انشغالات الحكومة التي لا تضع في حساباتها المواطن، بدء من انشغالها بالفراقشية والصفقات، وانتهاء بالصندوق والانتخابات. وكل فتوى صحية وأنتم على بينة..

في المغرب، ففي غياب هيئة خاصة همهما الأول والأخير هو النظام الغذائي للمغاربة، وفي ظل تداخل اختصاصات مختلف المتدخلين في السلسلة الغذائية من الضيعة إلى جوف المستهلك، واقتصر هذه الاختصاصات على التدبير الإداري الصرف، فقد أوشك «المفتون الجدد» في مجال الصحة والتغذية على منصات التواصل الاجتماعي، أن يصبحوا طبائخنا المعتمدين..

«الجدد» في مجال الصحة والتغذية على منصات التواصل الاجتماعي،

أن يصبحوا طبائخنا المعتمدين..

الأنترنت باللغة الإنجليزية).
تقترح الإرشادات الغذائية الصينية نظاما غذائيا متوازنا لحياة صحية، مع مراعاة القدرة على تحمل تكاليف هذا النظام، لا سيما بالنسبة للأسر ذات الدخل المحدود. وللتحقق من مدى القدرة على تحمل تكاليف نظام غذائي صحي، تم تحليل أسعار البيع بالتقسيط لـ 46 صنفا غذائيا في 36 مدينة صينية خلال الفترة من 2016 إلى 2021، وتقرن الدراسة الإنفاق، وتكوين النظام الغذائي، والحالة التغذوية في سيناريوهين متوافقين مع الإرشادات. وقد أظهرت النتائج أن متوسط الحد الأدنى لتكلفة نظام غذائي متوازن يتجاوز متوسط الإنفاق الغذائي الحالي للمواطن الصيني لما لا يقل عن 182.85 مليون أسرة حضرية، وهذا يشير إلى أن ذوي الدخل المحدود سيحتاجون إلى زيادة إنفاقهم بنسبة تتراوح بين 20% و121% على الأقل لتحقيق الأنظمة الغذائية الموصى بها، ولتجاوز هذا الإكراه، حددت الدراسة أطعمة ميسورة التكلفة وغنية بالعناصر الغذائية، مثل الدقيق العادي والبيض والفاصوليا السوداء والملفوف، والتي ينبغي على صانعي السياسات التركيز عليها عند مراقبة أسعار المواد الغذائية، وتوصي النتائج بمزيج من السياسات الاجتماعية وسياسات النظام الغذائي لخفض الأسعار وجعل الأنظمة الغذائية الصحية في متناول الجميع. كما حددت الدراسة الثغرات في المبادئ التوجيهية الغذائية الصينية، لضمان إمكانية الوصول للفئات الضعيفة، وقدمت نموذجا لصناع السياسات والباحثين لتتبع القدرة على تحمل تكاليف النظام الغذائي باستخدام بيانات أسعار المواد الغذائية المتاحة في الصين، مما يساهم في خطة الصحة الصينية لعام 2030 وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

ميشيو كوشي طباخ الصينيين.. فمن هو طباخنا ؟

تطبق الصين بشكل واسع جدا نظام الماكروبيوتيك الغذائي (Macrobiotics) المقدم من طرف ميشيو كوشي (Michio Kushi)، ولكن تحت مظلة الطب الصيني التقليدي (TCM) وليس بمصطلح «الماكروبيوتيك» الغربي، وتعتبر فكرة توازن الـ«ين» والـ«يانغ» (Yin and yang) في الغذاء، هي أصل الثقافة المطبخية الصينية الممتدة عبر آلاف

لدى النساء والحوامل، وخفض معدلات التقزم عند الأطفال دون سن الخامسة، عبر توزيع المغذيات الدقيقة وتشجيع الرضاعة الطبيعية الحصرية، كما تم إطلاق حملات لمراقبة الوجبات والأغذية المعروضة داخل وبمحيط المؤسسات التعليمية، ومنع بيع الأطعمة شديدة المعالجة والمشروبات الغازية في المقاصف المدرسية.. وتبقى هذه الإجراءات أضعف الإيمان كما يقال، حيث لم يظهر لها أثر على تحسين صحة المغاربة كما تثبت ذلك المؤشرات أعلاه. فالسياسات الضريبية الأخيرة، وخاصة الرفع المستمر للضريبة الداخلية على الاستهلاك (TIC)، أحدثت أثرا جليا ومتباينا على أسعار المنتجات الغذائية والمشروبات في الأسواق المغربية، واختلف مدى التزام الشركات الكبرى بالمعايير الصحية والجبائية الجديدة في السوق المغربية بين الاستجابة الفورية، والتغيير التدريجي الطوعي، ومقاومة القطاعات غير المهيكلة، فيما ظل سلوك المواطن تجاه هذه التدابير الضريبية والمعايير الصحية الجديدة على مستوى الاستهلاك، يعكس تحولا تدريجيا تتقافزه إكراهات القدرة الشرائية من جهة، والعادات الثقافية من جهة أخرى.

«تقوى» الصين في مواطنيها وصحتهم العامة..

واستحضارا للحديث الشريف: ((لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى))، أو ما يعرف في قاموس leadership بـ: Benchmark، نستطلع هنا «تقوى» دولة أعجمية في مواطنيها وفي صحتهم العامة، وأثر إجراءاتها على نظامهم الغذائي، ونقصد هنا الصين؛ فقد أصدرت اللجنة التوجيهية الوطنية للتغذية والصحة في الصين، في شهر ماي 2025، مجموعة من المبادئ التوجيهية الغذائية تهدف إلى تعزيز عادات أكل صحية بشكل أكبر بين السكان ومعالجة مشكلة السمنة المتزايدة في البلاد.

وكانت الجمعية الصينية للتغذية قد أنجزت دراسة على مدى ثلاث سنوات، تماشيا مع المبادئ العلمية للتغذية القائمة على الأدلة وتقييم المخاطر، وجمعت نحو مائة خبير في علوم التغذية على مدى العقد الماضي، لجمع وتحليل وتصنيف كمية كبيرة من بيانات البحوث الغذائية من مصادر وطنية ودولية، وتم نشر نتائج الدراسة رسميا في تقرير بعنوان: «المعايير الغذائية المرجعية للصين (2023)» (متاح على

(2) تسارع «التحول الغذائي» نحو النمط الغربي (بيانات 2024-2026)؛ أشارت الدراسات التقييمية، المنشورة في قواعد بيانات الصحة العالمية (PMC) لعامي 2025 و2026، إلى تسارع استبدال النظام الغذائي المتوسطي التقليدي الغني بالمغذيات، بنظام يعتمد على الوجبات السريعة والمنتجات الصناعية المتداولة بكثرة في المناطق الحضرية، ثم المشروبات المحلاة بالسكر، حيث يسجل المغرب وتيرة استهلاك عالية تؤثر مباشرة على معدلات انتشار ما قبل السكري، الذي يمس حاليا حوالي 10.6% من السكان. (3) قفزة مقلقة في مؤشرات السمنة والوزن الزائد؛ أظهر تقرير «أطلس السمنة العالمي» (WOA)، الصادر في مارس 2025، تفاقما حادا في المؤشرات بالمغرب، وتؤكد معطياته أن 59% من البالغين أصبحوا يعانون من وزن زائد (مؤشر كتلة الجسم فوق 25)، كما ارتفعت نسبة السمنة بين البالغين لتصل إلى 24%، مدفوعة بالخمول البدني الذي يطال 69.7% من فئات معينة من المجتمع.

(4) اشتداد أزمة «العبء المزدوج» لسوء التغذية حتى عام 2025؛ لم يحرز المغرب تقدما ملموسا في خفض فقر الدم (الأنيميا) بين النساء في سن الإنجاب والذي يراوح نسبة 29.9%، ويضع هذا الواقع المنظومة الصحية المغربية أمام تحد مزدوج؛ مكافحة أمراض الوفرة (السمنة والسكري) بالتوازي مع علاج أمراض النقص (التقزم لدى 15.1% من الأطفال، وفقر الدم).

«تقوى» الحكومة في المغاربة وصحتهم العامة..

في ظل فوضى «الفتاوى الصحية» والمؤشرات أعلاه الدالة على الوضع الصحي العام للمغاربة والناجم عن نظامهم الغذائي، تبني المغرب استراتيجية متعددة القطاعات للحد من تزايد الأمراض المزمنة الناتجة عن المخاطر الغذائية وسوء التغذية، وذلك عبر حزمة من السياسات الجبائية، التشريعية، والوقائية الممتدة بين سنة 2024 و2026، من أهمها توسيع الضريبة على السكريات، واستهداف مشتقات الحليب والحلويات، في ما يتعلق بالسياسات الجبائية والضريبية الرادعية. تقليص الملح في الخبز، بتفعيل اتفاقيات ملزمة مع الجامعة الوطنية لأرباب المخابز والحلويات لخفض تدريجي لنسبة الصوديوم (الملح) في الخبز العادي لتصل إلى المعايير الموصى بها عالميا (أقل من 10 غرامات لكل كيلوغرام من الدقيق)، وإلزامية العنونة الغذائية بفرض تعميم بطاقات البيانات الغذائية الواضحة على الواجهات الأمامية للأغلفة (مثل نظام الإشارات الملونة أو التحذيرية)، لتمكين المستهلك المغربي من معرفة نسب الدهون المتحولة، السكريات، والملح قبل الشراء، وهذا في الشق المتعلق بالإصلاحات التشريعية والمعايير الصناعية.

أما فيما يتعلق بالاستراتيجيات والبرامج الوطنية لوزارة الصحة، فقد تم تفعيل محاور المخطط الصحي الرامي إلى تقليص انتشار فقر الدم

الرباط يا حسرة

حديث
العاصمةإرهاصات
الامتحانات
الإشهادية

بقلم: بوشعيب الإدريسي



لا حديث في العاصمة إلا عن الامتحانات الإشهادية، خاصة امتحان البكالوريا، الذي ستعطي نتائج دورته الأولى يوم 17 من الشهر الجاري وستتبعها الدورة الاستدراكية أيام 2 و3 و4 بوليوز المقبل، وسيطوي ملف هذه النتائج بتاريخ 11 من نفس الشهر، لتتطلق مختلف الاختبارات في التعليم الابتدائي والإعدادي وفي التكوين المهني، يليها التعليم العالي بكل أصنافه وشعبه، أي مرحلة النضج الطلابي للعبور إلى ضفة الإجازة والدكتوراه والشواهد العليا بصفة عامة..

هذا الكفاح الطويل من أبنائنا المدعم بتضحيات أولياء أمورهم والمساند من المحيط الضيق لأسرهم، مرفوض إن لم يكن منبؤذا أو مجهولا من قبل مجالس منتخبة ونواب برلمانيين وغرف مهنية، ومنظمات حقوقية، التي بعضها أولت أهدافها للحصول على «حق» المعلومة وليست أي معلومة.. إلا إذا كانت من أخوات «اللمز» السياسي.

وفي الرباط، العاصمة السياسية، أزيد من 250 ألف تلميذ يمرون تباعا من «مقصلة» الامتحانات، وهي مصيرية على حياتهم ككل، وقد كان من الواجب الذي حدده الدستور للمنتخبين والأحزاب والجمعيات: تأطير وتنظيم المواطنين، وأناط بالكتلة المنتخبة صاحبة السلطات والنفوذ، الرعاية والتتبع اليومي لكل مناحي وشؤون الرباطيين وبالطبع ما يتعلق بأبنائهم في مواجهة «غول» الامتحانات الذي لا يرحم ولا يراعي أي ظرف من الظروف.. إنه يطبق اختبار المتفوقين دون العودة لمساهم الدراسي، وهنا من المفروض تدخل الكتلة الناجبة وكان عليها تكوين لجنة مختصة لمواكبة كل الامتحانات الإشهادية وغيرها بتفويض بقرارات من مجالسها، للتدخل عند الحاجة لتسوية أو استفسار أو حتى تبليغ ملاحظات ناخبينهم، وللوقوف بكل حزم ومسؤولية لمساعدة الناجحين للالتحاق بالمستويات العليا وتمهيد السبل لإنقاذ الراسيين من الهدر المدرسي وإعطاء إشارة حضورهم من أجل خدمة ممثلهم؛ ففي هذا الحضور الغيب - مع الأسف - شحنة من الطمأنينة في نفوس المحتئين المأززين بالدفء التمثيلي لأبائهم وأمهاتهم. وهذا التغيب غير المبرر من جيوش منتخبيها، الذين كونوا لجانا مختلفة لخدمتهم وأخرى بهمهم نخجل من إلصاقها بمجالس تدافع وتدبر وتحكم عاصمة الثقافة وقريبا أكبر جامعة إفريقية.

وهكذا يحرم حوالي 250 ألف محتئ من اهتمامات منتخبين يعدون قانونيا من الساهرين على حقوق الناخبين وعددهم الرسمي في الرباط 240 ألف ناخب، فأما العدد القانوني للسكان فيحوالي 516 ألف نسمة، حتى يعلم الجاثمون على حقوقنا القوة الديموغرافية للمتمدرسين والجامعيين المسيين من المنتخبين.

★★★

شهادات من

الرواد

((**فلسفة التاريخ** دورها المهم في تصورها للعولة، من خلال تطور الحضارات في صراعاتها وتمازجها، وفي التركيبات الكبرى التي نقلت الإنسانية إلى الأنظمة الحالية المتجسدة في التشريعات المدنية والاقتصاد العالمي، مع بقاء الحلم بتوحيد البشرية في حضارة واحدة؛ فالمدويون من فلاسفة التاريخ يلحون على جدلية الصراع والخروج إلى النظام التركيبي، الحامل هو الآخر لصراع جديد، وإلى نزول الطبقات والفئات المتصارعة في عالم إنساني موحد.

ويرى المثاليون أن الفكر هو القوة الخلاقة التي تحقق الوحدة الإنسانية بعد الأطوار الجدلية التي تمر بها الحضارة، وترجع كل من الفلسفة المادية والفلسفة المثالية للتاريخ، إلى الهيجلية (نسبة إلى هيجل) التي تعتبر الضمير الإنساني الموحد لأصل الحضارة وهدفها في مسيرة جدلية تفسر الصراعات واللقاءات)) انتهى.

من محاضرة للأستاذ الأكاديمي عبد المجيد مزيان حول: «واقع العولة.. من الصراع الحضاري إلى التقاء الحضارات».

المراجع: كتاب من مطبوعات أكاديمية المملكة (الصفحة 111).

ماذا يجري ويدور في أقسام التعمير؟

المختصة لا سبيل لذكرها، قبل الحصول على حق ممارسة مهنة «مهندس معماري مرخص له»؛ هذا المهندس بكل تكوينه التقني ومساره الأكاديمي، وإلزامه بشروط الممارسة تحت مراقبة هيئاته الوطنية، يحمل هذا الرصيد ويتجسده في تسليم مشروع تصميم هندسي إلى القسم المعين، بغية المصادقة والترخيص للشروع في الورش مقابل أداء واجبات للجماعة، وهنا يقع ما لم يكن في الحسبان: تماطل وتداخل أكثر من مصلحة، وتقاظف بالملف بينها، وقد «مقرمون» المهندس صاحب السيرة الأكاديمية بوابل من العراقيل، ما إن تحل عقدة.. حتى يلوحوا بعقدة أخرى، فأخري.. وكأنهم ينقبون عن «مدخل» أصبح معلوما في التسوية..

هكذا يصبح مفوضا من لا علاقة له بالهندسة.. فقط بوقع، ويصبح أكثر علما وتجربة من المهندس المعماري، ونفهم الآن لماذا تتدلع الحروب في المجالس للفوز بمنصب نائب رئيس مكلف بملفات التعمير، عفوا «التجرجير».



أساتذة في مجال مقننة ممارسته لخبرجي مدارس عليا، وتمرّن على الانتساب للمهنة، وطلّب رخصة المزاولة من الأمانة العامة للحكومة، ولها مساطر يجب توفرها في المرشح الطالب لصفة مهندس معماري، ثم قبوله من طرف الهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين.

وتصوروا كل هذا التحصيل الدراسي والتكوين والخضوع إلى استفتاء إجراءات إجبارية في المراقبة الصارمة من الدوائر

والمقبول لتلك التسوية. فبعض الموظفين في الأقسام التقنية، مثل التعمير والتصميم، ويكفي هنا إشارة واحدة لتعرية الواقع الذي يعيش في هذه الأقسام.. إنها المعركة الطاحنة التي «تنشب» للفوز بتفويض توقيع ملفات هذه الأقسام من نواب الرئيس، وكلهم لا يربطهم أي ارتباط بعلوم وتقنيات الهندسة المعمارية ولا حتى إلمام بالادنى منها في إنجاز الرسومات؛ فبعض هؤلاء يتحولون بقدرة قادر إلى

في انتظار أخوة الرباط وأبوظبي..

التجهيز الساحلي حتى أصبحت من أرقى السواحل الخليجية؛ وعددنا نفس المرافق والتجهيزات والترتيبات في تشييد أكبر وأفخم «ريفييرا» على الساحل الرباطي بطول حوالي 24 كلم، انطلقت أشغاله وقد تستلهم الرباط من فخامة كورنيش أبوظبي ما يساعدها في إنشاء مشروعها على النحو المرجو إقامته في عاصمة عالمية، وفي هذا المشروع الساحلي، وبشارع مصطفى السباح، استثمارات تجارية وسياسية مهمة فتحت أبوابها للعموم منذ سنة والمستثمرون إخوان من الإمارات العربية المتحدة، نفس الاستثمار في المجال السكني تشهده حاليا منطقة من مقاطعة السويس.

ونحن إذ نذكر بهذا النشاط التجاري والسياحي والسكني، نفخر بالترايط المتين والصادق لمؤسساتنا العليا، وكان من الطبيعي التساؤل عن دور الدبلوماسية الشعبية من أمانة أبوظبي ومجلس جماعة العاصمة، هل هو تقصير، أم مجرد نسيان؟ وهنا نحمل المسؤولية لبعض المنتخبين، فما أحوج العاصمتين لإعلان تآخي رسمي بين ساكنتيهما وجامعاتهما ومستشفياتها ومنظمي الأسفار؛ فالرباط أضحت اليوم محطة عالمية للسياحة الفاخرة وكذلك الجوهرة أبوظبي، لذلك، فما على الجماعة إلا العمل على إحياء أمل الرباطيين في خلق أجواء أخوية في العاصمتين، وأبواب الرباط دائما مفتوحة لإخواننا الإماراتيين.

في صيف سنة 1992، اغتنم الوفد الرسمي لجماعة الرباط مشاركته في تظاهرة نظمها منظمة المدن العربية برباط العاصمة الإماراتية أبوظبي، وفاتح أمين بلديتها آنذاك في ملف تعزيز وتقوية الروابط الشعبية بين العاصمتين لتبارك وتعزز بالعلاقات الرسمية المتقاربة بين المملكة المغربية والإمارات، وصادف هذا التحرك في دبلوماسية الشعوب، إجراء انتخابات الجماعات في المغرب وما تلاها من تغييرات في تركيبة مجالس الرباط، وانقطع التواصل بخصوص هذا الملف بعد نهاية مأمورية المبادرين بالتقارب بين المدينتين.

فالعاصمتان أبوظبي وأبوظبي والرباط يجمعهما تاريخ مشترك وتعضدهما جذور الشجرة الملكية، ونظرة على قائمة العواصم المتاخية مع العاصمة الإماراتية وعددها 10 موزعة في القارات الخمس منها؛ واشنطن، وكوبنهاغن وإسلام آباد، ونيقوسيا، وجاكارتا، وكانبرا الأسترالية وإيكويكو التشيلية ومينسك البيلاروسية وغيرها، ونعتقد جازمين أن الرباط وبدون منازع، هي الأخت الروحية لأبوظبي، فلماذا تم إغفال - من الجانبين - توطيد وتقريب التواصل والتعارف والتمازج بين الطبقات الشعبية والطبقات والمهنية والرياضية والنشطاء الجمعيين والعنصر النسوي والأكاديميين؟ أليست أبوظبي مركزا مهما للثقافة والرياضة والأعمال الأكاديمية؟ أليست أبوظبي قاطرة المنطقة في

أرشيف الرباط

في مثل هذا الشهر، يونيو من سنة 1996، حظي الوالي عمر بنشمسي تغمده الله بواسع رحمته، بالإنعام عليه بأرفع وسام ملكي اعترافا له بالخدمات الجليلة التي قدمها لعاصمة المملكة لمدة 25 عاما، ويظهر في الصورة في حديث ودي مع رفيق درب الكفاح الوطني، المرحوم محمد المسطاسي العيساوي، وهما معا من الموقعين على وثيقة المطالبة بالاستقلال.. والرباط تتذكرهما وستبقى أجيالها تترحم على روحيهما الطاهرة.

أسرار
العاصمة

إذا كانت الخدمات الصحية في العاصمة هي الأولى في القارة الإفريقية من حيث عدد مؤسساتها الطبية المصنفة «عالمية»، فلأنها تتفوق في التأطير الطبي بمعدل طبيب لكل 260 مواطنا، وهو الأعلى في كل عواصم إفريقيا، لكن في ما يتعلق بالخدمات، تذوب العاصمة في الإحصاءات الدولية، فالمغرب في هذه الخدمات يقبع في الرتبة 86 من 104 دول، وتتفوق علينا 7 دول عربية، لذلك فتجربة الرباط ينبغي أن تعمم في كل المدن والقرى.

من يعرقل تسوية وضعية المتقاعدين؟ فالتقاعدون أنفسهم يملكون وسائل ضغط سياسية لا تتوفر للأحزاب برمتها، ولم يتأطروا لا في حزب ولا في منظمة تتمتع بصفة المنفعة العامة خاضعة لمقتضيات ظهير رقم 158376 في الفصل 9 منه؛ فكل فيدرالياتها واتحاداتها وجمعياتها تؤكّد «شفويا» قوة تأثير المتقاعدين وأسره من الاختيارات الانتخابية بـ 10 ملايين صوت، حسب تقديرها، وهو حافز للمتقاعدين ليتوحدوا في منظمة واحدة للدفاع ونيل حقوقهم.

من المرافق الحيوية المهمة التي عجزت عن تحقيقها الجماعة ومهندسوها وتقنيوها ومستشاروها والمكلفون بدراسة مشاكل طرقها، مرفق ممرات الدراجات الهوائية والكهربائية والميكانيكية، وهي في تزايد فظيع، ولا يحتاج الأمر لبناء أو تأسيس، وإنما لفصل طريق هذه الآليات بخط صباغة متصل يمنع على العربات تجاوزه، كما نهضت الجماعة في تهيئة خطوط سير الحافلات والتاكسيات ومركبات النجدة.

منذ سنة 1979، و «الحمام» في الرباط بكل أسرايه المتعاقبة، كانت له أمانة واحدة: التمتع بـ «سقال» في العاصمة، و«السقال» هو عش الحمامة، فلم تتمكن منه إلا في سنة 2021، وخلافا لباقي الأسراب، لم يصمد هذا «السقال» إلا شهورا، غادرته ساكنته الأولى ثم ظهر شرخ في عشه الجنوبي، مما يهدده بالإفراغ في أي وقت، فانشق عنه عشه الثاني والأخير بما في ذلك «السقال».. فأي «عوينة» أصابت «حمام الرباط»؟

الأسبوع الرياضي

من المسؤول عن تراجع التحكيم المغربي؟

كان التحكيم المغربي في نهاية تسعينيات القرن الماضي، يعيش واحدة من أبرز فترات التاريخ، بعدما نجح الراحل سعيد بلقولة في قيادة نهائي كأس العالم 1998، مؤكداً قدرة الحكم المغربي على الوصول إلى أعلى المستويات، غير أن هذا الإرث لم يجد الامتداد المنتظر خلال السنوات الأخيرة، بعدما أصبح حضور الصافرة المغربية في المواعيد العالمية والقارية الكبرى محدوداً، وهو ما يطرح أسئلة حقيقية حول أسباب هذا التراجع والجهات المسؤولة عن فقدان الحكم المغربي جزء من مكانته الدولية.

ويبدو أن المشكلة لا ترتبط فقط بغياب الأسماء عن النهائيات الكبرى، بل أيضاً بطبيعة الأدوار التي أصبح يتولاها الحكام المغاربة في المنافسات الخارجية، حيث يقتصر الحضور في كثير من الأحيان على مهام تقنية مرتبطة بتقنية الفيديو المساعد أو التحكيم المساعد، مقابل تراجع حضور حكم الوسط في المباريات الحاسمة، وهذا الواقع يكشف وجود خلل في صناعة حكم النخبة القادر على الجمع بين القوة الشخصية والجاذبية البدنية، والدقة التقنية التي تتطلبها كرة القدم الحديثة.

وتتحمل الجهات المسؤولة على التحكيم جزء كبيراً عن هذا الوضع، بسبب غياب رؤية مستقرة وطويلة المدى لتكوين الحكام وتأهيلهم للمنافسة الدولية؛ فالتذبذب في طرق التدريب، وتعدد الاختيارات التقنية، إضافة إلى الجدل المتكرر حول أداء الحكام في البطولة الوطنية.. كلها عوامل تؤثر على صورة الحكم المغربي وتضعف فرص اختياره من طرف الهيئات القارية والدولية.

إن استعادة التحكيم المغربي لمكانته لا تحتاج إلى شعارات أو حضور شكلي في اللوائح الدولية، بل إلى إصلاح عميق يعيد بناء المسار من التكوين إلى المنافسة، فالرهان الحقيقي يكمن في إنتاج جيل جديد من الحكام يمتلكون الكفاءة والاستقلالية والقدر على إدارة المباريات الكبرى، لأن الوصول إلى العالمية لا يُمنح بالترشيحات، بل يُنتزع بالأداء والجدارة.



بعد انطلاق نهائيات كأس العالم 2026، وجد الاتحاد الدولي لكرة القدم، برئاسة جيانبي إنفانتينو، نفسه أمام نقاش واسع تجاوز الجوانب الرياضية للبطولة، بعدما طغت قضايا الهجرة والإجراءات الأمنية على المشهد التنظيمي، وأعادت هذه التطورات طرح إشكالية قديمة جديدة تتعلق بحدود سلطة الهيئات الرياضية الدولية أمام القوانين السيادية للدول المستضيفة، ومدى قدرة «الفيفا» على ضمان تنظيم عالمي مفتوح دون الاصطدام بالاعتبارات الأمنية والإدارية للدول.

وتصاعد الجدل عقب عدد من الوقائع التي أثارت انتقادات في الأوساط الرياضية، من بينها منع الحكم الصومالي عمر أرتان من دخول الولايات المتحدة، وإخضاع بعثة منتخب أوزبكستان لإجراءات تفتيش مشددة، إضافة إلى احتجاز المهاجم العراقي

بين السيادة الوطنية وقوانين «الفيفا»..

من يحكم كأس العالم 2026؟

السفر والإقامة، وهو ما أثار تساؤلات حول مدى قدرة البطولة على الحفاظ على أحد أهم مبادئها، والمتمثل في جمع مشجعين من مختلف أنحاء العالم داخل أجواء رياضية تتجاوز الحدود السياسية والثقافية.

في المقابل، أكدت «الفيفا» أن ملفات التأشيرات والدخول تبقى ضمن الاختصاص السيادي للدول المنظمة، وهو مبدأ قانوني لا يمكن للاتحاد الدولي للعبة تجاوزه، غير أن هذا الموقف لم يضع حداً لهذا الجدل، إذ اعتبر عدد من المنتخبين أن مسؤولية «الفيفا»

أيمن حسين لساعات في أحد المطارات ومنع المصور الرسمي لمنتخبه من الولوج إلى الأراضي الأمريكية، كما دفع الوضع المنتخب الإيراني إلى اختيار المكسيك مقراً لمعسكره تفادياً للتعقيدات المرتبطة بإجراءات الدخول، ما كشف عن تحديات غير متوقعة في التحضير للحدث العالمي. ولم تقتصر الصعوبات على المنتخبات والوفود الرسمية، بل امتدت إلى الجماهير التي واجه بعضها عراقيل في الحصول على تأشيرات الدخول، رغم امتلاكها تذاكر المباريات وحجوزات

كانت تفرض الحصول مسبقاً على ضمانات واضحة بشأن تسهيل حركة اللاعبين والوفود والجماهير، لأن نجاح كأس العالم لا يرتبط فقط بجودة الملاعب والبنية التحتية، بل أيضاً بقدرة البلد المستضيف على توفير تجربة سلسة ومنفتحة.

وبين متطلبات الأمن واحترام سيادة الدول.. وجدت تظاهرة كأس العالم 2026 نفسها أمام اختبار تنظيمي مهم، كشف حجم التحديات التي تواجه البطولات الكبرى في ظل تعقد الإجراءات الدولية، وأصبح على «الفيفا» مستقبلاً إعادة تقييم معايير اختيار الدول المستضيفة، بما يضمن تحقيق توازن بين احترام القوانين الوطنية والحفاظ على روح الرياضة العالمية القائمة على الانفتاح والتقارب بين الشعوب.

«يا حسرة» على «الراك»

عاش نادي الراسينغ البيضاوي واحدة من أكثر اللحظات قسوة في تاريخه العريق، بعدما تأكد هبوطه إلى قسم الهواة إثر خسارته أمام شباب بنجرير بهدف دون مقابل ضمن الجولة السادسة والعشرين من البطولة الاحترافية الثانية، ويعد هذا السقوط حدثاً استثنائياً في مسيرة نادي تأسس سنة 1917 وشكل على امتداد أكثر من قرن أحد أبرز رموز كرة القدم البيضاوية والوطنية؛ فالأول مرة منذ انطلاق المنافسات الوطنية، يجد «الراك» نفسه خارج دائرة الأقسام الاحترافية، في مشهد مؤلم يعكس حجم الأزمة التي عاشها النادي على المستويين الإداري والتقني.

وبين حسرة الماضي العريق ومرارة الواقع الحالي.. تبرز الحاجة إلى وقفة تقييم شاملة لإعادة بناء هذا الصرح الرياضي وإنقاذه من تداعيات واحدة من أصعب المحطات في تاريخه.

كأس محمد السادس للكاراطي تكرر الحضور التنظيمي للمغرب

تكرس العاصمة الرباط حضورها كإحدى أبرز الوجهات الرياضية الدولية، من خلال احتضان الدورة العشرين لكأس محمد السادس الدولية للكاراطي، المقرر انطلاقها اليوم الجمعة 12 يونيو وإلى غاية يوم الأحد، بالقاعة المغطاة للمجمع الرياضي مولاي عبد الله.

وتكتسي هذه النسخة بعداً تنظيمياً لافتاً، باعتبارها المرحلة الختامية للدوري العالمي الممتاز، بمشاركة 369 رياضياً ورياضية يمثلون 60 دولة، ما يعكس مستوى الثقة التي بات المغرب يحظى بها لدى الاتحاد الدولي للعبة على الصعيد اللوجستي والتدبيري، كما يؤكد هذا الحدث مرة أخرى قدرة المملكة على استضافة التظاهرات الكبرى وفق معايير احترافية عالية، تعزز موقعها داخل خريطة الرياضات العالمية.

وعلى المستوى الرياضي، يشكل الموعد فرصة مهمة للجنة الوطنية المكونة من 12 لاعباً في صنف الكاتا والكوميتي، للاحتكاك بأفضل المصنّفين عالمياً واختبار جاهزيتهم في مواجهة مدارس مختلفة.

تواجه رياضة الموي طاي المغربية واحدة من أصعب محطاتها خلال السنوات الأخيرة، بعد تأكيد غياب المنتخب الوطني عن بطولة العالم المقررة بماليزيا في الفترة من 16 إلى 26 يونيو الجاري، في سابقة تعد الأولى منذ تأسيس الاتحاد الدولي للعبة سنة 1994؛ هذا الغياب يضع حداً لمسار



أين المراقبة والمحاسبة في فضيحة إقصاء الموي طاي المغربي؟

هذا النجاح الرياضي لم يجد ما يوازيه على مستوى التدبير الإداري، ما أدى إلى بروز مفارقة واضحة بين تألق الرياضيين وتراجع أداء الأجهزة المسيرة.

وتعود جذور الأزمة إلى الخلافات التي شهدتها الجامعة الملكية المغربية لرياضات الكيك بوكسينغ والموي طاي، والتي تفاقت بعد استقالة ثمانية أعضاء من المكتب الإداري احتجاجاً على ما اعتبروه اختلالات في التسيير والتدبير، ومع تصاعد التوترات الداخلية وعدم إيجاد حلول كفيلة بضمان استمرارية العمل المؤسساتي، انعكست الأزمة بشكل مباشر على المنتخب الوطني، لتصل تداعياتها إلى تجميد مشاركاته الدولية وحرمانه من خوض بطولة العالم.

متواصل من الحضور والتألق دام أكثر من ثلاثة عقود، ويطرح تساؤلات عديدة حول الأسباب التي أوصلت إحدى أكثر الرياضات المغربية نجاحاً إلى وضع حُرُم فيه الأبطال من تمثيل المملكة في أهم تظاهرة عالمية خاصة بالعبة.

ويأتي هذا التطور في وقت كانت فيه رياضة الموي طاي المغربية تحقق نتائج بارزة على الساحة الدولية، بعدما توجت خلال الفترة الممتدة بين 2022 و2025 بعشرات الميداليات في مختلف البطولات العالمية، وكان آخر هذه الإنجازات ما حقق في بطولة تركيا 2025، حيث أحرز المنتخب المغربي 14 ميدالية وانتزع لقب أفضل منتخب نسوي في العالم، غير أن



سياسة الأرض المحروقة

أكبر حرب داخل الحكومة.. أخنوش ضد لفتيت ولقجع

السمة الغالبة في عهد حكومة أخنوش هي الحسابات الضيقة، ولطالما حرم بعض الوزراء من مشاريع كبرى تندرج تحت نطاق اختصاصهم، ومنحت لوزراء آخرين في إطار الحسابات السياسية، أو التقديرات السياسية لرئيس الحكومة، لكن عدم اتفاق رئيس الحكومة عزيز أخنوش مع بعض وزرائه لطالما انتهى بطرد الوزراء المعنيين بالخلاف معه، بحكم صلاحياته في الاقتراح والتعديل..

كان الحوار الاجتماعي ذات يوم، يسير بشكل سلس، والنقابات كلها مستعدة لإمضاء شيك أبيض للحكومة.. وهكذا قدم الوزير وعوده وقدمت النقابات وعودها، ولكن واحدة من النقابات الكبرى عادت في اليوم الموالي لترفض كل ما تم الاتفاق عليه، والخطير في الأمر، أن العملية تمت بإيعاز من وزير كبير في الحكومة(..)، والغرض هو إظهار عدم نجاح الوزير في قطاعه، وقد كانت

إعداد: سعيد الريحاني

المطاف سوى موظف عند أخنوش، وتم التأكد من ولائه المطلق له من خلال عمله في شركة «أكسال»(..)، أما عبد اللطيف الميراوي، الوزير السابق في التعليم العالي، فقد ترك مكانه لعز الدين الميداوي، والمقارنة بينهما تكاد تكون بدون جدوى، بل إن أخنوش كان وراء مغادرة رفيق دربه لوزارة الفلاحة، أحمد صديقي، هذا الأخير كان وزيرا، لكن رئيس الحكومة فضل موظفا بمرتبة

السابق خالد أيت الطالب، هذا الأخير كان يقوم بعمله جيدا، وهو ما أكده نجاحه في تدبير جائحة «كورونا»، إلى جانب رجال كبار من أجهزة الدولة، دون ضجيج(..)، ولكنه لم يكن وزيرا على مقاس رغبات أخنوش، فتم التخلص منه بالطريقة المعروفة.. لولا أن رئيس الحكومة يبقى مجرد رئيس حكومة في المغرب(..)، علما أن الوزير الجديد أمين التهرابي لم يكن في نهاية

لجنة النموذج التنموي في الحكومة يشكل تهديدا لمنصبه فيها في أول دورة انتخابية(..)، وإلا يجب علينا أن نصدق أن محمد سعد بريدة، الذي لا يستطيع تكوين «نموذج» جملة مفيدة باللغة العربية، وزير ذو كفاءة أكبر من بنموسي، وهذا مستبعد جدا..

رئيس الحكومة تسبب أيضا في إعفاء عدة وزراء آخرين من مناصبهم، على رأسهم وزير الصحة

لقد تسبب أخنوش في طرد أكثر من وزير من الحكومة إما باسم «الفيثو»(..)، أو باسم الحاجة إلى كفاءات جديدة، إذ كان وراء إبعاد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، شبيب بنموسي، من منصبه، ليس لأنه يبحث عن كفاءة جديدة، أو لأن بنموسي كان في حاجة إلى التعيين على رأس مؤسسة عمومية، ولكن لأن رئيس الحكومة كان يعرف أن بقاء رئيس

تحليل إخباري

ليس لفتيت وحده هو الذي نجا من «مقصلة» الخلاف مع أخنوش، بل إن وزيرا آخر هو وزير الميزانية فوزي لقجع، استطاع أن ينجح بعيدا عن مربع رئيس الحكومة، بخضوعه للتعليمات المباشرة في أغلب الأحيان، وقد كان فعالا في عدة ملفات، على رأسها ملفات كرة القدم، وملفات الميزانية، ويقول العارفون والمقربون من الوزير فوزي لقجع أن هذا الأخير نجح في «التسلق» لكونه يضع الرسائل والتوجيهات الملكية فوق مكتبه مباشرة قبل أن يبدأ أي عمل، ومنها التوصيات النابعة من المناظرات الوطنية والخطب الملكية، بل إن لقجع أصبح مرشحا للعب دور أكبر في المستقبل، وقد يتم صبغه بأحد الألوان الحزبية (...).



لفتيت ولقجع

السادس؛ ((فقد كان لافتا للانتباه العرض الذي قدمه وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، وقد تميز هذا العرض المصادق عليه من لدن مجلس يترأسه الملك محمد السادس شخصا، باستعمال الوزير لمفردات تعود لزمان «الدولة المركزية»، حيث لا صوت يعلو على صوت وزارة الداخلية.. كيف لا والوزير يقول ويلتزم أمام الملك بتعبئة مبلغ 210 ملايين درهم داخل أجل 8 سنوات، أي ما يعادل عمر حكومتين متتاليتين، وذلك لتنفيذ ما سمي «الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المتدمجة»، التي قال عنها وزير الداخلية أنها «تعتمد على مقاربة جديدة تستمد أولويات البرامج من الاحتياجات المعبر عنها محليا من قبل المواطنين والمواطنات، وذلك تنفيذًا للتوجيهات السديدة لجلالة الملك، الواردة في عدد من الخطب الملكية السامية»)) (المصدر: ركن تحليل إخباري/ الأسبوع عدد 17 أبريل 2026).

هكذا نجح وزير الداخلية لفتيت في فرض تصوره على رئيس الحكومة أخنوش، ونال ثقة المجلس الوزاري، وهي أكبر من ثقة المجلس الحكومي، الذي يتكون من الوزراء فقط، ليظهر أن الخلافات

مدير كبديل عنه(..) دون أن يقدم أي توضيحات بهذا الخصوص، ووزير الفلاحة أحمد البواري ليس في نهاية المطاف سوى واحدا من الموظفين المحسوبين على أخنوش، بحكم «إقامته» الدائمة في وزارة الفلاحة سابقا(..).

ما الفرق بين عواطف حيار التي غادرت الحكومة، وزميلتها في حزب الاستقلال، نعيمة بنيحي، والتي عوضتها في وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؟ ما معنى أن يتم هذا التعديل الوزاري مع إضافة وزير آخر في نفس الوزارة بدون صلاحيات هو عبد الجبار الرشيد؟ هذا الأخير لم تعطه الوزارة الجديدة وهي زميلته في الحزب، أي صلاحية، رغم كفاءته(..).

بغض النظر عن الوزراء الذين نجح أخنوش في إبعادهم من طريقه، ليظهر بمثابة الوزير الوحيد القادر على حل جميع المشاكل، فإن رئيس الحكومة الذي لم يعد رئيسا لحزبه(..)، ساهم من موقعه عدة مرات في إعدام مسار إداري كبير لموظفين سامين رفضوا الخضوع لسلطته، بمن فيهم رؤساء مؤسسات عمومية كبيرة(..).

هذا من حيث التاريخ.. لكن وزيرين في الحكومة الحالية وقفا في حلق أخنوش، ولم يستطع إبعادهما، كما لم يستطع هضمهما، وهما وزير الداخلية عبد الوافي لفتيت، ووزير الميزانية فوزي لقجع، وكلاهما حاصلان على ثقة ملكية كبيرة، وتحريكهما من مكانهما يفترض أكثر من ضوء أخضر في نفس التوقيت(..).

فما يؤكد المعركة الطويلة(..) بين أخنوش ولفتيت، والتي وصلت أوجها في عز الخلاف حول تعيينات الولاة والعمال، أن الحافلة التي كانت متجهة لاستقبال ملكي اضطرت للعودة من حيث أتت، لأن رئيس الحكومة لا يتشاور(..)، وهكذا اضطر كل الذين لبسوا السلهم إلى انتظار موعد آخر(..).



رئيس الحكومة تسبب أيضا في إعفاء عدة وزراء آخرين من مناصبهم، على رأسهم وزير الصحة السابق خالد أيت الطالب، هذا الأخير كان يقوم بعمله جيدا، وهو ما أكدته نجاحه في تدبير جائحة «كورونا»، إلى جانب رجال كبار من أجهزة الدولة، دون ضجيج(..)، ولكنه لم يكن وزيرا على مقاس رغبات أخنوش، فتم التخلص منه بالطريقة المعروفة.. لولا أن رئيس الحكومة يبقى مجرد رئيس حكومة في المغرب(..)، علما أن الوزير الجديد أمين التهرابي لم يكن في نهاية المطاف سوى موظف عند أخنوش، وتم التأكد من ولائه المطلق له من خلال عمله في شركة «أكسال»(..)، أما عبد اللطيف الميراوي، الوزير السابق في التعليم العالي، فقد ترك مكانه لعز الدين الميداوي، والمقارنة بينهما تكاد تكون بدون جدوى، بل إن أخنوش كان وراء مغادرة رفيق دربه لوزارة الفلاحة، أحمد صديقي، هذا الأخير كان وزيرا، لكن رئيس الحكومة فضل موظفا بمرتبة مدير كبديل عنه(..) دون أن يقدم أي توضيحات بهذا الخصوص، ووزير الفلاحة أحمد البواري ليس في نهاية المطاف سوى واحدا من الموظفين المحسوبين على أخنوش، بحكم «إقامته» الدائمة في وزارة الفلاحة سابقا(..).



الوزراء الذين خرجوا من حكومة أخنوش يدعى البحث عن الكفاءات(..)

تحليل إخباري



بوانو

ضيقاً أمام الأحزاب لممارسة أدوارها؛ فالجماعات الترابية - التي يفترض أن تكون رافعة للديمقراطية المحلية - لا تدبر حتى 10 في المائة من الميزانيات، فيما تبقى السلطات الفعلية بيد الولاية والعمال وممثلي الإدارة الترابية.. وقال الوزير السابق أيضاً: لا يمكن أن نحمل المنتخبين كل شرور الدولة.. فمن يحاسب الولاية والعمال وكبار الإدارات المدبرة للمال العام؟ وأكد أن رؤساء الجماعات لا يستطيعون اتخاذ أي قرار جوهري دون استشارة ممثل السلطة، ما يجعل الحديث عن اللامركزية أو ديمقراطية محلية خطاباً دون مضمون عملي.. وفي تحليله لتجربة الوزراء داخل الحكومات، اعتبر أوجار أن أي وزير جديد يجد نفسه مكبلاً ببنية إدارية متجذرة منذ الحقبة البصرية، قائلاً: الوزير يرث بيروقراطية ثقيلة تتحكم فيها الدولة العميقة.. الكتاب العامون والمديرون لا يتبعون إرادته (فعلياً)) (المصدر: الأسبوع عدد 5 دجنبر 2025).

هذه التصريحات أطلقها أوجار عندما كان أخنوش يرفض التنحي عن رئاسة الحزب (...)، وقد سجل على الوزير السابق أوجار تراجعاً عن معارضة تعيين محمد شوكي رئيساً للأحرار، لكن لم يثبت أنه تراجع عن التصريحات «المسيئة» لوزارة الداخلية، بل إنه خرج في فيديو يعلن من خلاله دعمه لشوكي، وجلس خلفه في برنامج تلفزيوني، وعلينا أن نصدق ذلك، ونصدق أن الأمر لا يتعلق بتقاسم أدوار.. إن كل ما يحصل لحد الآن، يؤكد أن أخنوش بات يلعب الورقة الأخيرة من سياسة الأرض المحروقة، وبه وجب الإعلام والانتباه (...).

في الانتخابات التشريعية الماضية، وبأنه لم يكن لينجح لولا القاسم الانتخابي (...)، علماً أن الجهة المشرفة على الانتخابات هي وزارة الداخلية.. أليس هذا اتهاماً غير مباشر لوزارة الداخلية بدعم بوانو؟ ولماذا أصلاً هذا الخروج عن النص بهذا الشكل غير المبهم، الذي يتحدث عن مواجهة محتملة؟ ما نوع الوسائل الموجهة..؟

هجوم رئيس الحكومة على وزارة الداخلية لا يتم دائماً بطرق مباشرة، بل إنه يتسم أحياناً بشكل حروب بالوكالة.. ومن يدري؛ فقد يكون أخنوش هو الذي حرّض الوزير السابق محمد أوجار من أجل الهجوم على وزارة الداخلية طالما أن الحزب لم يتبرأ من تصريحاته؛ وهي التصريحات التي قال فيها: ((إن الدولة ما تزال تبقي هامشاً



غلاف جريدة «الأسبوع» الصادر تحت عنوان «هل يتجه الأحرار إلى الاصطدام مع الملكية؟»

التي يقصدها بكلامه، لكنه ذكر وزارة الداخلية التي يوجد على رأسها عبد الوافي لفتيت، وذكر أن عبد الله بوانو احتل المرتبة السادسة

السابقة كانت تدور فقط في مخيلة أخنوش وأنصاره، داخل الحكومة وخارجها (...).

ليس لفتيت وحده هو الذي نجا من «مقصلة» الخلاف مع أخنوش، بل إن وزيراً آخر هو وزير الميزانية فوزي لقجع، استطاع أن ينجح بعيداً عن مربع رئيس الحكومة، بخضوعه للتعليمات المباشرة في أغلب الأحيان، وقد كان فعالاً في عدة ملفات، على رأسها ملفات كرة القدم، وملفات الميزانية، ويقول العارفون والمقربون من الوزير فوزي لقجع أن هذا الأخير نجح في «التسلق» لكونه يضع الرسائل والتوجيهات الملكية فوق مكتبه مباشرة قبل أن يبدأ أي عمل، ومنها التوصيات النابعة من المناظرات الوطنية والخطب الملكية، بل إن لقجع أصبح مرشحاً للعب دور أكبر في المستقبل، وقد يتم صبغه بأحد الألوان الحزبية (...).

وبغض النظر عما يجري داخل حزب الأحرار، يرفض أخنوش التنحي ويواصل رعاية الحزب عبر تعيين «موظفه» محمد شوكي كرئيس للحزب (...)، وقد بلغ الامتناع ذروته في خرجات رئيس الحكومة داخل قبة البرلمان؛ فبعد أن هدد الدولة بشل اقتصاد البلاد بتحريض ثلثي الشركات على التوقف عن العمل بسبب انتقاد المعارضة لسياسته (...)، عاد ليقول «كلاماً خطيراً» في البرلمان في معرض تفاعله مع سؤال لرئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، عبد الله بوانو.

أخنوش قال بالحرف، موجهاً كلامه لعبد الله بوانو في بداية الأسبوع: ((قل لنا شكون كيهضر ليك في وذنك وقاليك أنني درت اجتماع مع الفلاحين ومتقولش لنا هذه وزارة الداخلية.. المسؤولين الكبار وداكشي كيغرفو شكون كيهضر ليك فوذنك، وباش نكونوا واضحين، أنا مستعد باش نواجهكم.. متنساش أ السيد النائب بأنك كنتي رقم 6، ولولا القاسم الانتخابي مكنتيش تكون هنا...)). لم يحدد رئيس الحكومة الجهة

هذه التصريحات أطلقها أوجار عندما كان أخنوش يرفض التنحي عن رئاسة الحزب (...)، وقد سجل على الوزير السابق أوجار تراجعاً عن معارضة تعيين محمد شوكي رئيساً للأحرار، لكن لم يثبت أنه تراجع عن التصريحات «المسيئة» لوزارة الداخلية، بل إنه خرج في فيديو يعلن من خلاله دعمه لشوكي، وجلس خلفه في برنامج تلفزيوني، وعلينا أن نصدق ذلك، ونصدق أن الأمر لا يتعلق بتقاسم أدوار.. إن كل ما يحصل لحد الآن، يؤكد أن أخنوش بات يلعب الورقة الأخيرة من سياسة الأرض المحروقة، وبه وجب الإعلام والانتباه (...).

«التكولوجيو بوليتيك».. بين الدستور والسيادة الرقمية

لم تعد الجغرافيا السياسية في القرن الحادي والعشرين تُقرأ فقط من خلال الخرائط العسكرية، أو خطوط الملاحة البحرية، أو حقول الطاقة والثروات الطبيعية.. وإنما أصبحت تُقرأ كذلك من خلال مراكز البيانات، وشبكات الألياف البصرية، والكابلات البحرية العابرة للقارات، والخوادم العملاقة، ومنصات التواصل الاجتماعي، ومنظومات الذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية التي أضحت تشكل العمود الفقري للدول الحديثة. ومن ثم، برز مفهوم جديد في الأدبيات القانونية والاستراتيجية والسياسية يعرف بـ«التكولوجيو بوليتيك»، وهو مفهوم يعكس التداخل المتزايد بين التكنولوجيا والجغرافيا السياسية، وبين السيادة الوطنية والتحكم في المعرفة والبيانات والتدفقات الرقمية.



بقلم: حبيب رشيد
باحث في الحوكمة الرقمية

الوطني، ولم يعد الأمر يتعلق بحماية الحدود الجغرافية فقط، وإنما بحماية الحدود الرقمية أيضا. لقد كشفت التطورات الدولية الأخيرة، أن الفضاء السيبراني أصبح ساحة جديدة للصراع والتنافس والتدافع بين القوى الكبرى، وذلك لأن الحروب المعاصرة لم تعد تعتمد حصرا على الجيوش والأسلحة التقليدية، وإنما أصبحت تشمل الهجمات السيبرانية، وحروب المعلومات، والتجسس الإلكتروني، والتلاعب بالبيانات، والتأثير في الرأي العام عبر الخوارزميات والمنصات الرقمية، ولذلك لم يعد مستغربا أن تتحدث الأدبيات الاستراتيجية عن «الساحة الخامسة للحرب» بعد البر والبحر والجو والفضاء.

ليؤسس لأول إطار تشريعي متكامل لحماية نظم المعلومات والبنى التحتية الحيوية والمنشآت الحساسة من المخاطر والاعتداءات والهجمات الرقمية. غير أن التحول الرقمي لا يقتصر على إصدار القوانين أو إنشاء المنصات الإلكترونية، لأن جوهر المسألة يرتبط بقدرة الدولة على الانتقال من الرقمنة الإجرائية إلى السيادة الرقمية الشاملة؛ فالدول التي تعتمد على بنية رقمية خارجية بشكل كامل، أو تخزن بياناتها الاستراتيجية خارج حدودها الترابية، أو تستهلك التكنولوجيا دون إنتاجها، تظل عرضة لأشكال جديدة من التبعية قد تكون أكثر تعقيدا من التبعية الاقتصادية التقليدية.

لقد كان النفوذ الدولي في الماضي يقاس بمساحة الأراضي وعدد الجيوش ومخزون الموارد الطبيعية، أما اليوم، فإن موازين القوة أخذت تتشكل وفق معايير جديدة، تتعلق بالقدرة على إنتاج التكنولوجيا، والتحكم في البيانات الضخمة، وتطوير الخوارزميات، وإدارة البنى التحتية العابرة للحدود.. لذلك أصبحت الرقمنة، والتحول الرقمي، والحوكمة الرقمية، والسيادة الرقمية، والأمن السيبراني، مفاهيم مركزية في النقاشات المرتبطة بالأمن القومي والتنمية المستدامة والحوكمة العمومية.

ولا شك أن المغرب، شأنه شأن مختلف الدول الصاعدة، وجد نفسه أمام تحولات عميقة فرضتها الثورة الرقمية العالمية، حيث لم يعد تحديث الإدارة العمومية خيارا تنظيميا أو إجراء تقنيا محدود الأثر، وإنما تحول إلى ضرورة استراتيجية تملئها متطلبات النجاعة الإدارية، والفعالية المؤسسية، والشفافية التديرية، والحوكمة الجيدة، وجودة الخدمات العمومية، وتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

في هذا الإطار، عملت المملكة خلال العقود الأخيرة على بناء منظومة قانونية وتنظيمية ومؤسسية متكاملة، لمواكبة التحول الرقمي؛ فقد جاء دستور المملكة لسنة 2011 ليؤسس لمرحلة جديدة في مجال الحوكمة، عندما نص الفصل الأول على أن التنظيم الدستوري للمملكة يقوم على مبادئ الحوكمة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، كما أكد الفصل 154 على خضوع المرافق العمومية لمعايير الجودة والشفافية والمحاسبة والمسؤولية، وربط أدائها بمبادئ المساواة والاستمرارية والإنصاف.

وعلاوة على ذلك، كرس الفصل 27 من الدستور الحق في الحصول على المعلومات، باعتباره أحد المرتكزات الجوهرية للحوكمة الرقمية والإدارة المفتوحة والشفافة، كما أن الفصل 155 ألزم أعوان المرافق العمومية باحترام مبادئ النزاهة والشفافية والمصلحة العامة، وهي مبادئ تكتسي أهمية مضاعفة في البيئة الرقمية، التي أصبحت فيها المعلومة موردا استراتيجيا وعنصرا حاسما في اتخاذ القرار العمومي.

وقد تعزز هذا البناء الدستوري بجملة من النصوص القانونية ذات الطبيعة التنظيمية والتقنية، في مقدمتها القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، والذي منح الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني، وأسهم في إرساء دعائم الإدارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية، كما جاء القانون رقم 09.08، المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، ليؤسس لمنظومة قانونية لحماية الخصوصية الرقمية وتأمين الحقوق الرقمية للأفراد، من خلال إحداث اللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي باعتبارها هيئة مستقلة للسهر على احترام المشروعية الرقمية.

وفي السياق نفسه، شكل القانون رقم 55.19، المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، محطة مهمة في مسار التحول الرقمي، إذ نقل الإدارة المغربية من منطق الوثيقة إلى منطق الخدمة، ومن منطق التعقيد المسطري إلى منطق الفعالية التديرية، ومن منطق المركزية الإجرائية إلى منطق التفاعل الرقمي، كما جاء القانون رقم 05.20، المتعلق بالأمن السيبراني



نجاح المغرب في كسب رهان التحول الرقمي يظل رهينا بقدرته على بناء منظومة متكاملة تجمع بين الرقمنة والحوكمة والأمن والسيادة، كما أنه يظل مرتبطا بتطوير الرأسمال البشري الرقمي، وتعزيز البحث العلمي، وتشجيع الابتكار، والاستثمار في الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات الضخمة، فالمستقبل لن يكون للأكثر امتلاكاً للموارد الطبيعية فحسب، وإنما للأكثر قدرة على إنتاج المعرفة وتوظيف التكنولوجيا وتحسين فضائه الرقمي..

وفي هذا السياق، تكتسب الحوكمة الرقمية بعدا آمنا واستراتيجيا متزايدا، فالحوكمة الرقمية لم تعد مجرد تدبير إلكتروني للخدمات العمومية، وإنما أصبحت منظومة متكاملة تشمل الأمن السيبراني، وحماية البيانات، والامتثال القانوني، والتدقيق الرقمي، والتتبع المعلوماتي، والتخطيط

ومن هنا تبرز أهمية مفهوم السيادة الرقمية الذي أصبح يشكل امتدادا طبيعيا لمفهوم السيادة الوطنية؛ فالتحكم في البيانات الوطنية، وتأمين الخوادم ومراكز المعالجة، وضمان استقلالية القرار الرقمي، وحماية البنية التحتية المعلوماتية.. كلها عناصر تدخل ضمن المفهوم الحديث للأمن

الاستراتيجي، وإدارة المخاطر الرقمية، وضمان استمرارية المرافق العمومية الحيوية.

كما أن التحدي لم يعد يقتصر على مواجهة القراصنة الإلكترونيين أو الجرائم المعلوماتية التقليدية، وإنما امتد إلى التعامل مع فاعلين جدد يمتلكون نفوذا عالميا غير مسبوق، فالشركات الرقمية العملاقة، ومنصات التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث، ومنصات الذكاء الاصطناعي، أصبحت تمتلك قدرة هائلة على التأثير في السلوك الجماعي، وتوجيه النقاش العمومي، وصناعة الاتجاهات الفكرية، وإعادة تشكيل الفضاءات السياسية والاجتماعية والثقافية. إن ما يثير الانتباه في عالم اليوم، هو أن بعض المنصات الرقمية أصبحت تمتلك معطيات عن المجتمعات أكثر مما تمتلكه أحيانا بعض الإدارات الوطنية، وأصبحت قادرة على تحليل السلوك الفردي والجماعي وتوقعه وتوجيهه، وهنا يكمن جوهر التكولوجيو بوليتيك؛ فالصراع لم يعد صراعا حول الأرض فقط، وإنما حول المعلومة، والمعرفة، والبيانات، والخوارزمية، والقدرة على التأثير.

ومن ثم، فإن نجاح المغرب في كسب رهان التحول الرقمي يظل رهينا بقدرته على بناء منظومة متكاملة تجمع بين الرقمنة والحوكمة والأمن والسيادة، كما أن هذا النجاح يبقى مرتبطا بتطوير الرأسمال البشري الرقمي، وتعزيز البحث العلمي، وتشجيع الابتكار، والاستثمار في الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات الضخمة، فالمستقبل لن يكون للأكثر امتلاكاً للموارد الطبيعية فحسب، وإنما للأكثر قدرة على إنتاج المعرفة وتوظيف التكنولوجيا وتحسين فضائه الرقمي.

ومن المؤكد أن الدول التي ستنجح في بناء سيادتها الرقمية ستتمكن من تعزيز سيادتها الاقتصادية والمؤسسية والتنموية، بينما ستجد الدول المتأخرة نفسها في موقع المستهلك للتكنولوجيا والخاضع لتأثيراتها. إن التكولوجيو بوليتيك لم يعد مفهوما أكاديميا متداولاً في أروقة الباحثين فقط، وإنما أصبح واقعا يوميا يعيد رسم خرائط النفوذ والقوة في العالم، لذلك، فإن الرهان الحقيقي اليوم لا يتعلق فقط برقمنة الإدارة أو تحديث الخدمات العمومية، وإنما ببناء دولة رقمية قوية، ذات حكمة فعالة، وسيادة راسخة، وأمن سيبراني متين، قادرة على حماية مصالحها الاستراتيجية داخل عالم تحكمه الخوارزميات أكثر مما تحكمه الحدود.

كواليس جهوية

ما يجري
ويعود
في المدن

= الأسبوع

استقالة عمدة العاصمة ومن معها..
أيام «الباكور» والمصالح انتهت مع الأحرار!

المودني رفقة أخنوش

لمسؤولي الحزب، قائلين أن السبب يعود إلى اعتبارات موضوعية جعلتهم غير قادرين على مواصلة العمل الحزبي والسياسي في الظرفية الحالية، إلا أن هذه الخطوة طرحت الكثير من التساؤلات لدى العامة حول علاقتها بمسألة توزيع التزكيات الانتخابية داخل الحزب. وخلقت هذه الانسحابات ضجة كبيرة لدى قواعد الأحرار في الرباط، حيث كان من المفترض أن يظهر الحزب بشكل متماسك وصورة تنظيمية مستقرة في تدبير الانتخابات، خاصة وأنه يقود الحكومة ويسعى إلى الحفاظ على صدارته خلال الاستحقاقات المقبلة، إلا أن هذه الاستقالة الجماعية وضعت قيادة الحزب في مرمى الانتقادات في ظل الصراعات التي تعرفها عملية تدبير التزكيات، ومدى قوة الحزب لمنع انتقال الظاهرة إلى مدن أخرى.

شكلت استقالة عمدة الرباط ومستشارين جماعيين بالمقاطعات من حزب التجمع الوطني للأحرار، ضربة كبيرة لقواعد الحزب في العاصمة على بعد أشهر فقط من الانتخابات الجماعية المقبلة. انسحاب العديد من الأسماء الوزنة على صعيد مجلس مدينة الرباط، من حزب أخنوش، شكل مفاجأة كبيرة، خاصة بعدما عرفت اللائحة المنسحبة تواجد كل من العمدة فتيحة المودني، التي تتولى رئاسة الجماعة منذ سنة 2024، إلى جانب بعض رؤساء المقاطعات ونوابا ورؤساء اللجان داخل المجلس. ورغم أن المنسحبين فضلوا اللغة الدبلوماسية في إيصال رسالتهم

عين على الشمال
إعداد: زهير البوحاطيسياح يلتقطون صوراً تذكارية بشفشاون فوق طريق منهار
منذ الفيضانات الأخيرة

يجعل استمرار وضعها الحالي مصدر قلق متزايد، خاصة مع ارتفاع عدد الوافدين خلال فصل الصيف، كما أن اضطراب المارة إلى عبور الجزء المنهار سيرا على الأقدام، يثير التساؤل بشأن إجراءات السلامة المتخذة لحماية المواطنين والسياح من أي حوادث محتملة.

ويرى منتقون الشأن المحلي، أن التأخر في إصلاح هذا المقطع الطرقي ينعكس سلباً على الصورة السياحية للمدينة، داعين الجهات المعنية إلى التدخل العاجل لإعادة تأهيل الطريق وضمان سلامة مستعمليها، بما ينسجم مع المكانة السياحية التي تحظى بها شفشاون على المستويين الوطني والدولي.



تحوّلت الطريق المؤدية إلى منطقة رأس الماء بمدينة شفشاون، والتي تعرض جزء منها للانهيار بسبب الفيضانات الأخيرة التي شهدتها عدة مناطق بالمملكة، إلى نقطة تستقطب اهتمام السياح والزوار، ليس فقط لجمالها الطبيعي وإطلالتها المميزة، بل أيضاً بسبب وضعيتها المتهورة التي ما تزال دون إصلاح منذ أشهر. ويضطر العديد من السياح والزوار لمغادرة سياراتهم ومواصلة السير على الأقدام لعبور المقطع المنهار من الطريق، في مشهد يعكس حجم الإهمال الذي يطال أحد أهم المسالك المؤدية إلى أبرز المواقع السياحية بالمدينة، الأمر الذي

أثارت تصريحات أحد المستشارين بمقاطعة بني مكداء بطنجة، جدلاً واسعاً، بعدما وجه اتهامات خطيرة لبعض الموظفين والمستشارين، متهماً إياهم بالاستيلاء على أراضي الجموع والبناء فوقها بطرق غير قانونية، وأشار إلى وجود تورط محتمل لعدد من الأشخاص في قضايا مرتبطة بالبناء العشوائي، وهو ما لاقي تفاعلاً واسعاً في أوساط الساكنة المحلية، بالنظر لخطورة ما تضمنته من مزاعم تتعلق بتدبير العقار واحترام قوانين التعمير.

ويطالب مواطنون وفاعلون محليون، بفتح تحقيق جدي ونزيه للتحقق من صحة هذه الاتهامات وترتيب المسؤوليات القانونية عند الاقتضاء، بما يضمن احترام القانون وحماية الملك الجماعي من أي استغلال غير مشروع.

تتواصل معاناة المرضى بالمراكز الصحية بالأحياء الشعبية بجهة الشمال، بسبب ضعف الخدمات الطبية وقلة الأطر الصحية، مما يضطر العديد منهم إلى التوافد مبكراً للحصول على رقم الاستفادة من الاستشارة الطبية.

ويشتكي المرتفقون من محدودية الخدمات وطول فترات الانتظار، ما يحرم عدداً كبيراً من حقهم في العلاج، ويطرح تساؤلات حول مدى نجاعة التدابير المعتمدة لتحسين جودة الخدمات الصحية وتقريبها من المواطنين، خاصة بالمناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

بعد طول انتظار، تم خلال الأسبوع الماضي تدشين المستشفى الجهوي للتخصصات بتطوان، بهدف تعزيز العرض الصحي بالجهة وتحسين الخدمات الطبية، غير أن هذا المشروع يواجه منذ انطلاقه تحدياً بارزاً يتمثل في الخصاص المسجل في الأطر الطبية وشبه الطبية.

فرغم أن المستشفى شيد على مساحة واسعة وبمواصفات حديثة، فإن جزءاً من مرافقه وأقسامه لم يدخل حيز الاستغلال الكامل بعد، بسبب محدودية الموارد البشرية المتوفرة، ما يطرح تساؤلات حول مدى قدرته على الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات الصحية.

أحياء مهمشة خارج التغطية الإدارية بتطوان

مدى نجاعة التدخلات الرامية إلى الحد من التوسع العمراني غير المنظم، خاصة وأن عدداً من هذه الأحياء لا زالت تنتظر إدماجها ضمن النسيج الحضري الرسمي وتأهيلها بما يضمن للساكنة الحد الأدنى من شروط العيش الكريم.

ومن أعلى الحزام الأخضر، تبدو صورة أخرى لواقع التوسع العمراني بالمدينة، حيث تبرز مئات البنايات بالوان الإسمنت والأجر المكشوف، في منظر يعكس حجم التحديات العمرانية والبيئية التي تواجه تطوان، وهو ما يستدعي وضع رؤية شاملة لإعادة تأهيل هذه المناطق وتحسين بنيتها التحتية، حفاظاً على جمالية المدينة وضماناً لحقوق الساكنة في السكن اللائق والخدمات الأساسية.

والخدمات الأساسية، وقد نشأت العديد من هذه الأحياء بشكل عشوائي، ما أدى إلى غياب التخطيط العمراني السليم وانعدام الشوارع والمسالك المؤهلة.

وتواجه الساكنة يومياً صعوبات كبيرة في التنقل، حيث لا تتوفر بعض الأحياء سوى على ممرات ضيقة لا تتسع إلا لعبور شخص واحد، الأمر الذي يطرح إشكالات حقيقية في الحالات الاستعجالية؛ فسيارات الإسعاف وشاحنات الوفاة المدنية، تجد صعوبة، بل استحالة أحياناً، في الوصول إلى هذه المناطق، ما يجعل السكان يعتمدون على وسائل بدائية للتعامل مع الحرائق أو نقل المرضى والمصابين، وهو وضع يهدد سلامتهم ويعرض حياتهم للخطر. وتطرح هذه الوضعية التساؤل حول

في الوقت الذي جرى فيه تشييد مشروع طريق الحزام الأخضر، الممتد على طول نحو 14 كيلومتراً عبر جبل درسة، والمطل على مدينة تطوان بمشهد بانورامي مميز، لم يكن الهدف من هذا المشروع مقتصرًا على توفير فضاء للتنزه والاستمتاع بالمناظر الطبيعية فقط، بل كان من بين أهدافه الأساسية الحد من ظاهرة البناء العشوائي الذي ظل لسنوات يزحف نحو المرتفعات الجبلية المحيطة بالمدينة.

ورغم الجهود المبذولة في هذا المجال، إلا أن العديد من الأحياء المنتشرة على سفوح الجبال ما زالت تعيش وضعية صعبة، إذ توجد تجمعات سكنية خارج نطاق الإحصاء والتنظيم الإداري الكامل، وتعاني خصوصاً حاداً في البنيات التحتية

كواليس جهوية

فاس

اختلالات تدبيرية
بمقاطعة سايس بفاس
و«لا زربة على صلاح»

الأسبوع

تعرف مقاطعة سايس بفاس العديد من المشاكل التي تؤثر الساكنة وتضع مجلس المقاطعة الذي يرأسه حميد فتاح، في مرمى الانتقادات والعديد من الأسئلة بسبب اختلالات التدبير المحلي وعدم تسوية العديد من الأمور العالقة التي تطالب بها المعارضة والساكنة لعدة أشهر. وحسب المعارضة بمقاطعة سايس، فمن بين المشاكل التي تعاني منها الساكنة، وضعية الشوارع التي تحتاج لتأهيل شامل وللتوسعة قصد تحسينها، وصباغة ممرات الرابطين، ومشكلة بعض المرافق العمومية المغلقة، وتأهيل بعض الملاعب الرياضية، وغيرها من الفضاءات التي تتوافد عليها الساكنة.

في هذا السياق، حملت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية بالمقاطعة، المسؤولية لمجلس المقاطعة بخصوص تدبير الشأن المحلي، بسبب غياب المبادرات التي من شأنها حل المشاكل العالقة وهدر الزمن التنموي وغياب المنتخب عن هموم السكان، مشيرة إلى العديد من النواقص، منها تردي خدمات القرب بالمقاطعة، خاصة ملف النظافة، وانتشار الحفر والوضعية الكارثية لبعض الشوارع التي تتطلب إعادة التأهيل والتوسعة.

وأوضح نفس المصدر، أن هناك نقصا في ممرات الرابطين بطريق صفرو، مما يؤدي إلى حدوث بعض الحوادث المميتة، وهو ما يتطلب ضرورة حل المشكل، إلى جانب مصير بعض الأسواق النموذجية المغلقة في منطقتي الحجاج ومونفلوري، ومشكلة القاعات الرياضية المغفلة وملعب الزهور، منتقدا مجلس المقاطعة والجماعة، بسبب طريقة تدبير الأغلبية المسيرة للمسؤوليات وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.



فتاح

صرخة ساكنة «دوار البوشة» في الجديدة بعد غياب الماء الصالح للشرب

وأمام هذا الوضع، تناشد ساكنة دوار البوشة السلطات الإقليمية والمحلية والمصالح المختصة، من أجل التدخل العاجل لرفع الضرر عنها، من خلال إيجاد حلول مستدامة لمشكل المياه العادمة وضمان تزويد الدوار بالماء الصالح للشرب بشكل منتظم، حفاظا على صحة المواطنين وكرامتهم وتحقيقا لشروط العيش الكريم.

وتبقى آمال الساكنة معلقة على تحرك جدي ومسؤول من مختلف المتدخلين لوضع حد لهذه المعاناة التي طال أمدها، والاستجابة للمطالب المشروعة للسكان، الذين يجدون أنفسهم يوميا في مواجهة ظروف لا تليق بحقوق المواطن في بيئة سليمة وخدمات أساسية تحفظ كرامته.

التي يستعملها المواطنون يوميا، مما أدى إلى انتشار الروائح الكريهة وتكاثر الحشرات، وهو ما يشكل خطرا على الصحة العامة، خاصة بالنسبة للأطفال وكبار السن، كما عير المتضررون عن تخوفهم من انعكاسات هذه الوضعية على البيئة وعلى الفرشة المائية بالمنطقة.

وفي الوقت الذي تنتظر فيه الساكنة تدخلا عاجلا من الجهات المختصة لمعالجة مشكل التطهير السائل، تزداد معاناتها بسبب الحرمان من الماء الصالح للشرب أو الانقطاعات المتكررة التي تؤثر بشكل مباشر على الحياة اليومية للأسر، وتجبر العديد منها على البحث عن مصادر بديلة لتوفير هذه المادة الحيوية.

الدار البيضاء

رؤساء جماعات بجهة الدار البيضاء يعطلون دور الشرطة الإدارية.. «المصالح والانتخابات أولا»

الأسبوع



الغياب، وعدم جدية رؤساء الجماعات في تفعيل دورها وتطبيق القانون.

في هذا الإطار، ترى بعض الجهات أن غياب مكاتب أجهزة الشرطة الإدارية له ارتباطات انتخابية واضحة، حيث يرفض بعض الرؤساء تفعيل حملات المراقبة ومنحها الاستقلالية في تحرير الملك العمومي ومراقبة المحلات غير المرخصة ورصد التجاوزات والمخالفات، بسبب رغبتهم في الحفاظ على الأصوات الانتخابية وعدم إثارة غضب التجار وغيرهم، بسبب رغبة المنتخبين في الاستفادة من أصواتهم خلال الانتخابات المقبلة.

المراقبة الميدانية وخلق صعوبة كبيرة في رصد وتسجيل المخالفات والاختلالات التي تحصل على المستوى المحلي، حيث يتم تفكيك دورها وتوزيعها بين أقسام التعمير والشؤون الاقتصادية أو التقنية، ما يجعلها مقيدة وتحت وصاية أجهزة أخرى.

ورغم الدور الأساسي للشرطة الإدارية في ضبط وتوحيد الجهود وتنسيق عمليات المراقبة، ورصد المخالفات والتجاوزات في العديد من الأنشطة المحلية، إلا أن غيابها لدى الجماعات الترابية، حضرية وقروية، يطرح تساؤلا كبيرا حول السبب الحقيقي وراء هذا

تعاي العديد من الجماعات بعمالات وإقاليم جهة الدار البيضاء، من خصائص كبير في مكاتب الشرطة الإدارية، التي تبقى شبه غائبة في العديد من المرافق والمصالح، رغم أن دورها مهم للغاية في مراقبة العديد من المجالات، منها المتعلقة بالحفاظ على الملك العمومي، والتعمير، ورخص الأنشطة الاقتصادية.

وتفتقر العديد من الجماعات الترابية لمكاتب الشرطة الإدارية في أقسامها ومصالحها، بالإضافة إلى نقص في عدد أفرادها، ما يجعلها غير قادرة على مواكبة الدوريات وتطبيق القانون في ما يتعلق بالمخالفات التي تحصل في الجماعة، من احتلال للملك العمومي والتراخي عليه، وحوادث مخالفات في التعمير أو مجال النظافة والصحة، وممارسة أنشطة اقتصادية بدون رخص أو تسجيل لدى المصالح الجماعة والجبائية. وتعرف بعض الجماعات ضعف الشرطة الإدارية في القيام بدورها الأساسي والمحوري وفق القوانين التنظيمية التي تعطي لرؤساء المجالس الحق في تكوين هذا الجهاز الهام المنظم للعديد من الأمور الإدارية والتقنية، وحماية حقوق الجماعة على المستوى الترابي وتطبيق القانون على الجميع، مما يطرح التساؤل حول أسباب ضعف أجهزة الشرطة الإدارية. وبشكل غياب مكاتب للشرطة الإدارية في الجماعات الترابية، عائقا كبيرا في تفعيل

تارودانت

سيدي بنور

جماعة في سيدي بنور خارج قطار التنمية

الأسبوع

تسييرها، ومحدودية البرامج التنموية التي تعرفها المنطقة وأثرها على أرض الواقع.

كما سجلت المعارضة اختلالات في القطاع الصحي وما يعرفه المستشفى المحلي بمدينة الزمامرة من مشاكل، في ظل الاستياء العام الذي تعيشه الساكنة بسبب محدودية الخدمات الصحية ونقص الأطر الصحية والتجهيزات.

ويرى متابعون للشأن المحلي، أن المشاكل التي تعرفها جماعة الغنادرة تبقى نفس المشاكل المستمرة رغم تعاقب العديد من المجالس المنتخبة والترويج للبرامج التنموية، التي تبقى غير ناجعة لمعالجة الاختلالات التي تعيشها الساكنة.

دعت المعارضة في جماعة الغنادرة بإقليم سيدي بنور، إلى إصلاح الطريق الإقليمية التي تمر من أولاد بوعنان والمتجهة صوب الزمامرة، بعدما أصبحت عقبة أمام المواطنين في ظل تأخر الإصلاح.

وكشفت الكتابة المحلية لحزب العدالة والتنمية، عن مجموعة من المشاكل التي تتطلب التحقيق، من بينها وضعية دار الطالبة «بن عباد» وظروف

سرقة نصف مليار بـ«السماوي» وخرافة «الكنز المفقود» في تارودانت

الأسبوع

قامت عناصر الدرك الملكي بتارودانت، بتفكيك شبكة خطيرة متخصصة في التصب والاحتيال عن طريق ما يسمى بـ«السماوي»، واستعمال خرافة البحث عن «الكنز» و«الدقائق».

وقد قامت العصابة بالنصب على شخصين بعدما أوهمتهما بوجود «كنز» كبير في أحد الدواوير، وطالبتهما بتوفير مبلغ مالي مهم لتغطية مصاريف عملية استخراج «الكنز» المزعوم، بلغت قيمته المالية حوالي نصف مليار سنتيم، مما دفعهما للجوء إلى الدرك الملكي للبحث عن الجناة.

وقامت مصالح الدرك بتحريرات ميدانية منذ سنة 2024.. مكنتها بعد مجهودات كبيرة، من الوصول إلى هوية أفراد العصابة وإيقاف شخصين لهما علاقة مباشرة بعملية النصب، حيث تم تقديمهما إلى النيابة العامة المختصة، بينما يتواصل البحث عن أفراد العصابة الآخرين.

الجديدة

عبد الرزاق شاعر

تعيش ساكنة دوار البوشة التابع لجماعة سبت سايس بإقليم الجديدة، أوضاعا بيئية واجتماعية صعبة بسبب انتشار المياه العادمة وسط التجمعات السكنية، إضافة إلى معاناتها المستمرة مع نقص أو غياب الماء الصالح للشرب، في مشهد يثير استياء الساكنة ويطرح العديد من التساؤلات حول واقع الخدمات الأساسية بالمنطقة.

وأكد عدد من السكان أن المياه العادمة أصبحت تتدفق بالقرب من المنازل والمسالك

مراكز صحية بدون دور في جماعات تزنيت

= الأسبوع

أزيلال.. نفس المطالب تتكرر أمام فشل المجالس

وانعدام الإرادة السياسية

= الأسبوع

تعانى العديد من الجماعات الترابية في إقليم تزنيت، كل من أداني، تافراوت المولود، تيغمي، سيدي أحمد أموسي، أيت أحمد، إداوسمال، وإداكوكمار، من غياب الأطباء في مراكزها الصحية بعد مغادرة العديد منهم صوب المدن ومناطق أخرى دون تعويضهم.

وقد أصبحت هذه المراكز الصحية والمستوصفات مع حلول فصل الصيف بدون أطباء، رغم أن العديد من الحالات المستعجلة والمرضية تتطلب التدخل الطبي، خاصة مع تزايد حالات لسعات العقارب والأفاعي، بالإضافة إلى المصابين بالأمراض المزمنة والحوامل والمسنين الذين يحتاجون للرعاية الصحية والمواكبة الطبية.

ففي ظل غياب الأطباء، يضطر العديد من المواطنين لقطع مسافات كبيرة للوصول إلى مراكز طبية أخرى، مثل مركز أنزي، بحثا عن العلاج، أو الذهاب إلى المستشفى الإقليمي لمن يتوفرون على سيارة أو وسيلة نقل، الأمر الذي يجعل المواطنين أمام معاناة حقيقية بعد تنقل الأطباء السابقين دون تعويضهم لسد الخصاص.

ويؤكد استمرار هذا الوضع غياب العدالة المجالية لدى الوزارة الوصية، التي يترأسها أمين التهراري، والمديرية الجهوية بالنسبة للجماعات الترابية والقروية، إذ لا زالت ساكنة هذه الجماعات الترابية تنتظر تعيين أطباء آخرين من أجل تحسين الخدمات الصحية في المراكز الاستشفائية المتعثرة.

خروج المواطنين للاحتجاج، وذلك من أجل تسوية المشاكل البسيطة وحلها قبل وصول الأمر إلى درجة الاحتقان والاحتجاج في الشارع. وحسب مصادر محلية، فإن جمعيات محلية سبق أن تقدمت بطلب إصلاح الطريق الإقليمية سابقا، عبر توجيه مراسلات إلى مؤسسات إدارية وعمومية، منها رئاسة الحكومة ووزارة التجهيز والعمالة ومجلس الجهة والمجلس الإقليمي وممثلو المنطقة في البرلمان.

فالعديد من المناطق الجبلية وسكانها في إقليم أزيلال، يعيشون نفس المشاكل المستمرة، والتي تتعلق بالطرق والمسالك، والاتصالات، والصحة والعلاج، والتعليم والنقل المدرسي، والماء الشروب، والتكوين.. مما يسائل المجالس المنتخبة والسلطات الوصية حول مصير البرامج التنموية ولماذا لا تتطابق مع مطالب وحاجيات السكان، التي دائما ما تدفعهم إلى الخروج للمطالبة بها، مثل نفس مطالب حراك أيت بوكمار.



المنتخبة والجهة في تحقيق التنمية لهذه الجماعات الجبلية المهمشة. وتطرح مسيرة ساكنة جماعة تفني العديد من التساؤلات حول غياب التواصل من قبل السلطات الوصية والمنتخبة خلال عدة أشهر قبل

وتقديم تلميحات لهم ووعد من أجل إصلاح الطريق وغيرها من الأمور.. إلا أن لجوء السكان إلى قطع مسافات على أقدامهم لإيصال صوتهم، يبرز مشكلة حقيقية تكمن في غياب مؤسسات الوساطة، والمجالس

عرفت جماعة تفني بإقليم أزيلال مؤخرا، خروج عشرات المواطنين في مسيرة احتجاجية نحو مقر العمالة، للمطالبة ببعض الحقوق الاجتماعية التي ظلت منذ سنوات تراوح مكانها بدون أي تسوية رغم الوعود الكثيرة..

وعبر السكان عن غضبهم من استمرار الوضع القائم بدون أي أفق أو تفاعل مع مطالبهم، المتعلقة بتحسين وضعية الطرقات التي تعتبر الشريان الحقيقي لسكان المناطق الجبلية، التي تعيش على وقع العزلة والفقر والهشاشة، بالإضافة إلى شبكة الاتصالات الهاتفية قصد التواصل مع العالم الخارجي، وتوفير الخدمات الصحية، وغيرها.

ورغم الحوار الذي حصل بين مسؤولي العمالة والسكان من أجل دراسة المطالب والعمل على تحقيقها،

عين على الشرق إعداد: زجال بلقاسم

في عهد سياسة القرب.. مستشفى الناظور بدون طبيب



الحسناني، بما يضمن إنهاء معاناة المرضى وتأمين الخدمات الطبية الأساسية بشكل مستدام.

اتخاذ تدابير استعجالية لتعيين طبيب مختص يعيد تشغيل مصلحة الأشعة بالمستشفى

حيث يجدون أنفسهم عاجزين عن تتبع تطورات حالاتهم الصحية وتحديد بروتوكولات العلاج الضرورية في الوقت المناسب؛ هذا الوضع - حسب متبوعي الشأن المحلي - يفرض على العديد من المرضى وأسرهم تحمل تكاليف مالية باهظة للجوء إلى القطاع الخاص، وهو ما يراه فاعلون حقوقيون مساسا بالحقوق الدستورية في الرعاية الصحية وتكافؤ الفرص فيولوج إلى العلاج. وبناء على هذه المعطيات، تتساءل فعاليات محلية عن الأسباب الكامنة وراء استمرار هذا العجز البشري طيلة هذه المدة دون تدخل ناجع، كما تطالب الفعاليات ذاتها بالإسراع في

يواجه المستشفى الحسناني بإقليم الناظور شللا في مصلحة الأشعة، جراء غياب طبيب أخصائي في هذا التخصص منذ ما يقارب سنة أشهر، مما تسبب في توقف الفحوصات الطبية الحيوية الموجهة للمرتفقين الوافدين من مختلف جماعات الإقليم، ويأتي هذا التعثر الخدماتي ليرخي بظلاله على الواقع الصحي بالمنطقة، مسلطا الضوء على الفجوة بين التوجهات الرسمية الرامية إلى إرساء أسس «الدولة الاجتماعية» والواقع الفعلي للخدمات الطبية المقدمة في مؤسسة استشفائية إقليمية رئيسية. ويمثل مرضى السرطان الفئة الأكثر تضررا من هذا الفراغ الطبي،

أكادير

جماعة تغازوت تفرض محطة جديدة للطاكسيات بدون مرافق ضرورية

= الأسبوع

رفضت فعاليات نقابية ومحلية قيام مجلس جماعة تغازوت، التابعة لعمالة أكادير، نقل محطة سيارات الأجرة إلى محطة جديدة لم تراعى ظروف المواطنين، خصوصا كبار السن والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة وأنها تقع في منطقة مرتفعة وبعيدة عن المنطقة التجارية.

وعبرت فعاليات مهنية ومواطنون عن رفضهم لقرار الجماعة الذي يأتي في إطار التأهيل الحضري، لكن العديد منهم يراه خطوة ارتجالية لم تستحضر متطلبات المرتفقين، خاصة الموقع الذي لا يتناسب مع جميع الفئات وأن المنطقة تعتبر قبلة للسياح والزوار.

وما يزيد من اتساع الرفض، غياب التجهيزات الضرورية بالمحطة الجديدة، التي تفتقد لمرافق صحية وخدمات تجارية، مما يطرح التساؤل حول تنقل الطاكسيات والمواطنين إلى محطة غير جاهزة كليا لاستقبال الناس، كما يرفض السائقون الانتقال بسبب تأثير الموقع الجديد على نشاطهم ومدخلهم اليومي. من جانبه، يرى المجلس الجماعي، أن قرار تنقل المحطة يهدف إلى تخفيف الضغط المروري عن وسط المدينة، وإنهاء الازدحام الذي تعرفه الشوارع، خاصة وأن غالبية سيارات الأجرة تتوقف في الشارع الرئيسي، بالإضافة إلى أن المشروع يسعى إلى تحرير الملك العمومي وتنظيم حركة السير والجولان.

التزكية تحدث شتانا بين أحرار الشرق

اسم محمد هوار، رغم تصدره للاستحقاقات الجزئية السابقة، في حين تظل دائرة جرسيف بدورها خاضعة لتقييم تنظيمي إضافي بعد التجربة السابقة للمختار السهلي. ويرى مراقبون للشأن السياسي بجهة الشرق، أن التأخر في حسم تزكيات هذه الدوائر يترجم صعوبة التوفيق بين التوازنات المحلية والمعايير التنظيمية المعتمدة مركزيا، ويأتي هذا الحراك في وقت تشهد فيه خارطة الانتخابية بالمنطقة إعادة ترتيب لموازن القوى، مما يفرض على الحزب صياغة خيارات انتخابية توازن بين الحفاظ على مكتسباته السابقة والاستجابة للمتغيرات السياسية الراهنة في أفق الاستحقاقات المقبلة.

محمد شوكي، كما تتجه المؤشرات، حسب مصادر مطلعة، نحو تزكية رئيس جماعة بني أنصار الحالي، حليم فوطاط، لقيادة لائحة الأحرار في الناظور، كخيار بديل للبرلماني الحالي محمادي توحوت، الذي واجهت إمكانية إعادة ترشيحه تحفظات داخلية رغم مساعده إلى تعزيز موقفه التنظيمي عبر الفضاء الرقمي.

ويعزى هذا التوجه التنظيمي إلى رغبة قطاع من قيادة الحزب في إحداث تغيير في النخب وتكريس مبدأ التداول على المسؤوليات الانتخابية، متجاوزا صيغة الاستمرار مع الأسماء نفسها لولايات متعددة، وبالموازاة مع ذلك، يخيم الانتظار على قواعد الحزب في دائرة وجدة-أنجاد، التي لم يُثبت فيها رسميا بعد

تشهد كواليس حزب التجمع الوطني للأحرار بجهة الشرق حراكا تنظيميا عقب الكشف عن الدفعة الأولى من التزكيات الانتخابية لاستحقاقات 2026، وتتحجج الأنظار بوضوح نحو ثلاثة دوائر رئيسية لم يحسم أمرها بعد، وهي الناظور، وجدة-أنجاد، وجرسيف، حيث يسود الترقب في انتظار القرارات النهائية لقيادة الحزب، وسط تباين في وجهات النظر يعكس دقة المرحلة التنظيمية الحالية وحجم الرهانات المعقودة عليها.

وتشير المعطيات المتداولة داخل الأوساط الحزبية، إلى أن تدبير ملف الترشيحات في هذه الدوائر، ولا سيما دائرة الناظور، أظهر تباينا في القراءات السياسية بين المنسق الجهوي لجهة الشرق، محمد أوجار، والقيادي

كواليس جهوية

أصداء
أزمور
شكيب جلال

■ **الأعضاء الجدد بالمجلس البلدي** الذين حصلوا على مقاعدهم خلال الانتخابات الجزئية الأخيرة، وتم التصويت عليهم كنواب للرئيس، لم يحصلوا على أي تفويض منه بخصوص المهام الشاغرة، حيث يرى أنهم لا يتفرون على الكفاءة والدراية بالعمل الجماعي.

■ **دوريات الشرطة** عبر السيارات التي تجوب شوارع أزموور خلال المناسبات أو غيرها، يجب أن تشمل النقاط السوداء بالمدينة، مثل كورنيش أم الربيع، وباب الجياف، ومنطقة سيدي وعدود، وحي القامرة، وغيرها من المناطق التي تعرف حالات السرقة والاعتداء باستعمال الدراجات النارية التي تسهل هروب اللصوص، ناهيك عن عملية التنقيط التي كانت تقوم بها الشرطة في مداخل ووسط المدينة والتي كانت تسهل الوصول للمتحرفين والمبحوث عنهم.

■ **يشتكى بعض المواطنين من ضعف صبيب الأنترنت بشكل كبير** في الإدارات الحيوية، التي يتوافد عليها الناس من أجل قضاء الأغراض الضرورية، كما أنهم يصطدمون بالتأخير والعطب الذي يصيب بعض المصالح والمؤسسات التابعة للداخلية، مما يطرح التساؤل: لماذا لا يتم إطلاق مشروع إصلاح للتغلب على المشاكل التقنية والمعلوماتية وزيادة صبيب الأنترنت، لتمكين المواطنين من تسوية شؤونهم الإدارية بسهولة؟

■ **يتساءل الأزمووريون** ما إذا كانت أزمة عدم جمع النفايات يوميا وبصفة منتظمة، تعود لإجراءات تقنين البنزين على شاحنات نقل الأزيال بسبب أزمة مضيق هرمز، حسب تأويلات المواطنين، ولماذا يتم حرمان الأزقة والقرى والدواوير من حاويات النفايات كما هو حاصل في دوار سيدي حمو بجماعة سيدي علي بنحمروش، حيث تروج الساكنة أن الدوار يعيش حالة انتقام جماعي بسبب صراع بين رئيس الجماعة وأعضاء من المعارضة؟

■ **تقول مصادر محلية**، أن مقر الدرك الملكي الذي تم إحداثه بجماعة سيدي علي بنحمروش، لم يباشر عمله بعد رغم حلول الصيف الذي تزداد معه الحوادث، وتوافد الزوار والسياح على شاطئ للأعاشة، فالمقر لم يتم تزويده بالإضاءة العمومية حتى الآن، ويبقى مركز الدرك الرئيسي بعيدا عن المنطقة بمسافة كبيرة، حيث يتواجد بجماعة اشتوكة.

■ **مشهد** يثير انتباه المواطنين بين عون للسلطة مع مختل عقلي، مثل القط والفار، حيث يظل العون يطارد المختل يوميا بسبب سلوكه العنيف ويفزع حاويات النفايات أمام المنازل والمحلات التجارية، ويبقى تدخل هذا العون ضروريا لحماية المواطنين وحفاظا على نظافة الشارع من تصرفات هذا المختل الذي يرمي الأزيال أمام المنازل.

قلعة السراغنة

قلعة السراغنة.. ما قول العامل في صفقة المليار التي مُرّرت في وضع النهار؟

■ الأسبوع

للتدخل وفتح تحقيق في الموضوع والوقوف على الحقائق والجوانب التي تحيط بهذه الصفقة المثيرة للجدل، والتي تعيد النقاش حول مسألة تدبير الصفقات العمومية واحترام القواعد القانونية والمنافسة وتكافؤ الفرص بين المقاولات الوطنية.

وحسب المستشار الجماعي، فإن الصفقة تم إبرامها في إطار مسطرة تفاوضية استثنائية مع شركة خاصة لمدة 6 أشهر دون إخبار أعضاء المجلس الجماعي بها أو عرضها عليهم للمصادقة أو تمكينهم من الاطلاع عليها، قائلا أنها تستوجب التدقيق والتحقيق، لا سيما بعدما رفض

أثار ملف التدبير المفوض لقطاع النظافة في جماعة قلعة السراغنة، التي يرأسها البرلماني نور الدين آيت الحاج، العديد من التساؤلات حول كيفية تدبير المال العام والحكامة الجيدة واحترام المساطر وحماية مصالح الساكنة والجماعة، بعدما منح المجلس صفقة تفاوضية لمدة ستة أشهر بقيمة مالية تفوق المليار سنتيم. في هذا السياق تقدم المستشار الجماعي حميد مجدي، عن حزب الاشتراكي الموحد، بشكاية إلى عامل الإقليم سمير اليزيدي،

الخازن الإقليمي التأشير على الالتزام بالنقطة المرتبطة بهذه الصفقة، لكون اللجوء للمسطرة التفاوضية تم دون إشهار مسبق أو منافسة حسب ملاحظته. واعتبر المستشار، أن انتهاء العقد السابق كان يتطلب من الجماعة أن تأخذ الوقت الكافي لإطلاق صفقة عمومية أخرى، وفق المساطر القانونية المعمول بها، عوض اللجوء لصفقة تفاوضية استثنائية تطرح الكثير من التساؤلات.

تنشيط

سكان بإقليم تنغير يطالبون بحماية أراضيهم وفك العزلة.. فأين المسؤولين؟

■ الأسبوع

وعبر السكان عن رغبتهم في سلك جميع المساطر القانونية والإدارية لإيصال مطلبهم إلى السلطات الوصية، قصد التفاعل مع مطلبهم الأساسي في تسوية هذا الملف الشائك، والعمل على إنصافهم وضمان استقرارهم فوق أراضيهم التي يرتبطون بها منذ عقود طويلة.

بدورها، خرجت ساكنة جماعة إسموار إغيل نومكون، في مسيرة احتجاجية نحو مقر العمالة رفضا للعزلة والتمييز الذي يطال المنطقة، وحرمانها من الخدمات الأساسية، مطالبين بضرورة فك العزلة وتأهيل المسالك الطرقية وتوفير سيارات الإسعاف والنقل المدرسي وتشبيد ملاعب القرب.

وشدد المحتجون على ضرورة نقل مطالبهم إلى المسؤولين الإقليميين، من أجل البحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية التي يعانون منها منذ سنوات، بعدما وجهت مراسلات متعددة في هذا الشأن إلى العديد من الجهات والمجالس المنتخبة بغرض تسويتها.

خرج بعض سكان جماعة إكنيون بإقليم تنغير، في وقفة احتجاجية لتأكيد رفضهم للتقسيم الإداري الذي قامت به الجهات الوصية دون مراعاة الأضرار الناجمة عنه والذي يحرّمهم من حقوقهم.

ورفض سكان دوار إغنسلن التحديد الإداري الذي يحرّمهم من أراضيهم وحقوقهم العقارية، التي يرون أنها معرضة للضياع في ظل التقسيم الجديد، مطالبين عامل الإقليم بالتدخل من أجل رفع الضرر والتجاوب مع مطالبهم المشروعة، وإيجاد حلول منصفة تحفظ مصالح المواطنين.

واعتبر سكان الجماعة أن التحديد الإداري له آثار سلبية وأضرار مباشرة على مصالحهم وحقوقهم في الملكية، داعين إلى فتح حوار معهم من أجل تسوية الإشكالات العالقة التي خلقها التحديد والبحث عن حلول عاجلة ترضي الجميع.

صفرو

مندوبية الوسيط تطلب وساطة عمالة صفرو للاستماع للناس

■ الأسبوع

المجلس في مارس الماضي، مطلب ضرورة إصلاح الطرقات والمسالك الوعرة، وفك العزلة عن الدواوير وتحسين ظروف عيش المواطنين.

وشددت جمعية التضامن والتنمية - في عريضتها - على ضرورة تأمين المؤسسات التعليمية للحد من حوادث السير في ظل عدم احترام بعض أصحاب العربيات والسيارات لقانون السير، وذلك عبر وضع علامات التشوير الطرقي وتعزيز الوقاية وضمان سلامة التلاميذ الذين يعبرون الطرقات، معتبرة أن الجماعة الترابية الدار الحمراء تحتاج لمضاعفة الجهود لتدارك الخصاص في البنيات الأساسية.

ورفضت الجمعية تجاهل المجلس الجماعي للعريضتين، والذي يتنافى مع الدستور الذي يضمن للجمعية والمواطنين الحق في تقديم العرائض والمشاركة في تقديم مقترحات تتعلق بالتنمية المحلية.

وجهت المندوبية الجهوية لمؤسسة وسيط المملكة بفاس-مكناس، رسالة إلى عامل إقليم صفرو، إبراهيم أبو زيد، بسبب رفض رئيسة جماعة الدار الحمراء التجاوب مع عريضتين لجمعية محلية من أجل إدراجهما في الدورة العادية السابقة لشهر ماي المنصرم. وقد خلفت رسالة المؤسسة نقاشا وآراء مختلفة لدى نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي بالمدينة، خاصة وأن العريضتين تتعلّقان بمطالب الساكنة المحلية وضرورة تسوية العديد من المشاكل والاختلالات التي تعرفها الجماعة، حيث تتضمن العريضة الأولى الموجهة إلى رئيسة



أبو زيد

سطات

«السيبة» في أسعار المقاهي بسطات.. من يحمي المستهلك ونحن على أبواب المونديال؟

■ هراوي نورالدين

تعتمد تسعيرات مرتفعة لا تراعي خصوصية المدينة وتركيباتها السكانية الاجتماعية، التي تضم فئات واسعة من الطلبة والعمال والموظفين ونوعي الدخل المحدود، ما يزيد من حدة الإحساس بالاعدالة الاجتماعية في الخدمات اليومية. نفس المصادر المنتقدة، تطرح التساؤل أيضا حول انتشار بعض المقاهي في أحياء شعبية وهامشية، مثل دلاس ومحيط تجرّنة الغزالي وحي ميمونة وغيرها، حيث نلاحظ، حسب شهادات محلية، أن بعض هذه الفضاءات تشغل دون ترخيص في بعض الحالات، وتفرض أسعارا تفوق 10 دراهم دون مراقبة كافية أو محاسبة.

التواصل الاجتماعي، أن هذه الزيادات باتت تثقل كاهل الزبناء، في ظل غياب أي تبرير واضح لها، ما يطرح التساؤل حول معايير تحديد الأسعار داخل المقاهي، ومدى احترامها لمبدأ التوازن بين جودة الخدمات والقدرة الشرائية للمستهلك. كما يذهب متتبعون إلى أن غياب المراقبة الصارمة من الجهات المعنية، وترك المجال مفتوحا أمام المهنيين وفرض أثمان مزاجية، ساهم في تفاقم هذا الوضع، مستفيدين من مرونة أو غموض في تطبيق القوانين المرتبطة بتحرير الأسعار. ويشير منتقدون إلى أن بعض المقاهي أضحت

مبالغ فيها، وغير متناسبة مع القدرة الشرائية لعموم الساكنة. ويأتي هذا الوضع في سياق اقتصادي يتسم بارتفاع تكاليف المعيشة وتزايد الضغوط الاجتماعية، إضافة إلى تفشي نسب البطالة في صفوف فئات واسعة من الشباب، ما يجعل ارتياد المقاهي، الذي يعد متنفسا يوميا بسيطا، يتحول لدى كثيرين إلى عبء مادي غير متاح بشكل دائم، خاصة ونحن على أبواب كأس العالم، وهي الفترة التي يزداد فيها الإقبال على المقاهي. ويرى عدد من المواطنين ونشطاء مواقع

تشهد مدينة سطات، خاصة بالمركز والوسط الحضري، موجة من الجدل والاستياء في أوساط عدد من المواطنين والزبناء، على خلفية ما يعتبرونه ارتفاعا غير مبرر في أسعار المشروبات داخل بعض المقاهي، حيث يتجاوز ثمن فنجان القهوة في عدد من الفضاءات 15 درهما، فيما تصل أسعار العصائر إلى مستويات

كيف تكشف المحطات الطرقية غياب العدالة المجالية



عدي الرازي

مع كل عيد الأضحى من كل سنة، تتكرر مشاهد الازدحام الخائق داخل المحطات الطرقية، حيث يتدفق آلاف المسافرين في اتجاه مناطقهم الأصلية لقضاء هذه المناسبة الدينية والاجتماعية وسط الأهل والأحباب، ورغم أن هذه الصور أصبحت جزء من المشهد الموسمي المرتبط بالأعياد، فإنها تخفي أبعادا أعمق من مجرد ضغط ظرفي على وسائل النقل؛ فهي تكشف عن اختلالات مجالية وتنموية ما تزال تؤثر على حياة فئات واسعة من المواطنين، خاصة المنحدرين من المناطق الجبلية والواحات بالجنوب الشرقي للمملكة.

قد يبدو الربط بين المحطات الطرقية المكتظة وبين مفهوم العدالة المجالية أمرا غريبا للوهلة الأولى، غير أن التمعن في الأسباب التي تجعل عشرات الآلاف من المواطنين يتدافعون كل سنة من أجل الظفر بمقعد في حافلة نحو مناطقهم الأصلية، يكشف حجم التفاوت القائم بين مختلف المجالات الترابية؛ فمناطق الجنوب الشرقي، التي تزخر بمؤهلات طبيعية وبشرية مهمة، ظلت لعقود تعاني ضعفا في الاستثمارات الاقتصادية، ومحدودية في فرص الشغل، وقلة المؤسسات الجامعية والمدارس العليا ومراكز التكوين المتخصص، ونتيجة لذلك، وجد جزء كبير من أبنائها أنفسهم مضطرين للهجرة نحو مدن الوسط والشمال بحثا عن العمل أو الدراسة أو تحسين ظروف العيش. هذه الهجرة الداخلية المستمرة، خلقت واقعا اجتماعيا خاصا، حيث أصبح عدد كبير من الأسر مشتتا بين مناطق الأصل ومناطق الاستقرار المهني أو الدراسي، ومع حلول عيد الأضحى، الذي يشكل مناسبة ذات رمزية خاصة في الثقافة المغربية، تتجدد رغبة الجميع في العودة إلى الديار للاحتفال وسط الأسرة وصلة الرحم والمحافظة على التقاليد الاجتماعية المتوارثة، غير أن هذه الرغبة تصطدم بإكراهات النقل وتندرة الوسائل المتاحة، خصوصا بالنسبة للوجهات البعيدة التي تربط المدن الكبرى بالمناطق الجبلية والواحاتية. في الأيام التي تسبق العيد، تتحول المحطات الطرقية إلى فضاءات مكتظة بالمسافرين الذين ينتظرون لساعات طويلة أملا في العثور على تذكرة سفر، وتصبح الحافلات عاجزة عن استيعاب الأعداد المتزايدة للمسافرين، ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ، وبين العرض المحدود والطلب المرتفع، يجد المواطن نفسه مضطرا لتحمل تكاليف إضافية تثقل ميزانيته، خاصة في فترة تعرف مصاريف استثنائية مرتبطة بالعيد، وفي كثير من الحالات، لا يتعلق الأمر فقط بارتفاع الأسعار، بل بصعوبة الحصول على التذكرة، الأمر الذي يدفع بعض المسافرين إلى تأجيل رحلاتهم أو البحث عن وسائل نقل بديلة أقل راحة وأكثر تكلفة.

ولا تنتهي المعاناة مع الوصول إلى الديار، بل تتجدد مباشرة بعد انتهاء عطلة العيد؛ فالوظفون والعمال والطلبة مطالبون بالعودة لأماكن عملهم أو دراستهم في أجل محدد، ما يخلق موجة جديدة من الضغط على وسائل النقل، وتضيق العودة للمدن الكبرى رحلة أخرى من الانتظار والبحث عن المقاعد الشاغرة والأسعار المقبولة، وفي كثير من الأحيان، يضطر المسافرون للسفر في ظروف صعبة أو تحمل أعباء مالية إضافية خوفا من التأخر عن التزاماتهم المهنية أو الأكاديمية.

وتزداد حدة هذه الأزمة بسبب غياب بدائل نقل قادرة على امتصاص الضغط الموسمي؛ فبينما تستفيد بعض جهات المملكة من خدمات السكك الحديدية التي تساهم في تسهيل التنقل وتخفيف الضغط على الحافلات خلال فترات الذروة، تظل مناطق واسعة من الجنوب الشرقي خارج نطاق هذه الشبكة، ويؤدي هذا الوضع إلى اعتماد شبه كلي على النقل الطرقي، ما يجعل أي زيادة في الطلب تنعكس مباشرة على مستوى الخدمات والأسعار، وهنا لا يعود الحديث عن مجرد إشكال تقني أو ظرفي، بل عن انعكاسات مباشرة لاختلالات تنموية ومجالية تراكمت عبر سنوات طويلة.

فمشاهد الازدحام التي تعرفها المحطات الطرقية خلال الأعياد، ليست سوى الوجه الظاهر لمعضلة أعمق، ترتبط بتمركز الأنشطة الاقتصادية والخدمات الأساسية في مناطق معينة مقابل استمرار الهشاشة وضعف الجاذبية الاقتصادية في مناطق أخرى، فلو كانت فرص الشغل موزعة بشكل أكثر توازنا بين الجهات، ولو توفرت مؤسسات جامعية وتكوينية كافية ومشاريع استثمارية قادرة على استيعاب الطاقات المحلية، لما اضطرت أعداد كبيرة من السكان لمغادرة مناطقهم الأصلية والاستقرار بعيدا عن أسرهم، ولما أصبحت العودة إلى الديار خلال المناسبات الدينية تشكل تحديا سنويا يتكرر بنفس التفاصيل والمشاهد.

لقد أكد الملك محمد السادس في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأخيرة، على أهمية تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية وتحقيق تنمية متوازنة تشمل مختلف المناطق، باعتبار العدالة المجالية ركيزة أساسية من ركائز النموذج التنموي المنشود، بقوله: ((العدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية ليست مجرد شعار فارغ أو أولوية مرحلية قد تتراجع أهميتها حسب الظروف، وإنما نعتبرها توجها استراتيجيا يجب على جميع الفاعلين الالتزام به، ورهانا مصيريا ينبغي أن يحكم مختلف السياسات التنموية...)). فالتنمية الحقيقية لا تقاس فقط بحجم المشاريع المنجزة في المدن الكبرى، بل أيضا بقدرة المواطن أينما كان على الاستفادة من فرص الشغل والتعليم والخدمات الأساسية دون أن يضطر لمغادرة منطقته بحثا عنها، فهذه التوجيهات الملكية تؤكد على مبدأ العدالة المجالية من خلال توجيه الاهتمام التنموي نحو المناطق الأكثر هشاشة، وعدم الاكتفاء بالمناطق الأكثر استفادة من التنمية، كما تشدد على ضرورة اعتماد مقاربة تراعية خاصة تراعي خصوصيات كل مجال وحاجياته الفعلية، خاصة مناطق الجبال والواحات التي تعاني من تحديات مرتبطة بالعزلة وضعف البنيات التحتية وبالتالي، فالهدف هو تحقيق تنمية متوازنة وشاملة تقلص الفوارق المجالية والاجتماعية.

لذلك، فإن الاحتفاظ الذي تعرفه محطات الطرقية خلال عيد الأضحى لا ينبغي النظر إليه باعتباره ظاهرة موسمية عابرة، بل باعتباره مؤشرا اجتماعيا وتنمويا يكشف حجم الحاجة إلى سياسات أكثر إنصافا في توزيع الاستثمارات والبنيات التحتية وفرص التنمية؛ فحين يصبح السفر إلى الأسرة عبئا سنويا متكررا، وحين تتحول رحلة العيد إلى معاناة تبدأ قبل أيام من المناسبة ولا تنتهي إلا بعد العودة إلى العمل، فإن ذلك يطرح أسئلة جوهرية حول مدى تقدم مسار العدالة المجالية بالمغرب، وحول قدرة السياسات العمومية على تقليص الفوارق بين السهول والمدن الكبرى من جهة، والمناطق الجبلية والواحات من جهة أخرى.

الأحزاب السياسية ومعادلة الأعيان.. «شاف الربيع ما شاف الحافة»



أحمد حاتم غبور

الأطر القادرة على لعب دور الوساطة المسؤولة بين مؤسسات الدولة وعموم المواطنين، ومن جهة أخرى، الاعتماد على الأعيان يجعل المؤسسات المنتخبة عاجزة عن تقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب، مثل التشغيل وقطاع الصحة، نظرا لغياب الكفاءات القادرة على فهم تعقيدات السياسات العمومية. ثانيا؛ يؤدي تغلغل ظاهرة الأعيان داخل

الأحزاب السياسية، إلى تناقضات حزبية بين المناضل المبدئي، المؤمن بقيم الحزب ومشروعه المجتمعي، وبين العين الواقد على الحزب بمنطق النفوذ المادي، وبما أن موازين القوى تميل غالبا إلى صاحب المقعد الانتخابي، يجد المناضل الحزبي نفسه مجبرا على التنازل وأحيانا على الانسحاب، وهذا ما يؤدي إلى تفشي ظاهرة العزوف السياسي عند الشباب وفقدانهم الثقة في أحزاب أصبح النضال فيها محكوما بمدى القرب من الأعيان ونيل رضاهم.

إن خطورة الاعتماد على الأعيان تكمن في قدرتهم، مع مرور السنين ومراكمة النفوذ داخل الحزب، على الهيمنة على أجهزة الحزب التقريرية، ما يؤدي بالحزب إلى فقدان بوصلة مشروعه السياسي والمجتمعي، وبالتالي، بدلا من أن تكون تلك المقاعد الانتخابية وسيلة لتنزيل برامج الحزب، يصبح الحزب مجرد أداة في يد الأعيان لاستعمال الوسائل العمومية حماية لمصالحهم الخاصة وتحسينا لثرواتهم.

ختاما، إن بناء دولة عصرية قوية من خلال برامج النموذج التنموي الجديد، يقتضي من الأحزاب فتح أبوابها للكفاءات الشابة المؤمنة بالقدرة الريادية للمملكة، بدل الاعتماد على أعيان ضرهم أكبر من نفعهم، ولذلك فإن نداء العقل والحكمة بِنادي الأحزاب: «لا تكونوا كمن شاف الربيع ما شاف الحافة».

مع اقتراب الانتخابات التشريعية في المغرب، لا تحتدم المنافسة بين معظم الأحزاب السياسية على إقناع المواطن المغربي بكفاءة ونجاعة برامجهم الانتخابية، بل تشتد المنافسة على استقطاب الأعيان انطلاقا من براغماتية انتخابية ترى في العين الرقم الصعب القادر على حسم نتائج صناديق الاقتراع. في المقابل، وبعيدا عن الحسابات الانتخابية الضيقة، تغفل الأحزاب السياسية الإجابة عن سؤالين أساسيين: ما هي التكلفة المتوسطة وبعيدة المدى التي تدفعها الأحزاب جراء تبني هذه الاستراتيجية الانتخابية؟ وكيف يؤثر ذلك سلبا في الأوراش الكبرى التي تعرفها المملكة؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تقتضي أولا تشريحا لظاهرة الأعيان في المغرب كظاهرة سوسيولوجية فريدة؛ فالأعيان يستمدون قوتهم في الحياة السياسية المغربية من نفوذ محلي، وأحيانا إقليمي، تغذيه الثروة المادية والولاءات القبلية وما يرتبط بها من تشابكات عائلية قائمة على المصاهرة، وصولا إلى النفوذ الديني في المناطق المرتبطة بالزوايا والطرق الصوفية. هذا الرأسمال المادي والرمزي يجعل من العين قوة فوق-حزبية في ميزان الانتخابات المغربية؛ فالعين لا يحتاج للحزب كي يعرفه الناس، بل الحزب هو من يحتاج العين كي يجد موطن قدم في الدائرة الانتخابية، فمقابل تقديم الأعيان للحزب مقاعد انتخابية تضمن للحزب وزنا داخل الخريطة السياسية، وموقعا قويا في مفاوضات تشكيل الحكومة، يوفر الحزب للأعيان مظلة حماية لمصالحهم الاقتصادية والقانونية والإدارية خارج نفوذهم الترابي.

إن العلاقة النفعية بين الأحزاب والأعيان لا تخلو من مخاطر وسلبات؛ أولا؛ إن الاعتماد على الأعيان يفرغ الساحة السياسية الوطنية من

الملعب الكبير بمكناس والقوة الناعمة..



محسن الأكرمين

المدينة في حاجة إلى سياسي التمكن لا إلى سياسة «الهضاضية» الكبار، وطواحين (طلاسيم) السياسة «العبانة» التي عانت منها المدينة لزمان أبعد في التاريخ من نكسات مكناس السياسية.

اليوم، المدينة تبحث عن ترويج مكناس كوجهة رياضية وسياحية واقتصادية وثقافية، لا تغني بتسويق الأشخاص والسياسيين (لا زيد ولا عمرو...)، لأن التمثيلية بمجلس الجماعة تكلف تعاقد انتخابي وليس بالتشريف وقطف الثمار! نعم، قد تكون هذه الخطوة أداة من أدوات القوة الناعمة للكرة المستديرة والساحرة في دعم سياسي، خاصة ونحن على مشارف (23 شتنبر 2026)، لكننا نقول بمكناس: «كون سبع وكولني»، وفي هذا السياق، يجب أن تكون جلسة مجلس جماعة مكناس استثنائية تذوب الخلافات والنعرات السياسية، وتبحث عن بناء المكتسبات والمشاريع، مما يمنح المدينة صورة جماعية تضامنية لأعضاء المجلس كرسالة تامة وغير مشفرة: «المدينة باغية حقها من التنمية المجالية العادلة، فإذا كانت الصحراء مغربية بالتاريخ والقوة الوطنية والسياسية.. فمكناس حتى هي...».

ليكن في علم الجميع أن الملعب الكبير (تجاوزا)، أو ملعب المولى إسماعيل كما نحب تسميته هنا بمكناس، قد يتجاوز الرمزية الرياضية (25 ألف مقعد أو أكثر) ليألمس الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية بذات المدينة؛ فالرياضة باتت من سندات التنوع والانتماء التسويقي، والعمل الطموح باعتبارها رافعة أساسية لسياسة التمكين، وتجويد بنيات الخدمات التحتية والاستقبالية السياحية.

من البداية نُصفق بالإجماع على إخراج ملف الملعب الكبير (تجاوزا) إلى حيز الوجود، والتعاقد حول نسب التمويلات، وامتلاك الوعاء العقاري، ولا نرجع التراجع عن إنجاز الملعب لأحد من السياسيين الفضلاء بالتنوع والامتيان، بل نرجعه إلى مطلب عادل وعموم ساكنة مكناس ومنذ زمن خلا، نرجعه إلى تنسيق سابق بين سياسيي المدينة (بالتنوع) والسلطات الترابية بذات العمالة (مؤسسة العامل)، نرجعه إلى الحيف الذي أصاب المدينة وإخراجها من الباب الواسع (خاوية الوفاض) في الملتقيات الكروية القارية والعالمية بالمملكة (2030).

مهما كان حجم الملعب الكبير (تجاوزا) وسعته الاستيعابية، فإن الأمر بات بمكناس حقا مشروعا في شق ضمان العدالة المجالية التي دعا إليها الملك؛ فمن الغريب أن تضم مَدَننا أربعة ملاعب ومدينة مكناس لا زالت تُعيد تدوير الملعب الشرفي وتقطع أجزاء منه سابقا بدون حق وعاية فضلى.

من الفضل الجماعي، أن مكناس وصلت إلى خط إقرار الشروع في تنزيل ملف الملعب الكبير (تجاوزا)، من تم لا يغني التنوع والانتماء السياسي والحزبي بمجلس جماعة مكناس من الانخراط في هذا العمل الطموح وبلا مزيدات فضفاضة تفتت الأحلام والأمانى الكبيرة، فلا بد أن تكون جلسة مجلس جماعة مكناس تفردية في الانخراط الإيجابي، وفي تحسين الصورة الرياضية والتاريخية والاقتصادية والثقافية للمدينة، لا بد أن يكون الحضور برقم التمثيل السياسي بذات المجلس (61 عضوا)، وهي الصورة التي تسوق بأن

كيف تتحول الإشاعة إلى خبر سياسي..



محمد العاصمي

لم يعد الوصول إلى المعلومة في عصرنا الحالي امتيازًا يملكه البعض دون غيره؛ فبفضل الرقمنة أصبحت الوثائق والبيانات والمعطيات الرسمية متاحة للجميع، في أي وقت ومن أي مكان.. غير أن

ما حدث مؤخرًا بخصوص الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين، يطرح سؤالًا عميقًا: هل تعيش فعلاً عصر المعرفة، أم أننا نعيش فقط عصر السرعة؟

ففي ظرف وجيز، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي ادعاءات تزعم أن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية رفض أو صوت ضد تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في ملف دعم استيراد المواشي، وسرعان ما تحولت هذه المزاعم إلى حقيقة عند البعض، دون تدقيق أو تحقق، أو حتى محاولة بسيطة للعودة إلى المصادر الأصلية. والمثير للانتباه، أن الأمر لم يقتصر على الحسابات المجهولة أو الصفحات الباذخة عن الإثارة، بل شارك في ترويج هذه الرواية أشخاص يقدمون بأنفسهم باعتبارهم متابعين للشأن العام ومهتمين بالسياسات العمومية، وهنا تكمن المفارقة الحقيقية: كيف يمكن لمن يتحدث عن الحكامة والشفافية وتقييم السياسات العمومية.. أن يعجز عن القيام بأبسط عملية بحث للتأكد من صحة معلومة قبل نشرها؟

لقد وفرت الرقمنة للمواطن أدوات غير مسبوقة للوصول إلى الحقيقة، لكن يبدو أن البعض يستعمل التكنولوجيا لنشر ما يوافق قناعاته المسبقة، لا للبحث عن الوقائع؛ فالهواتف الذكية أصبحت في متناول الجميع، أما التفكير النقدي والتحقق من المصادر، فما زال غائبًا عند كثيرين. إن أخطر ما في الإشاعة السياسية، ليس فقط أنها تسبب إلى جهة أو مؤسسة معينة، بل إنها تساهم في تسميم النقاش العمومي؛ فعندما يصبح الكذب أسرع من الحقيقة، وعندما يتحول المنشور غير المؤثق إلى مرجع، فإن الخاسر الأكبر ليس الحزب أو الفريق البرلماني المستهدف، بل ثقة المواطنين في العمل السياسي والمؤسساتي برمته. وما تعرض له الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية بمجلس المستشارين يكشف جانبًا من هذه الأزمة؛ فبدل مناقشة المواقف السياسية والاختيارات التشريعية والرقابية للفريق، اختار البعض بناء أحكامه على إشاعة جرى تداولها دون سند موثق، والأخطر أن كثيرين لم يسألوا أنفسهم السؤال البديهي: أين المصدر؟ أين الدليل؟ وأين الوثيقة التي تؤكد هذا الادعاء؟

فالديمقراطية لا تقوم على الإشاعات، كما أن الرقابة السياسية لا تبني على الأخبار المغفركة، ومن حق أي مواطن أن يختلف مع أي حزب أو فريق برلماني، لكن ليس من حق أحد أن يبني هذا الاختلاف على معطيات غير صحيحة أو وقائع لم تحدث أصلاً؛ فقد أثبتت هذه الواقعة أن مشكلتنا اليوم ليست في نقص المعلومات، بل في ضعف ثقافة التحقق منها؛ فالعصر الرقمي منحنا فرصة غير مسبوقة للوصول إلى المعرفة، لكنه في المقابل فرض علينا مسؤولية أكبر في التعامل مع الأخبار والمعطيات، ومن المؤسف أن البعض ما زال يتعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي باعتباره مصدراً للحقيقة المطلقة، بدل اعتبارها مجرد فضاء يحتاج إلى التمييز والتدقيق.

إن المعركة الحقيقية في زمن الرقمنة ليست معركة الوصول إلى المعلومة، بل معركة حماية الحقيقة من التزييف، فالمجتمعات المتقدمة لا تقاس بعدد مستخدمي الإنترنت فيها، بل بقدرة مواطنيها على استعمال هذه الأدوات بشكل واع ومسؤول. وما حدث يكشف أن معرفتنا الحقيقية لم تعد مع نقص المعلومة، بل مع سوء استعمالها؛ فحين تتحول الإشاعة إلى خبر سياسي، ويتحول التسرع إلى بدل عن التحقق، يصبح النقاش العمومي ضحية مباشرة لهذا الانحدار، لذلك فإن الحاجة اليوم ليست إلى المزيد من التكنولوجيا فقط، بل إلى المزيد من المسؤولية والوعي الرقمي، لأن الحقيقة لا يهددها اختلاف الآراء، بل يهددها انتشار الادعاءات التي لا يكلف أصحابها أنفسهم غناء البحث عنها في المصادر المتاحة للجميع. وبين من يوظف الرقمنة للوصول إلى المعرفة ومن يستعملها لإعادة إنتاج الإشاعة.. يتحدد الفرق بين مجتمع يصنع مستقبله بالوعي، وآخر يترك الحقيقة رهينة لمنشور عابر على مواقع التواصل الاجتماعي.

في الحاجة إلى جيل جديد من المعاهد والتكوينات الجامعية لمواكبة استراتيجيات المغرب الصاعد

البحث العلمي»، لكن التركيز انصرف فقط على التقسيم الإداري للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح، وهو ما من شأنه أن يهمل الجانب البحثي، بالتالي، فهذه الهيكلة لا تقدم آليات جديدة لتمويل البحث، أو تحفيز النشر الدولي، أو خلق فرق بحث متعددة التخصصات، بل تبقى في إطار التقسيم الإداري التقليدي.

(5) غياب الربط مع سوق العمل والمحيط الإفريقي والدولي والمشاريع الكبرى للدولة؛ أغفل المشروع، في شكله الظاهر، الجانب المتعلق بتخصصات تواكب المشاريع الكبرى الجديدة، وأيضاً العلاقة مع القارة الإفريقية، وركز بشكل شبه كامل على البعد البنوي والتنظيمي فقط، وعدم ربط الإصلاح بمشاريع الطاقة أو الماء أو السياحة أو الاقتصاد الإفريقي، حيث كان الهدف المعلن هو «إعادة هيكلة وتقسيم عدد من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، قصد تحسين شروط التأطير البيداغوجي».

هذا الإصلاح يبقى رهان المغرب الحقيقي ليس في إعادة تقسيم وتوزيع المؤسسات والمكاتب الإدارية، بل في قدرته على تكوين جيل جديد من المهندسين والتقنيين والقادة القادرين على بناء الغد، فالمرسوم الحالي هو أرضية ضرورية، لكنها غير كافية، والاستشراف الحقيقي يبدأ من اليوم بإضافة الطوابق التكوينية لهذه الأرضية، ما يستدعي تدارك النقائص مستقبلاً عبر ما يلي: تعزيز الربط بين الجامعة وسوق الشغل والسياسات العمومية الوطنية؛ اعتماد الحكامة الجديدة، باعتماد نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تسيير المؤسسات والمعاهد؛ توطين النماذج الجديدة في الجهات والأقاليم في إطار العدالة الجالية والجيواستراتيجية المحلية، عبر ربط التكوين بالجهة أو الإقليم، من خلال التركيز على التخصصات التي تعكس حاجة واحتياج كل جهة.

ويمكن تقديم مقترحات بأسماء الكليات والمعاهد الجديدة على ضوء التجارب العالمية، المدرسة العليا للفلاحة الذكية أو المعهد العالي للأمن الغذائي والزراعات المستدامة؛ المدرسة العليا للسياحة والضيافة أو المعهد العالي للسياحة المستدامة والابتكار؛ المدرسة العليا للطاقات المتجددة والنجاعة الطاقة أو المعهد العالي للهيدروجين الأخضر والطاقات النظيفة الطاقة؛ المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الماء أو المعهد العالي للأمن المائي والتحليلة الماء؛ المدرسة العليا لعلوم البحار والملاحة البحرية أو كليات الدراسات البحرية؛ المدرسة الوطنية للصناعة والهندسة أو كليات الصناعة والمعادن الحرجة؛ كليات السياسات العمومية؛ كلية الدراسات الإفريقية.

وعلى العموم، ينبغي أن تدرج الوزارة الوصية هذا الخلل (السيناريو التصحيحي)، وتبادر إلى إطلاق برامج مكملة تركز على الجانب البيداغوجي والتكويني، وذلك من بوابة إحداث كليات ومعاهد متخصصة تتماشى مع الجوهية المتقدمة وتستجيب مباشرة لاحتياجات مشاريع الطاقة والماء والسياحة، أو توقيع شراكات إفريقية مع جامعات كبرى في غرب وشرق ووسط إفريقيا، لإنشاء مسارات تكوين مشتركة وبرامج تبادل بحثي، تعزز مكانة المغرب كمركز إقليمي للتميز، إضافة إلى إصلاح المحتوى البيداغوجي بإدخال وحدات إلزامية في الاقتصاد الإفريقي، الدبلوماسية الاقتصادية، واللغات الإفريقية الحيوية.



هشام زوبر

صادقت الحكومة في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 4 يونيو 2026، على مشروع المرسوم رقم 2.25.561 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.90.554 المتعلق بالمؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية، وجاء في مذكرته التقديمية أنه مشروع يأتي لمواصلة تنزيل التوجهات الاستراتيجية الرامية إلى تطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وتعزيز ملاءمة الخريطة الجامعية الوطنية مع التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية التي تعرفها مختلف جهات المملكة، وكذا مع الحاجيات المتزايدة المرتبطة بتنوع العرض التكويني وتحسين جودته وتقريب الخدمات الجامعية من الطلبة، كما أنه يهدف إلى إعادة هيكلة وتقسيم عدد من المؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح، قصد تحسين شروط التأطير البيداغوجي والإداري، وتعزيز التخصص الأكاديمي، والرفع من نجاعة التأطير والتكوين والبحث العلمي.

إن عبارة «المغرب الصاعد» ليست مجرد شعار، بل هي تجسيد لإرادة سياسية وديناميكية تنموية ملموسة، وطموح جماعي بقيادة الملك محمد السادس يتجاوز حدود الإمكانيات الراهنة؛ فالمغرب الصاعد هو ذلك البلد الذي يعيد هيكلة جامعته ليكون منارة للكفاءات التي تقود مشاريع التنمية الشاملة، ويستلهم العبر من تجارب الدول الرائدة، لكنه يصممها بلحمة مغربية تراعي خصوصياته وانفتاحه الإفريقي وإشعاعه الدولي، ينتقد إصلاحاته بنفسه بموضوعية، فيدرك أن إعادة هيكلة الإدارات وحدها لا تصنع المعجزات، فيجعل من الإصلاح الجامعي الجديد جسراً للربط بين المدرجات وسوق العمل.

فهذا المشروع يؤثر عدداً من الملاحظات التي يمكن إجمالها في: (1) من حيث العرض الجامعي: اكتفى المشروع بتقسيم ما تجمع من تخصصات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً، ومتكاملة معرفياً وبيداغوجياً، حيث أن كليات العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تشمل تخصصات غابرة لهذه المسارات المعرفية، والتقسيم من شأنه أن يحدث شرخاً كبيراً على مستوى المواد المشتركة بين هذه التخصصات.

(2) الرفع من التكاليف الإدارية (الكلفة المالية) دون ضمان تحسين الجودة؛ تقسيم مؤسسة كبيرة إلى عدة مؤسسات أصغر، يعني حتماً زيادة عدد الأطر الإدارية والقيادية (عمداء، نواب، رؤساء أقسام، موظفين إداريين جدد)، وهذا قد يستهلك موارد مالية كانت ستصرف أصلاً للتدريس أو البحث أو التجهيزات المخبرية، دون دليل مسبق على أن التقسيم الإداري يؤدي تلقائياً إلى «رفع نجاعة التأطير البيداغوجي».

(3) تجاهل الجانب الاجتماعي (الأحياء الجامعية)؛ النص يذكر «المؤسسات الجامعية والأحياء الجامعية»، لكن التركيز الأساسي فقط على الهيكلة الإدارية، فمشكلة الأحياء الجامعية ليست إدارية بقدر ما هي أزمة طاقة استيعابية وجودة الخدمات، وبالتالي، لإعادة تقسيم المؤسسات دون إصلاح جذري لتدبير الأحياء الجامعية، يعني أن الطالب سيظل يعاني من نفس الصعوبات الاجتماعية رغم التغيير الإداري.

(4) إهمال البحث العلمي والابتكار؛ البلاغ يكرر عبارة «الرفع من نجاعة...

العمل.. بين الإخلاص والواجب المهني والأجرة المادية

توجد طاقات وكفاءات أخرى تنتظر فرصة للمساهمة وخدمة المجتمع؟

إن العدالة لا تعني حرمان الأكفاء من مواقعهم، ولكنها تعني توسيع دائرة المشاركة، وإعطاء الفرصة للوجوه الجديدة والكفاءات الصاعدة، حتى يستفيد المجتمع من جميع طاقاته البشرية والفكرية.

حلول عملية لتحقيق التوازن

إن معالجة هذه الظاهرة لا تكون بالشعارات ولا بالمزايدات، وإنما من خلال إجراءات عملية ومتوازنة، منها:

- ترسيخ ثقافة الإخلاص وخدمة الصالح العام قبل البحث عن المكاسب المادية؛
- اعتماد معايير واضحة وشفافة في إسناد المسؤوليات والمهام؛
- الحرص على التداول على بعض المناصب والوظائف التمثيلية حتى تتاح الفرصة لأكثر عدد من الكفاءات؛
- تقييم الأداء الفعلي لكل مسؤول أو مؤطر أو عضو في مؤسسة، وربط الاستمرار في المهام بمدى الإنتاج والعتاء؛
- تشجيع العمل التطوعي الموازي للعمل الوظيفي، حتى تبقى روح الرسالة حاضرة إلى جانب الواجب المهني؛
- فتح المجال أمام الشباب والكفاءات الجديدة للمشاركة في المجالات العلمية والتربوية والثقافية والدعوية؛
- الحد من احتكار المسؤوليات المتشابهة متى ثبت أن ذلك يجرم المجتمع من طاقات أخرى قادرة على العطاء.

إن المجتمع الذي يوزع الفرص بعدل هو مجتمع يوسع دائرة الخير ويضاعف الإنتاج ويمنح الجميع الشعور بالمشاركة والانتماء، فالعمل العلمي والتربوي والثقافي والدعوي سيظل من أشرف الأعمال وأعظمها أثراً في حياة الأمم، سواء كان تطوعاً خالصاً أو عملاً مودى عنه بأجرة مشروعة، غير أن القيمة الحقيقية لهذه الأعمال لا تقاس بحجم التعويضات ولا بعدد المناصب، وإنما بمقدار الإخلاص فيها، وبحجم النفع الذي تحققه للناس.



الحسن العبد

أو الدعوة إلى مجرد وسائل لتحصيل التعويضات والمكافآت، فيضعف الشعور بالرسالة ويغيب البعد الأخلاقي والإنساني للعمل.

فالعلم ليس سلعة محضة، والتربية ليست وظيفة تقنية فقط، والدعوة ليست نشاطاً إدارياً مجرداً.. إنها مسؤولية أمام الله وأمام المجتمع وأمام الأجيال القادمة. من هنا، فإن الواجب يقتضي على كل من يتولى هذه المهام، أن يراجع نفسه باستمرار، وأن يسألها: هل أؤدي ما اتقاضي عليه حق الأداء؟ وهل أبذل من الجهد ما يبرر ما أحصل عليه من أجرة؟ وهل أحرص على خدمة الناس، أم على خدمة مصلحة الشخصية فقط؟ فالإخلاص لا يظهر في كثرة المناصب، وإنما في جودة الأداء، وحسن الخلق، والصدق في خدمة الناس، والوفاء للأمانة الملقاة على عاتق الإنسان.

ظاهرة تعدد المناصب والمهام وتعويضاتها

ومن القضايا التي تستحق نقاشاً هادئاً ومسؤولاً، ظاهرة جمع بعض الأشخاص بين عدد كبير من الوظائف والمهام والتعويضات في الوقت نفسه، حيث نجد شخصاً واحداً، أستاذاً جامعياً وعضواً في مؤسسة علمية، وخطيباً، وواعظاً، ومؤطراً، وعضواً في لجان وهيئات متعددة، ومستفيداً من تعويضات مختلفة ومتراكمة.. لكن السؤال المطروح: هل يستطيع شخص واحد أن يؤدي كل هذه المهام بالكفاءة المطلوبة؟ وهل من المصلحة العامة أن تتركز فرص العطاء والتمثيل والمسؤولية في أيدي عدد محدود من الأشخاص بينما

من سنن الله في العمران البشري أن تقوم الأمم على جهود رجال ونساء يحملون رسالة العلم والتربية والثقافة، فينبرون العقول، ويهذبون النفوس، ويحفظون هوية المجتمع وقيمته.. ولقد كان العلماء والمربون والمصلحون عبر التاريخ من أكثر الناس عطاءً وأشدهم إحساساً بالمسؤولية، إذ كانوا يعتبرون ما يقدمونه من علم وتوجيه وتربية، عبادة بتقربون بها إلى الله قبل أن يكون عملاً يطلبون منه منفعة دنيوية. وفي عصرنا الحاضر، أصبحت معظم الأعمال العلمية والتربوية والثقافية مرتبطة بمؤسسات رسمية وقوانين تنظيمية ورواتب وتعويضات مالية، وهو أمر طبيعي ومشروع يضمن الاستقرار المهني ويشجع على التفرغ والإنتاج، غير أن هذا الواقع يؤثر أسئلة مهمة حول العلاقة بين الرسالة والأجرة، وبين الإخلاص والمصلحة، وبين حق الفرد في التعويض وحق المجتمع في عدالة توزيع الفرص والمسؤوليات.

بين الأجر الدنيوي والأجر الأخروي

الأصل أن الإسلام لا يعارض حصول الإنسان على أجر مقابل عمله المشروع، بل جعل العامل مستحقاً لأجره، وأمر بإعطائه حقه كاملاً غير منقوص، لذلك فإن الأستاذ الجامعي أو الباحث أو الخطيب أو الواعظ أو المؤطر الثقافي الذي يتقاضى راتباً أو تعويضاً مقابل عمله، لا يسقط بذلك أجره عند الله ما دام نية عمله وعمله متقناً، فالإخلاص ليس نقض الأجرة، وإنما نقض الرياء والمتاجرة بالرسالة، وقد يجتمع للإنسان أجران: أجر دنيوي مشروع يعيش منه ويحفظ كرامته، وأجر أخروي عظيم يناله بإخلاصه وإحسانه وخدمته للناس.

وفي المقابل، قد يؤدي شخص عملاً تطوعياً ظاهره الخير لكنه يطلب به السمعة أو المكانة أو المصالح الخاصة، فلا يكون التطوع وحده دليلاً على القبول، ولذلك تبقى النيات عند الله وحده، وهو سبحانه الأعلم بمن قصد وجهه ومن قصد غيره.

حين تتحول الرسالة إلى مجرد مورد مالي

ومع التسليم بمشروعية الأجرة، فإن الخطر الحقيقي يظهر عندما تتحول بعض المهام العلمية أو التربوية

تقرير



آخر من شخصيته الصامدة في وجه المتغيرات(..)، ويتعلق الأمر بكتابات حول إمارة المؤمنين، والتي توجت أخيرا بإصدار كتاب: «أمير المؤمنين - رؤية متجددة وآفاق واعدة»، وفيه يعالج الكاتب موضوع قائد البلاد من زاوية غير معتادة، وهذا النص الذي كتبه لـ«الأسبوع» دليل على «ملكية» وإمكانيات رجال الأمن في المغرب..

بغض النظر عن مسار «الكوميسير محمد جلماد»، الذي أنصفته الأقدار في مواجهة اتهامات كبيرة، انتهت بتأكيد براءته من كل ما نسب إليه(..)، لا يعرف كثيرون أن هذا المسؤول يتوفر على إمكانيات كبيرة في البحث والتكوين الأكاديمي، ما يوفر له أيضا قدرة هائلة على التأليف، وقد فسخ المجال مؤخرا للتعرف أخيرا على وجه



إمارة المؤمنين.. الأجهزة الأمنية في خدمة الأمن الروحي

الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم الاجتماعي المباشر للأسر المستحقة والمستوفية لشروط الاستهداف، وقد ظهرت ثمار هذه الجهود جليا، حيث تراجع مستوى الفقر متعدد الأبعاد بشكل ملموس على الصعيد الوطني، منتقلا من 11.9 % عام 2014 إلى 6.8 % عام 2024، كما تجاوز المغرب في عام 2025 عتبة دليل التنمية البشرية، ليرتقي ضمن فئة الدول ذات «التنمية البشرية المرتفعة».

ولا بد من التأكيد على أن الرأسمال البشري قد وُضع من لدن جلالة الملك في صدارة الأولويات الوطنية، ليصبح - بلا شك - أحد أبرز الأوراش الرمزية والمهيكلية للعقد الحالي؛ ورش تميز أساسا بتعميم الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الإجبارية، ومواصلة محاربة الهشاشة والإقصاء في المناطق القروية والحضرية الهشة عبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن إصلاح قطاعي التعليم والصحة من خلال تأهيل المنظومة الصحية الوطنية (إحداث مستشفى جامعي في كل جهة)، وإعادة هيكلة المدرسة العمومية لتعزيز تكافؤ الفرص.

كما أعلن صاحب الجلالة عن عزمه الراسخ على إحداث طفرة حقيقية ونقله نوعية في مجال التأهيل الشامل للمجالات الترابية، وتدارك الفوارق الاجتماعية والمالية، والانتقال من المقاربات الكلاسيكية للتنمية الاجتماعية إلى مقاربة قوامها التنمية الترابية المتكاملة، بهدف تمكين جميع المواطنين من جني ثمار التقدم والتنمية.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن الرؤية الملكية تدرج أيضا ضمن منظور وأبعاد دولية، يتجلى أبرز معالمها في التنظيم المشترك لكأس العالم 2030، والذي يشكل حافزا ومحركا أساسيا لتسريع وتيرة الاستثمارات في البنيات التحتية الرياضية، السياحية، ووسائل النقل والمواصلات.

ترتبط ارتباطا وثيقا بالعدالة الاجتماعية؛ فمن خلال مبادرات كبرى كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومؤخرا ورش تعميم الحماية الاجتماعية، يحرص صاحب الجلالة على أن يكون التقدم الاقتصادي شاملا ودامجا لجميع الفئات، والهدف هنا واضح جلي؛ تحديث الآلية الإنتاجية للمملكة مع الحفاظ على كرامة المواطنين والحد من الفوارق المالية والترابية.

وفي سياق حرص الملك على تحديث البنيات التحتية وفقا للمعايير العالمية، أعطى جلالاته مؤخرا انطلاقا أشغال تمديد خط القطار فائق السرعة الرابط بين القنيطرة ومراكش، إلى جانب سلسلة من المشاريع الكبرى في مجالي الأمن المائي والغذائي.

ورغم المؤشرات الإيجابية والنجاحات الاقتصادية الشاملة، فقد قدم الخطاب الملكي بتاريخ 30 يوليوز 2025، تشخيصا دقيقا وصريحا للفوارق المالية التي لا تزال قائمة في المغرب، حيث قال جلالاته بكل صراحة ووضوح: ((إنه لمن المؤسف أن نرى أن بعض المناطق، خاصة في العالم القروي، لا تزال تعاني من مظاهر الفقر والهشاشة جراء نقص البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية، وهي وضعية لا تعكس بتاتا رؤيتنا للمغرب الذي نريده اليوم، كما أنها لا تترجم الحجم الحقيقي للجهود التي نبذلها لتعزيز التنمية الاجتماعية وتحقيق العدالة المالية؛ فالحقيقة أنه لا مكان، لا اليوم ولا غدا، لمغرب يسير بسرعتين)).

هذه الكلمات تعكس وعيا حادا بحدود نموذج التنمية المرتكز على الأقطاب الحضرية، وتعبير عن إرادة سياسية قوية للحد من التفاوتات المكانية.

وإيماننا من جلالاته بضرورة تحسين ظروف عيش المواطنين، أولى الملك محمد السادس حفظه الله، دائما عناية خاصة للنهوض بالتنمية البشرية، لا سيما من خلال تعميم

كفالة الرفاه الاقتصادي والاجتماعي

في الأخلاق والتقاليد الإسلامية، يُعتبر ولي الأمر ومسؤول الأمة، مسؤولا عن رفاهية سائر أفراد المجتمع، ولا سيما الفئات الأكثر هشاشة وعوزا، ولطالما التزم ملوك المغرب، عبر التاريخ، بتأدية هذه الأمانة والنهوض بها من خلال تحمل مسؤولية تدبير الموارد والإشراف على سياسات الأمن الغذائي لضمان الاكتفاء الذاتي، فضلا عن تدبير شؤون الأوقاف والزكاة لتحقيق توزيع عادل للثروات، وصولا إلى استجابتهم الفورية والتفاعلية في مواجهة الأزمات، خاصة خلال فترات الجفاف أو الهزات الاقتصادية، لحماية الساكنة من الهشاشة الغذائية.

ووقاء لهذا الموروث الروحي العريق، وبالرغم من توالي سنوات الجفاف وتفاقم الأزمات الدولية، حرص صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله على بناء اقتصاد وطني تنافسي تمكن من الحفاظ على معدل نمو هام ومنظم خلال السنوات الأخيرة.

وتحت القيادة المتبصرة للملك محمد السادس، انخرط المغرب في تحول هيكلي عميق، جعل من ثنائية «الاقتصاد» و«الاجتماع» لب الاستراتيجية الوطنية، ويقود صاحب الجلالة هذه الدينامية باعتباره المحرك الفعلي لها، من خلال إطلاق أوراش كبرى في مجالات البنية التحتية، مثل ميناء طنجة المتوسط أو مركب «نور» للطاقة الشمسية، وهي الأوراش التي بؤأت البلاد مكانة متميزة كمنصة لوجستكية وطاقية عالمية.

ومع ذلك، فإن هذه الرؤية لا تنحصر في الأرقام والمؤشرات الاقتصادية الصرفة، بل



بقلم: محمد جلماد

منذ اعتلائه عرش أسلافه الميامين عام 1999، يحتل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمير المؤمنين حفظه الله، مكانة مركزية باعتباره المهندس الفاعل الرئيسي والمدير الأول للتحويلات الكبرى التي يشهدها المغرب، وتترجم مبادرات جلالاته رؤى استراتيجية وتوجيهات واعدة تضمن الأمن الروحي والمادي لشعبه، وتكفل بالتالي الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي.. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يختم العاهل المغربي خطابه الملكي بمناسبة الذكرى السادسة والعشرين لتربعه على عرش أسلافه المنعمين، بآية كريمة من سورة قريش: ((فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَّنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)).

وحقا، فإن دور ملك المغرب، بصفته أميرا للمؤمنين، يتجاوز الإطار السياسي الصرف ليندرج في سياق واجب ديني يتجسد في رسالة روحية وحمائية عميقة، قوامها ضمان طمأنينة الأمة وقوتها.

تقرير

برنامج «مصالحة».. نموذج للتكامل والالتقائية

تتجسد المساهمة الملموسة لجهاز الأمن في صون الأمن الروحي، في برنامج «مصالحة»، الموجه للمعتقلين المحكومين في قضايا الإرهاب، وقد كان المدير العام للأمن الوطني والمدير العام لمراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف الحموشي، حجر الزاوية في هذا البرنامج الفريد من نوعه عالميا، والذي يضم خبراء أمنيين، وأخصائيين نفسيين، وعلماء الشريعة والتكنولوجيا.

ويعد هذا البرنامج أحد أكثر الركائز ابتكارا في الاستراتيجية المغربية لمكافحة التطرف، حيث أطلقتها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عام 2017، ويرتكز على مقاربة متعددة الأبعاد فريدة من نوعها.

وبخلاف المقاربات الزجرية الصرفة، يتعامل برنامج «مصالحة» مع السجين ليس فقط كخطر أمني، بل كذات قابلة لإعادة التأهيل الفكري والروحي، حتى يتصالح أولا مع نفسه عبر فهم مواطن هشاشته، ثم مع النص الديني، عبر إدراك القيم الحقيقية لإسلام الوسطية والاعتدال، وأخيرا مع المجتمع، عبر ترسيخ احترام المؤسسات وقواعد العيش المشترك داخل الجماعة الوطنية.

وتترجم مساهمة عبد اللطيف الحموشي، المدير العام للأمن الوطني والمدير العام لمراقبة التراب الوطني، في هذا البرنامج، قناعته الراسخة بأن الأمن لا ينحصر في رقابة الأجساد والمادة، بل يمتد إلى حماية التماسك العقائدي والروحي للبلاد، وهي قناة خادمة وفقى للعرش العلوي المجيد، يستلهم خطاه من التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بحماية الأمن الروحي، حيث قال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بتاريخ 30 أبريل 2004: ((... فمَنْ أن تقلدنا أمانة إمامة المؤمنين، واسترعانا الله عهد البيعة المقدسة، وما بطوقنا به من واجب حماية الدين وحرمة أهله، ما فتننا نولي الشؤون الدينية أسمى عنايتنا، حريصين على أن تقوم المؤسسات الساهرة عليها بمهامها على الوجه الأكمل، وتحظى أحوال القائمين بها بما يستحقونه من رعاية. وتندرج مقاربتنا هذه، في سياق النهج السليم الذي سار عليه أسلافنا المنعمون في الحفاظ على الأمن الروحي للمغرب، ووحدة المذهب المالكي)).



بشكل مباشر، في إشعاع القوة الناعمة الدينية التي يصبو إليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، لتصبح الشرطة مسيرا حقيقيا للحوار الروحي العابر للحدود.

مكافحة التطرف الرقمي (السيبراني)

في مواجهة تنامي دعاة الكراهية عبر منصات التواصل الاجتماعي، عززت المديرية العامة للأمن الوطني وحداتها الخاصة بالأمن السيبراني، وتقوم مصالحي مكافحة الجريمة الإلكترونية في جهاز الشرطة المغربية، بمراقبة المنصات الرقمية لرصد خطاب الكراهية وعمليات الاستقطاب، حيث تتيح هذه المراقبة تحديد هويات المستقطبين وتفكيك خلايا الدعاية قبل وصولها إلى الفئات الهشة والمستهدفة، وتمثل هذه المراقبة نوعا من «البقعة الصحية الروحية» التي تحول دون تسلسل الفيروسات الإيديولوجية وتغلغلها في النسيج الاجتماعي المغربي عبر الشبكة العنكبوتية.

تبرهن عنه على الدوام وبشكل مستمر. ■ ثانيا: رصد ومكافحة النزعات الإرهابية قبل أن تترجم ماديا إلى أفعال إجرامية، لا سيما وأننا لم نعد اليوم في مواجهة النمط التقليدي للاستقطاب والتجنيد، بل أصبحنا أمام أسلوب يتجاوز الاتصال المباشر، ويلعب فيه «إمام الإنترنت» - وفقا لتعبير أستاذ علم الإجرام آلان باور - دورا فائق الخطورة والفعالية.

وجدير بالذكر أن المدير العام للأمن الوطني والمدير العام لمراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف الحموشي، معترف به دوليا كأحد أبرز الخبراء في مجال مكافحة التطرف، حيث يرتكز في استراتيجيته على محورين رئيسيين: (1) الاستباقية والمقاربة الوقائية، إذ أتاح إحداث المكتب المركزي للأبحاث القضائية عام 2015 للمغرب، تفكيك مئات الخلايا الإرهابية قبل انتقالها إلى مرحلة التنفيذ الفعلي. (2) الذكاء الميداني، حيث طورت المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني قدرة فريدة على اختراق الشبكات النائمة، مما جعل من المغرب «واحة للاستقرار» في منطقة الساحل والصحراء، التي تنقسم بعدم الاستقرار.

تأمين التجمعات الروحية الكبرى

تعد المملكة المغربية وجهة رئيسية ومفضلة لتنظيم مختلف التجمعات الروحية لاتباع الديانات التوحيدية الثلاث، وتأتي هذه السمعة: أولا، نتيجة للتكريس الدستوري لحرية المعتقد التي يكفلها الملك بوصفه أميرا لجميع المؤمنين؛ وثانيا، بفضل كفاءة وفعالية الأجهزة الأمنية، التي تسخر كافة الوسائل لضمان طمأنينة الحجاج والزوار وممارستهم لشعائهم في أمن وأمان. وهكذا، يستقبل المغرب سنويا آلاف المريدين، لا سيما شيوخ وزعماء الطريقة التيجانية القادمين من مختلف أنحاء إفريقيا. وعلى المنوال نفسه، تعكس احتفالات اليهود بالمغرب والمعروفة باسم «الهيلولة» تقليدا غريبا فريدا من نوعه في العالم، يجسد عمق الروافد العبرية في الهوية المغربية. وفي كل عام، يعود آلاف اليهود المغاربة القادمين من إسرائيل، أو أوروبا، أو الأمريكتين، إلى قراهم الأصلية لإحياء هذه المواسم، حيث يستقبلون بروح الأخوة من طرف الساكنة المحلية، مما يحدد تأكيد البيعة الروحية والتعلق المتين لليهود المغاربة عبر العالم بالعرش العلوي المجيد.

علاوة على ذلك، مثلت زيارة البابا فرنسيس للمغرب يومي 30 و31 مارس 2019، والتي وضعت تحت شعار: «الرجاء»، تحديا أمنيا ولوجستيا غير مسبوق، إذ أظهر هذا الحدث قدرة المغرب العالية على تدبير المنظومات الأمنية رفيعة المستوى مع الحفاظ على الأبعاد الرمزية لحفاوة الاستقبال وحسن الضيافة. وحظيت هذه الزيارة بإشادة دولية واسعة، ليس فقط لأبعادها السلمية، بل أيضا بفضل المهنية العالية للأجهزة الأمنية المغربية، التي نجحت في تأمين اثنتين من أكثر الشخصيات تأثرا في العالم داخل فضاء عمومي مفتوح. إن التدبير الأمني الفعال لهذه الأحداث من طرف المديرية العامة للأمن الوطني، يعزز مصداقية المغرب كارض للسلام، ومن خلال ضمان أمن وسلامة الحجاج الأفارقة، واليهود، والمسيحيين، يسهم عبد اللطيف الحموشي،

المديرية العامة للأمن الوطني في طليعة مكافحة الانحرافات الإيديولوجية ودرع في مواجهة عدم الاستقرار

يكفل صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله استقرار العبادة والنظام العام، ومن خلال حماية حرية ممارسة الشعائر الدينية مع تعزيز إسلام الوسطية والاعتدال، يعمل جلالته على الوقاية من التيارات المتطرفة التي قد تهدد السلم الأهلي، وينظر إلى هذا الأمن باعتباره الركيزة الأساسية التي لا غنى عنها لكل حياة كريمة.

وتقوم الرؤية الملكية في المجال الديني على ضبط الحقل الإسلامي واستعادته من خلال إرساء هيئة علماء رسمية تضمن احتكار الفتوى والخطاب الديني، من أجل التصدي للإسلام السياسي (الإسلاموية)، وتنازل «العلماء العشوائيين» الذين ينصبون أنفسهم بأنفسهم، ويسببون روح الإسلام القائمة على السماحة والتسامح؛ فهذه الطريقة، يتم تجنب مخاطر الانزلاقات الإيديولوجية، وإحباط نمو التيارات الظلامية، وبذلك، تستجيب الملكية الدستورية المغربية لتطلعات «المغاربة الذين يريدون مؤسسة ملكية قوية، ديمقراطية وتنفيذية».

دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن الروحي بالمغرب

تحت التوجيهات السديدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله، تعمل الشرطة المغربية كدرع مادي يحمي الأمن الروحي، وتساهم في تحصين النموذج الديني المغربي ضد التهديدات الأمنية بما ضمن استقرار البلاد، ويتعلق الأمر هنا بمقاربة مؤسسات القوة العمومية، وتحديد المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من زاوية نوعية تسلط الضوء على مشاركتها الفعالة، إلى جانب المؤسسات الدينية، في حفظ النظام العام الديني عبر محاربة الانحرافات الإيديولوجية والنزعات المتطرفة.

وحقا، فإن الأمن الروحي في المغرب ليس مجرد مفهوم لاهوتي نظري، بل هو جزء لا يتجزأ من النظام العام، وتتدخل الشرطة لحماية «النموذج الديني المغربي» ضد نوعين من التهديدات: (1) التطرف العنيف؛ تعمل الشرطة على استباق ووقاية الانتقال إلى الفعل الإرهابي الناتج عن الانحراف الإيديولوجي؛ (2) التأثيرات الخارجية المزعجة للاستقرار؛ وذلك من خلال مراقبة التيارات الدينية الأجنبية التي قد تشق صف التماسك الوطني (كالتبشير أو التيارات الطائفية).

وتجسد شخصية عبد اللطيف الحموشي، على رأس المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، المقاربة المغربية المندمجة، حيث يشكل الأمن المادي والأمن الروحي وجهين لعملة واحدة، ولا يقتصر عمله على الجانب الزجري الردعي فحسب، بل يندرج أيضا ضمن استراتيجية متعددة الأبعاد للحكامة الأمنية.

التحيد الاستباقي لـ«مقاولي التطرف»

هذا مجال اكتسبت فيه الأجهزة الأمنية علامة التميز والكفاءة بفضل عاملين أساسيين: ■ أولا: النجاح في تحديد وتحليل السلوكات والملاحم للإرهابيين، وهي مهمة ليست باليسيرة رغم وهم سهولة الوصول الذي قد تدنو عليه، وتزداد الممارسة صعوبة مع تعقد ظاهرة التطرف الديني التي اتخذت أبعادا دولية ذات توجهات إيديولوجية متعددة، وأهداف تخريبية كبرى، ووسائل عمل ذات أثر إعلامي كوني، ويمكن القول إن ملاحم التطرف الإسلامي الراديكالي تتميز بالتحول المستمر والتطور المروغ، هذا الواقع يفرض على الأجهزة الأمنية بقبلة مضاعفة وتعبئة تامة، وهو ما لا تقتا

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

لنشر جميع إعلاناتكم

التجارية | الإدارية | القانونية | طلبات العروض

على الجريدة أو الموقع

يرجى الاتصال بالوكيل الوحيد

Dounia Presse

06 22 84 92 81 : pub@alousboue.ma

لتحميل قائمة أسعار الإعلانات

alousboue.ma/pub



اقتصاد

مرجان هولدينغ.. من تجارة المواد الغذائية إلى الاستثمار في دور السينما

بشركة Wafa Assurance Movie Theater Company، المتخصصة في استغلال القاعات السينمائية بالمغرب. ووفق مصادر مطلعة، ستمكن هذه العملية «مهرجان هولدينغ» من بسط مراقبة حصرية على الشركة التابعة لدوها للتأمين، والتي تم تأسيسها متم عام 2024 لتطوير أنشطة مرتبطة بعرض

تعتزم مجموعة «مهرجان هولدينغ» توسيع دائرة استثماراتها خارج قطاع التوزيع الكبير، من خلال دخول قطاع الترفيه، وذلك عبر مشروع استحواذ يستهدف 100 % في رأسمال وحقوق التصويت الخاصة



الملكية الوطنية للتأمين تعزز حضورها عبر RMA Services



في إطار استراتيجيتها الطموحة الرامية إلى تعزيز القرب الجغرافي من زبائنها، وتجويد الخدمات المقدمة لهم، أعلنت شركة الملكية الوطنية للتأمين (RMA)، الرائدة في قطاع التأمين بالمغرب، عن توسيع شبكة مراكزها المتخصصة «RMA Services» من خلال افتتاح منشأة جديدة بمدينة مراكش.

ويروم المركز الجديد تزويد مؤمني الشركة بألية متكاملة لتسريع وتسهيل إجراءات تدبير حوادث السير، حيث يعتمد على مفهوم «الشباك الوحيد» الذي يضمن التكفل الشامل بالزبون، بدء من التصريح بالحادثة، مروراً بمعاينة الأضرار من طرف خبراء معتمدين، وصولاً إلى تنسيق عمليات الإصلاح أو صرف التعويضات في فترات زمنية قياسية.

وتهدف RMA - من خلال هذه التوسعة - إلى تقديم تجربة مستخدم سلسة ومبتكرة، مدعومة بشبكة واسعة من الشركاء المحليين، بما يشمل خبراء السيارات وورشات الإصلاح المعتمدة، لضمان أعلى مستويات الجودة والأمان في إصلاح المركبات وإعادة الجاهزية لها دون عناء عبء المعاملات الورقية المعقدة.

زيادة على ذلك، تخطط RMA لتوسيع شبكة خدماتها من خلال الافتتاح المقرر لمراكز جديدة، بالإضافة إلى التحسين التدريجي لعروض خدماتها لرفع مستوى جودة الخدمة المقدمة لحاملي وثائق التأمين.

البنك الشعبي يواكب المقاولات في مشاريعها التنموية

تحسين مواكبة المقاولات، سواء في مراحل التأسيس أو التوسع أو إعادة الهيكلة، بما يساهم في تعزيز تنافسية النسيج الاقتصادي، كما تهدف إلى دعم إحداث المقاولات الجديدة وتشجيع نموها، إلى جانب تعزيز الشمول المالي وتوسيع الولوج إلى الخدمات البنكية، خاصة لفائدة المقاولات الصغيرة جدا التي تمثل جزءاً مهماً من النسيج الإنتاجي المحلي.

وتسعى هذه الشراكة إلى تحسين التنسيق بين مختلف آليات الدعم والتمويل، بما يتيح للمقاولات الاستفادة بشكل أفضل من الفرص المتاحة، ويعزز قدرتها على إنجاز مشاريعها الاستثمارية في ظروف أكثر ملاءمة.

على هامش المحطة الجهوية للدورة الثالثة من اللقاءات الجهوية للاستثمار، المنظمة من طرف مجموعة البنك الشعبي المركزي، في سياق

متواصل إلى تقوية الروابط بين الفاعلين الماليين والاقتصاديين، تم بمدينة فاس توقيع اتفاقية شراكة بين البنك الشعبي والاتحاد العام لمقاولات المغرب بجهة فاس-مكناس، بهدف تعزيز مواكبة المقاولات في مشاريعها الاستثمارية والتحولية والتنمية، ودعم دينامية الاقتصاد الجهوي.

وتروم هذه الاتفاقية تطوير التعاون بين المؤسسات من أجل

BANQUE POPULAIRE



شركة «دون» ترد على شائعات الإفلاس



أثار توقف التطبيق الخاص بشركة «دون» (Done)، الناشئة المغربية المتخصصة في الخدمات الرقمية، عن العمل مؤقتاً وغياب أي توضيحات رسمية

من الشركة، موجة من التساؤلات على منصات التواصل الاجتماعي، حيث تداول بعض المستخدمين معلومات بأن الشركة تواجه الإفلاس أو أوقفت أنشطتها.

غير أن إدارة الشركة نفت هذه الأنباء، مؤكدة أن المؤسسة تمر حالياً بمرحلة انتقالية مرتبطة بمناقشات مع مستثمرين جدد قد ينضمون إلى هيكل المساهمين خلال الفترة المقبلة، موضحة أن هذه المرحلة قد تمتد ما بين ثلاثة وستة أشهر، مشيرة إلى أن المفاوضات الجارية تفرض عليها التحفظ بشأن تفاصيل العملية أو الكشف عن معلومات إضافية في الوقت الراهن.

في سياق متصل، أكدت الشركة أن الوضع الحالي مرتبط بشكل مباشر بالمباحثات الاستثمارية المستمرة، دون تقديم تفاصيل إضافية حول هوية المستثمرين المحتملين أو طبيعة الصفقة المرتقبة.

فلاش

أفادت المندوبية السامية للتخطيط أن الطلب الداخلي ظل المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي بالمغرب خلال العام الماضي، في وقت عزز فيه الاستثمار موقعه كأبرز رافعة للنشاط الاقتصادي الوطني، مبرزة

أنه سجل نموًا بنسبة 6.1 % عند ممت 2025، مساهمًا بـ 6.6 نقاط في النمو الاقتصادي الوطني.

ويرجع هذا التباطؤ أساساً إلى تراجع وتيرة نمو استهلاك الأسر والمؤسسات غير الهادفة للربح، والذي انخفض من 2.9 إلى 1.2 % خلال السنة الماضية، في حين، سجل استهلاك الإدارات العمومية أداءً إيجابياً، ما ساعد على دعم الطلب الداخلي في ظل تباطؤ استهلاك الأسر.

من جهة أخرى، فإن أبرز معطيات السنة الماضية تمثلت في الأداء القوي للاستثمار، إذ ارتفع إجمالي الاستثمار الخام، الذي يشمل تكوين الرأسمال الثابت وتغيير المخزونات وأقتناء الأصول الثمينة، بنسبة 16.3 %.

للاذيعين في التوصل بـ الأسبوع عبر الإيميل

اشتركوا في الأسبوعية (رقم 1 في المغرب) تصدر منذ 1965

جريدة التحليلات السياسية - الأخبار السرية - والمعلومات الخاصة مستقلة - محايدة - تسبق الأحداث - متخصصة في الأخبار

توصلوا بها صباح صدور لها أينما كنتم!

نعم أريد الاشتراك لمدة سنة في الأسبوع الصحفي (48 عدد)

250 درهم (عرض خاص) عوض 290 درهم

الاسم العائلي:

الاسم الشخصي:

المدينة:

البريد الإلكتروني:

تاريخ بداية الاشتراك:

وسيلة الدفع:

☐ تحويل بنكي

☐ شيك

للتسديد عبر الشيك البنكي

ابعث هذه القسيمة مع شيك بقيمة 250 درهما لصالح شركة «DOUNIA PRESSE» للعنوان التالي:

Al Ousboue Assahafi
12 Avenue prince Moulay Abdellah
RABAT - Maroc

للتسديد عبر البطاقة البنكية:
alousboue.ma/abo

للتسديد عبر التحويل البنكي:

يمكنكم الاشتراك في الأسبوع عن طريق تحويل بنكي لصالح شركة «DOUNIA PRESSE»
RIB: 050.810.006.011.203.765.2001.08
SWIFT: CAFGMAMC

اشتركوا سيكون مقبولا مباشرة بعد توصلنا بنسخة من توصل التحويل مصحوبا بهذه القسيمة، عبر البريد أو عبر البريد الإلكتروني:

contact@alousboue.ma



ثقافة و منوعات

FIDADOC
فيدادوك
١٤٨٥٨٨٤٢

السينما الوثائقية في قلب النقاش الثقافي بأكادير

تحتضن مدينة أكادير في الفترة الممتدة ما بين 19 و24 يونيو الجاري، الدورة السابعة عشر من تظاهرة «فيدادوك 2026»، من تنظيم جمعية الثقافة والتربية عبر السمعي البصري، وذلك ضمن برنامج يجمع بين العروض السينمائية، واللقاءات المهنية، والأنشطة الموجهة للطلبة والمهنيين الشباب.

وتتضمن نسخة هذه السنة مسابقة دولية مخصصة للأفلام الوثائقية الطويلة، إلى جانب عروض خاصة تراهن على تقديم تجارب سينمائية متنوعة للجمهور، حيث يحتضن المهرجان برنامجا يحملان علامة «موسم المتوسط 2026»، في افتتاح على ذاكرة السينما المتوسطية وتجاربها الجديدة، إذ يخصص تحية للمخرج المصري الراحل يوسف شاهين، بمناسبة مائويته، من خلال عرض أفلام مرممة، وتنظيم DJ Set، كما يقدم البرنامج الثاني، تحت عنوان: «Nulle œuvre n'est une île»، عشرة أفلام قصيرة لمخرجات من حوض البحر الأبيض المتوسط، في اختيار يبرز حضور النساء داخل السينما الوثائقية والقصيرة بالمنطقة.

من جهة أخرى، تواكب «الخلية الوثائقية» التابعة لفيدادوك، هذه الدورة ببرنامج موجه إلى حوالي مائة طالب ومهني صاعد في مجال السينما الوثائقية، يشمل دروسا متخصصة، ودراسات حالة، وورشات تطبيقية، إلى جانب أيام مهنية تسعى إلى إبراز نحو خمسة عشر مشروعا وثائقيا، وربط أصحابها بفاعلين من المجتمع الوثائقي الدولي.

كناوة 2026.. مهرجان يحول الصويرة إلى وجهة للموسيقى العالمية

باسمين حمدان، وفرقة «Soul 47» الفلسطينية، والفنانة غانافيا التي تمزج بين التقاليد الموسيقية لجنوب آسيا والجاز المعاصر. وفي الجانب المغربي، يمنح المهرجان حيزا مهما للمشاهد الموسيقي الوطني من خلال مشاركة مجموعة أودادن، إحدى أبرز الفرق الأمازيغية بالمغرب، وفرقة «هوبا هوبا سبيرييت»، التي راكمت تجربة فنية تمتد لأكثر من ربع قرن، إضافة إلى مشروع «بوب المغرب» المستلهم من إرث بوب مارلي، وعرض «AZMZ»، الذي يجمع بين الغناء الأمازيغي التقليدي والموسيقى الإلكترونية والفنون البصرية المعاصرة. الجدير بالذكر، أن مهرجان كناوة وموسيقى العالم يواصل ترسيخ مكانته كواحد من أبرز المواعيد الثقافية الدولية، حيث يوفر فضاء فريدا لتلاقى التقاليد الموسيقية العالمية وتجديدها، وتحويل الموسيقى إلى لغة مشتركة للحوار بين الشعوب والثقافات.



بمشاركة 460 فنانا من المغرب ومختلف أنحاء العالم، تستعد مدينة الصويرة لاحتضان الدورة السابعة والعشرين لمهرجان كناوة وموسيقى العالم، المزمع إقامته في الفترة ما بين 25 و27 يونيو الجاري، في تظاهرة ثقافية وفنية تكرس مكانة المدينة كإحدى أبرز منصات الحوار الموسيقي والثقافي على الصعيد الدولي. وسيقدم المهرجان برمجة متنوعة تجمع بين موسيقى كناوة والإيقاعات الإفريقية والأنغام الأمازيغية والجاز والموسيقى الإلكترونية والتجارب الحضرية المعاصرة، في تجسيد لفلسفة المهرجان القائمة على التبادل الثقافي والانفتاح والإبداع المشترك.

وتعرف هذه النسخة لقاء فنيا جديدا بين الموسيقى الكاميروني ريتشارد بونا والفنانة أسماء لمنور، في عرض يجمع بين الجاز والموسيقى الإفريقية والأغنية العربية، كما سيكون الجمهور على موعد أيضا مع فرقة «هارليم سبيرييت أوف غوسبل»، إلى جانب الفنانة اللبنانية

المقاهي الثقافية بالمغرب تحتفي بالكتاب والإبداع

ثقافية تجمع بين الأدب والشعر والتنمية الذاتية، بمشاركة كتاب ومثقفين من المغرب وتونس، في خطوة تروم تعزيز الحوار الثقافي والانفتاح على التجارب الفكرية والإبداعية المختلفة.

وفي سياق الاهتمام بأدب السيرة الذاتية والمذكرات، تحتضن مقهى «الحسن» بالرباط يوم 13 يونيو حفل تقديم وتوقيع كتاب: «مغرب اليوم ليس مغرب الأمس.. مذكرات وشهادات» للكاتب جمال أغماني، حيث يتولى تسيير اللقاء رئيس شبكة المقاهي

بمناسبة مرور 11 سنة على تأسيسها، تواصل شبكة المقاهي الثقافية بالمغرب تعزيز حضورها في المشهد الثقافي الوطني، من خلال تنظيم سلسلة من اللقاءات الأدبية والفكرية بمدينة الرباط والقنيطرة خلال شهر يونيو الجاري، وذلك في إطار برنامجها الثقافي للموسم 2025-2026. وكشفت الشبكة، في بلاغ لها، عن تنظيم لقاءات



بنشقرون تعرض «نفس الأجداد.. ذاكرة حية» في فاس

يتفاعل مع الحاضر ويعيد تشكيل معانيه، إذ تسعى الفنانة بنشقرون من خلال هذه الأعمال إلى استحضار العلاقة بين الموروث الثقافي والإبداع المعاصر، عبر حوار بصري يجمع بين الأصالة والتجديد، وي طرح أسئلة مرتبطة بالهوية والاختلاف وانتقال القيم والتجارب بين الأجيال. وأوضحت بنشقرون أن هذه السلسلة الجديدة تندرج ضمن بحثها الفني المتواصل حول المادة باعتبارها حاملا للذاكرة ووسيطا للتعبير، حيث يتحول الفعل الإبداعي إلى أداة للتجديد والتحول المستمر.



في إطار مشروع فني يستكشف قضايا الذاكرة والهوية والتراث الثقافي، تستضيف قاعة «القاسمي» بمدينة فاس، معرضا فنيا جديدا للفنانة التشكيلية المغربية لبنى بنشقرون تحت عنوان: «نفس الأجداد.. ذاكرة حية». ويقدم المعرض، الذي يستمر إلى غاية 24 يونيو الجاري، مجموعة من الأعمال التشكيلية التي تمزج بين الاشتغال على المادة والتجريب في الملمس والحركة التعبيرية، حيث تفتح على رؤية فنية تجعل من الذاكرة كيانا حيا ومتجددا باستمرار.

أول مرة.. الرباط تستضيف السينما الروسية

ويضم برنامج الدورة الأولى، ستة أفلام متنوعة تجمع بين الدراما والتجسس والخيال العلمي والكوميديا والرسوم المتحركة، من بينها فيلم «أغسطس» الذي يستعرض بطولات جهاز مكافحة التجسس السوفيياتي، وفيلم «الحرير الأحمر» الذي يعود بالمشاهد إلى أجواء عشرينيات القرن الماضي. وفي سياق متصل، يراهن المنظمون على أن يشكل هذا الحدث بوابة جديدة لتعزيز العلاقات الثقافية والإنسانية بين المغرب وروسيا، وذلك من خلال تقريب الجمهور المغربي من الإنتاج السينمائي الروسي المعاصر، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجال الصناعة السينمائية والتبادل الثقافي بين البلدين.

يرتقب أن تحتضن الرباط «مهرجان السينما الروسية في المغرب 2026»، خلال الفترة الممتدة من 18 إلى 21 يونيو الجاري، في مبادرة ثقافية تنظم من طرف مؤسسة «روسكينو»، وبدعم من وزارة الثقافة الروسية، واتحاد المخرجين والمؤلفين المغاربة (URAM). يحمل المهرجان طابعا خاصا، باعتباره أول حضور رسمي منظم للسينما الروسية بالمغرب في إطار تظاهرة ثقافية مخصصة بالكامل للإنتاجات الروسية الحديثة، حيث ستعرض مجموعة من الأفلام التي حققت حضورا دوليا واسعا وشاركت في مهرجانات وأسواق سينمائية عبر العالم.

دنيا بريس

«الأسبوع» تصدر عن دار النشر
دنيا بريس شركة محدودة



«الأسبوع» ماركة مسجلة
لدى المكتب المغربي للملكية
الصناعية والتجارية (OMPIC)
تحت الرقم: 292989

البريد الإلكتروني:

info@alousboue.ma

الموقع الإلكتروني:

www.alousboue.ma

رقم اللجنة التأسيسية:

أع / 070-2011

الإيداع القانوني:

28 جوان 1965

السحب: مطابع ماروك سوار

التوزيع: سابرير

القسم التجاري:

06 22 84 92 81

pub@alousboue.ma

المتعاونون:

مراد علوي

قدور بن موسى

عبد حقي

بوطيب الفيلالي

الإخراج الفني:

محمد الغولي

المشرف على الموقع:

محمد الصافي

العنوان: 12 شارع الأمير

مولاي عبد الله - الرباط

الهاتف:

05 37 70 80 47

التصنيف:

خديجة حليبي

الأرشيف:

حسن سرين

مراجعة النصوص:

جميلة حليبي

المراسلون:

زهير البوحاطي

عبد الله جداد

نور الدين هراوي

زجال بلقاسم

عزيز الفاطمي

شكيب جلال

رورتاج: خالد الغازي

كتاب الرأي:

عبد الرفيق حمضي

بوشعيب الإدريسي

عبد الواحد بن مسعود

نور الدين الرباعي

محسن الأكرمي

مصطفى كرين

الحسن العبد

الأسبوع

الأسبوعية رقم 1 في المغرب منذ 1965

المؤسس:

مصطفى العلوي

مدير النشر: الطيب العلوي

رئيس التحرير: سعيد الربحاني

الحقيقة الضائعة

تفاجأنا في «الأسبوع» بكم هائل من رسائل القراء، وخصوصا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تطالبنا بالاستمرار في نشر كتابات مؤسس جريدتنا، المرحوم مصطفى العلوي. وتلبية لطلب هؤلاء القراء الأوفياء المتعطشين لصفحة «الحقيقة الضائعة» التي غابت عنهم لمدة شهر، تعود هذه الصفحة بقلم الراحل مصطفى العلوي لتقديم جزء مما تركه

من مؤلفات ذات قيمة تاريخية.

كتاب «المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية» الذي صدر في خمسة أجزاء، نستهلها بنشر الجزء الأول الذي يهتم بالمراحل التي كان عليها المغرب قبل الاحتلال، أيام السلطان الحسن الأول، ثم مراحل الاحتلال، ومراحل مقاومة الاحتلال، ثم الاستقلال في الأجزاء التالية، حيث سيجد القارئ عناصر تنشر لأول مرة.

المناورات الأجنبية ضد السيادة المغربية

شروط عسو باسلام ضد امتداد نفوذ الكلاوي

الأمان، حتى جُوبه بموجة من الشتم والسب، بل وُجّهت صيحات تحريض لأولئك الأقرباء بالثورة على العدو.

لقد كانت أياما عصيبة نظر فيها عسو باسلام إلى الأمر بروية كقائد وهو يرى ما بقي من الرجال بعد أن سجل الجميع بطولات صار معها العدو يطلب الحوار.

وهكذا قرر هو والرجال الذين يمثلون روح المقاومة (إليهمشاعن)، الدخول في مفاوضات مع القيادة الفرنسية مباشرة، وكان ذلك يوم 25 مارس في الساعة الحادية عشر صباحا، حيث نزل هو والمسؤولين الأساسيين من رجاله، من موقعه في المرتفعات، واجتمع بالجنرالات هوري وكاترو وجيرو، لتحديد حيثيات إنهاء المعارك، وكان ذلك إعلانا عن نهاية معركة بوغافر.

لقد كان آخر ما بقي من المعركة 490 عائلة، أي ما يقارب 2900 نسمة مسلحين بـ 396 بندقية من مختلف الأنواع، في حين ترك الفرنسيون في هذه المعركة عددا كبيرا من الجنود، بل ومن كبار الضباط الممتازين، وقد اختلفت الروايات في العدد بالضبط، ويظهر جليا أن القيادة الفرنسية تعمّدت إخفاء الرقم الحقيقي نظرا لارتفاعه، وهذا ما تدل عليه شهادات سبيلمان وهوري، وقد تم دفن القتلى بشكل جماعي، وبعد سنوات بعد المعركة، تم اكتشاف عدد من بقايا الجثث في فترات متفاوتة.

أمام الجنرال هوري وضع البطل عسو باسلام مطلبين ملحقين بدون الاستجابة إليهما أبدى استعدادا لاستئناف حمل السلاح:

- المطلب الأول: الضمانة الكاملة بأن لا تمتد سلطة الكلاوي إلى آيت عطا كيضمّا كان الحال، وخاصة منطقة ساغرو؛

- المطلب الثاني: الالتزام بالعمل وفق مقتضيات القانون العرفي لأيت عطا بشكل كامل واحترام ذلك.

وقد اضطر الفرنسيون إلى الاستجابة لذلك، مع تقديمهم لما سيكون عليه من انعكاسات على معنويات عميلهم التهامي الكلاوي.

وهناك شرط ثالث أثار استغرابا لدى الفرنسيين، لجهلهم بالبيئة، فقد طالب عسو باسلام بأن يلتزم الفرنسيون باحترام نساء آيت عطا وساغرو، وذلك بعد ظهورهن في المناسبات العامة التي تعاب فيها نساء القبائل الأخرى للرقص والغناء.

إن هذا آخر نوع من التمجيد والتنويه بالدور الذي قامت به المرأة العطاوية، وهكذا ضمن البطل عسو باسلام آيت عطا حينما حافظ على كرامة المرأة العطاوية.

سلام عليك يا عسو وسلام على أرواح الشهداء الشجعان من رجالك)).

نظرا لما كان في ذلك من احترام قد يبلغ نوعا من التقديس في تلك المناطق للمرابطين والشرفاء والفقهاء، فقتلوه شر قتلة جزءا على خيانتهم، أما بالليل، فقد كان المجاهدون وأطفالهم ونسأؤهم يتقدمون بين الصخور وتحت جنح الظلام، إلى أن يقتربوا من المخيمات الأمامية للعدو، فيمطرونهم بوابل من السب والشتم مما يتسبب لهم في توتر أعصابهم والحيولة دونهم ودون الراحة والنوم، ويقول أحد الاستراتيجيين العسكريين الفرنسيين بأن مجاهدي آيت عطا كانوا السباقين لهذا النوع من حرب الأعصاب في حرب التحرير، وقد استبسط ذلك بتلقائية وبابتكار، وبعد ذلك بسنوات، استعملت قوات التحرير الفيتنامية نفس الأسلوب

تطابير الرجال كالصخور بالخناجر وحتى بالأليادي المجردة على الجحافل الغازية، فكانت موقعة أقرب ما تكون إلى ملحمة خيالية. إنها معركة 28 فبراير 1933، إحدى مفاخر تاريخ المغرب الحديث ونضاله الشاق ضد الغزو الأجنبي. وفي يوم فاتح مارس، استنجدت القوات الأجنبية بفيالق أخرى ليكون الهجوم الأخير على بوغافر، وهكذا استهدفت مواقع المقاومين بقصف مستمر بالمدفعية الثقيلة ليلا ونهارا وبدون انقطاع، مصحوب بغارات بواسطة الطائرات، وتولى الجنرال هوري مهام التنسيق بين قوات الجنرال كاترو وقوات الجنرال جيرو، ولم يستطع سبيلمان - في مذكراته - إخفاء إعجابه الكبير ببطولة المقاومين، وأعلن غير ما



مرة عن تمزق ضميره بعد وحشية العمليات الموجهة بعنف ضد مئات من المجاهدين من طرف عشرات الآلاف من الجنود والضباط المجهزين أحسن تجهيز. لقد أرادها الاستعماريون مذبة حقيقية لكن البطولة النادرة للبطل عسو باسلام ورجاله، أرجعوها معركة شريفة امتحنت فيها شجاعة الطرفين وصبر أفرادها وقوتهم على التحمل، ويقول مؤرخو الاستعمار، تبريرا لتوالي العمليات، بأنهم لم يجدوا أدنى وسيلة تمكنهم من إيقاف النار نظرا لأن المجاهدين لم يبدوا أي رغبة في الحوار، وهذا أكبر دليل على شراسة مقاومة آيت عطا البطولية، وهناك شهادة تؤكد أن الاستعماريين ركنوا إلى جانب الاستغفال والحيلة، فبعثوا بأحد المرابطين الذين استمالوه ليقوم بدور الوسيط حاسبين أن المجاهدين ستنتظلي عليهم الحيلة

التي كان يحتمي بها العطاويون، إلا أن الهجومات التي كان ينتظر منها أن تكون كاسحة أيام 24 و25 و28 فبراير، وفي هذه المعركة، سقط القبطان بورنازيل قتيلا بالحجارة التي كانت ترمي بها نساء القبيلة المجاهدات، وتقول الرواية الفرنسية تغطية لذلك، بأنه لم يمت تحت وابل الحجارة إلا بعد أن أصيب بجراح نتيجة إصابته برصاصة فضية.. وقد كانت معركة جد صعبة، تخلف فيها، لكن بورنازيل تقدم ليعطي المثال عن شجاعة آخر ساعة، فإذا به ومن معه يواجهون بمقاومة عنيفة. ويقول من شهد المعركة، حتى من الفرنسيين، أن الموقف كان مزيجا من البطولة والتأثر، وأن النساء العطاويات اللاتي كن يملأن بنادق أزواجهن وأبائهن وأولادهن بالرصاص، دخلن المعركة وصرن يستعملن الأسلحة النارية، بينما

زيادة على سرب من الطائرات يبلغ 44 طائرة كانت تقلع من ورزازات، أما بالنسبة لعدد القوات التي كان يقودها عسو باسلام، فكانت تبلغ 1200 محارب مسلحين تسليحا جيدا، يساعدهم النساء والأطفال، أي أن المجموع لم يكن يتعدى 7000 نسمة، وباستثناء آيت علوان، فإن مجموع فصائل آيت عطا كانت ممثلة في المعركة، حتى آيت إيقرسي التي كانت معروفة بفرقتها وقلة عددها. لقد كان في الميدان أبطال أفذاذ من إليهمشاعن وآيت عيسى وإبراهيم، وآيت حمزة، وآيت حسو، وآيت يعزى، وآيت خليفة، وآيت خباش، وآيت يومناسف. إن أول اختبار للمعركة كان يوم 21 فبراير 1933، حينما هاجمت قوات فرنسية الصخور الجرداء

الطلة 168



بقلم: مصطفى العلوي

بإجماع المؤرخين، كانت معركة بوغافر، التي دامت ما بين فبراير ومارس 1933، من أقسى المعارك التي عرفتتها القوات الاستعمارية الفرنسية، لا في المغرب وحده ولكن في تاريخها كله؛ لقد ظلت القبائل الأخرى تجاهد منفردة فيأخذها الفرنسيون على حدة الواحدة تلو الأخرى، لكن بوغافر كانت تتويجا للعمل الجماعي بين كل الذين تضامنوا من أجل تسجيل صفحة ناصعة في تاريخ المغرب الحديث، يقول الصحفي حسن العلوي كما سبق ذكره في العدد السابق.

ويضيف حسن العلوي: ((وفي يوم 21 فبراير 1933، تعرض أدرار (بوغافر) لهجوم متزامن من فيالق قادمة من نقطتين متعارضتين، إحداهما من الغرب تحت قيادة الجنرال كاترو، والأخرى من الشرق بقيادة الجنرال جيرو، وقد كان هذا الهجوم الأول بمثابة إنذار لعسو باسلام تسعى القيادة الفرنسية من ورائه إلى اللقاء به واعطائه - حسب اعتقادها - الحظ الأخير قبل أن تبديه هو وأنصاره، لكن عسو باسلام رفض هذا الحظ الأخير، وقد استخدمت فرنسا من أجل الاتصال بعسو باسلام القبطان هنري دوليسبيناس بورنازيل، المعروف باسم «الرجل الأحمر» أو «الضابط ذو البرنس» نظرا لتدثره في المعارك ببرنس أحمر يميزه، ويتميز في المنطقة بشهرة شبه أسطورية نظرا لأعماله العسكرية التي جعلته يخضع منطقة تافيلالت، وقد كان عسو باسلام يعرف عنه كل هذا ولكنه رفض اللقاء به.. ومع الصلف الذي كان يسم تصرفات بورنازيل، فإنه لم يستطع الخروج من معركة بوغافر سليما، حيث لقي مصرعه يوم 28 فبراير من نفس السنة، تحت وابل الحجارة التي كانت تلقي بها النساء المجاهدات.

ويذكر القائد علي، ابن البطل عسو، أن عدد جنود الفيالق الفرنسية يبلغ 83 ألف جندي